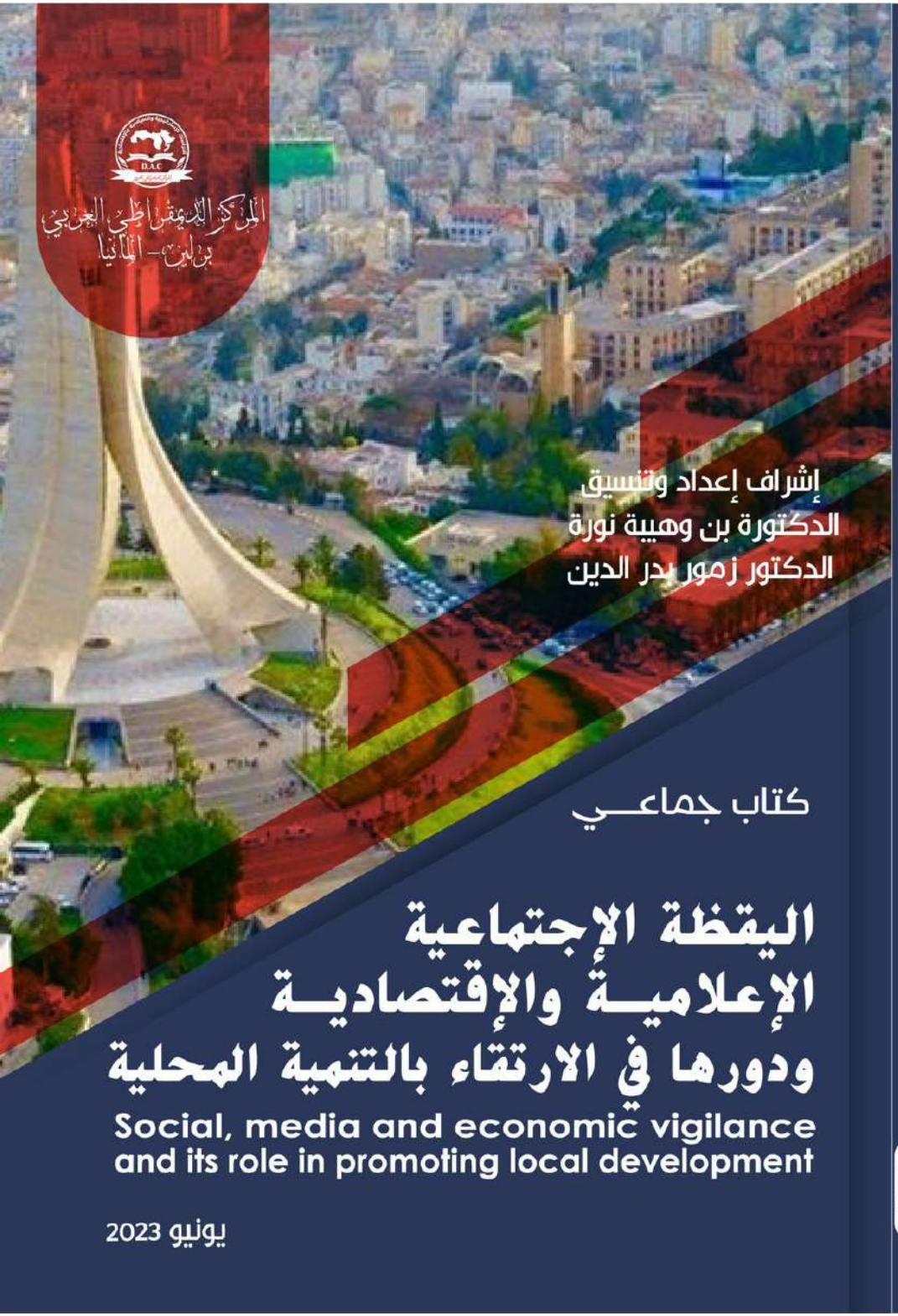

إشراف إعداد وتنسيق
الدكتورة بن وهيبة نورة
الدكتور زمور بدر الدين

كتاب جماعـــي

اليقظة الإجتماعية الإعلاميـــة والإقتصاديـــة ودورها في الارتقاء بالتنمية المحلية

Social, media and economic vigilance and its role in promoting local development

يونيو 2023

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

اليقظة الإجتماعية الإعلامية والإقتصادية ودورها في الارتقاء بالتنمية المحلية

Social, media and economic vigilance and its role in promoting local development

لقد اكدت المصادر الحديثة اليوم على أن بلدان المغرب العربي وتحديدا الجزائر تواجه مجموعة من التحديات التي يتطلب العمل على إيجاد الوسائل الملائمة لمواجهتها حيث يصعب التكهن بمدى خطورتها وابعادها كون إن العالم اليوم يعيش فترة زمنية تشكل بوادر ليقظة اقتصادية اجتماعية إعلامية حيث أن إنجاز الأعمال في هذه المرحلة يعتمد على إدارة الأفكار وتسييرها بشكل علمي و منطقي يتماشى و خصوصية مجتمعاتنا كل هذا يتطلب النهوض و اليقظة في جميع المجالات من أجل الارتقاء بالسياسات و الاستراتيجيات وتطبيقاتها وفهمها من المحلية إلى العالمية على اعتبار أنها توفر الأساليب المنظمة التي تركز على تحسين تنافسيتها من خلال معالجة المعلومات ونشر المعرفة المفيدة للتحكم في المحيط ومواجهة العديد من التحديات أهمها العولمة والتنمية المستدامة. على أساس أن هذا التحدي بالذات بتطلب الوقوف عند تحديات أخرى تقيس المجتمع وثقافته.

و على اعتبار أن النظام الاقتصادي يعد من المقومات الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني الجميع المجتمعات سواء المغاربية وكل المجتمعات الأخرى يصبح التحدي الاقتصادي من التحديات الواجب رفعها لتحقيق اليقظة المرجوة والتعزيز التنمية المرغوب فيها المحلية منها والشاملة. على أساس أن هذه الأخيرة هي مرتبطة ارتباطا منطقيا بالعنصر البشري الذي يلعب الدور الاستراتيجي في عملية اليقظة من خلال ضرورة تطوير معارفه وقدراته العلمية والعملية من أجل أن يكون الفاعل الأساسي في العملية التنموية خصوصا وأن مجتمعات المغرب العربي تعيش اليوم بوادر العولمة التكنولوجية والمعلوماتية على الكثير من الأصعدة التي تجعل من هذا العنصر موردا استراتيجيا وديناميكيا يحرك العملية التنموية ويسعى إلى تطوير مساره و مسار مجتمعه.

VR . 3383 – 6817 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــــر :

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

VR.3383-6817 B

لايسمح بإعادة إصدار هذاالكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال،دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة : المركز الديمقراطي العربي برلين -ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.
Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without
Prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريدالإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

كتاب وقائع المؤتمر الدَّولي العلمي

تحت عنوان:

اليقظة الاجتماعية الإعلامية والإقتصادية ودورهافي الإرتقاء بالتنمية المحلية

لا تعبر الدراسات البحثية إلا على آراء أصحابها، وهم وحدهم من يتحملون كامل المسؤولية حول حجة البيانات، وما يتبع ذلك من قضايا الإخلال بقواعد الأخلاق العلمية والأمانة.
كما تخلى مسؤولية المركز عن أي اخلال بذلك من قبل المشاركين في الكتاب.

من أجل تأسيس التواصل والتفاعل بين الثقافات المختلفة وتشكيل مجتمع علمي يضم باحثين من المحيط إلى الخليج إضافة لمعالجة المشاكل الحضارية المشتركة.

كتاب وقائع المؤتمر الدَّولي

اليقظة الاجتماعية الإعلامية والإقتصادية ودورها في الإرتقاء بالتنمية المحلية

أيام 2021/06/05

بواسطة تقنيَّة التَّحاضر المرئي

الرئيس الشرفي: أ.د عبد المليك باش خزناجي – مدير جامعة الشاذلي بن جديد الطارف – الجزائر

إشراف إعداد وتنسيق : الدكتورة بن وهيبة نورة الدكتور زمور بدر الدين

الطبعة الأولى "2023"كتاب: – اليقظة الإجتماعية الإعلامية والإقتصادية ودورها في الارتقاء بالتنمية المحلية

جميع حقوق الطبع محفوظة : للمركز الديمقراطي العربي ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو اي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر .

رئيس اللجنة العلمية : أ.د قرفي عبد الحميد المدرسة العليا للعلوم السياسية

رئيسة الملتقى : د. نورة بن وهيبة

تقديم:

لقد اكدت المصادر الحديثة اليوم على أن بلدان المغرب العربي وتحديدا الجزائر تواجه مجموعة من التحديات التي يتطلب العمل على إيجاد الوسائل الملائمة لمواجهتها حيث يصعب التكهن بمدى خطورتها وابعادها كون إن العالم اليوم يعيش فترة زمنية نشكل بوادر ليقظة اقتصادية اجتماعية إعلامية حيث أن إنجاز الأعمال في هذه المرحلة يعتمد على إدارة الأفكار وتسييرها بشكل علمي و منطقي يتماشى و خصوصية مجتمعاتنا كل هذا يتطلب النهوض و اليقظة في جميع المجالات من أجل الارتقاء بالسياسات و الاستراتيجيات وتطبيقاتها وفهمها من المحلية إلى العالمية على اعتبار أنها توفر الأساليب المنظمة التي تركز على تحسين تنافسيتها من خلال معالجة المعلومات ونشر المعرفة المفيدة للتحكم في المحيط ومواجهة العديد من التحديات أهمها العولمة والتنمية المستدامة. على أساس أن هذا التحدي بالذات بتطلب الوقوف عند تحديات أخرى تقيس المجتمع وثقافته

و على اعتبار أن النظام الاقتصادي يعد من المقومات الأساسية للنهوض بالاقتصاد الوطني الجميع المجتمعات سواء المغاربية وكل المجتمعات الأخرى يصبح التحدي الاقتصادي من التحديات الواجب رفعها لتحقيق اليقظة المرجوة والتعزيز التنمية المرغوب فيها المحلية منها والشاملة، على أساس أن هذه الأخيرة هي مرتبطة ارتباطا منطقيا بالعنصر البشري الذي يلعب الدور الاستراتيجي في عملية اليقظة من خلال ضرورة تطوير معارفه وقدراته العلمية والعملية من أجل أن يكون الفاعل الأساسي في العملية التنموية خصوصا وأن مجتمعات المغرب العربي تعيش اليوم بوادر العولمة التكنولوجية والمعلوماتية على الكثير من الأصعدة التي تجعل من هذا العنصر موردا استراتيجيا وديناميكيا يحرك العملية التنموية ويسعى إلى تطوير مساره و مسار مجتمعه.

الفهرس:

المداخلات	الصفحة
Media vigilance in the face of col اليقظة الإعلامية في مواجهة الإعلام الاستعماري خلال الثورة التحريرية 1954-1962 د. إدريس لعبيدي، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف/د.حياة خميس، جامعة البليدة2	10
اليقظة الإستراتيجية و دورها في التنمية المحلية د.بن وهيبة نورة، جامعة الشاذلي بن جديد (الجزائر)	22
فعالية التربية على وسائل الإعلام الرقمية في تحقيق يقظة إعلامية لدى المستخدمين د.سهام بدبودي، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر) د.فاطمة الزهراء عبيدي، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)	43
اليقظة الثقافية ودورها في ترقية التنمية المحلية د. عواطف عطيل لموالدي، جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف	56
التنمية المهنية الالكترونية للمورد البشري في ظل عصر تكنولوجيا الاعلام والاتصال د. زويتي سارة ، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر	70
تأثير العولمة على عملية التنمية المستدامة د.بوغراف حنان، جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف– (الجزائر).	80
دور اليقظة الاستراتيجية في تنمية القدرات الإبداعية لمنظمات الأعمال د. بلخضر مسعودة،[1] مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي LFIEGE، جامعة باجي مختار بعنابة (الجزائر)	95
التنمية المستدامة في ظل إستراتيجية اليقظة ونظام العولمة بن حمزة حورية، غماري زعرة /جامعة الشاذلي بن جديد الطارف	108
اليقظة الإعلامية سبيل لتعزيز التنمية المستدامة البروفيسور دحدوح منية، طالبة الدكتوراه صيافة خولة/جامعة 8 ماي 1945قالمة مخبر sophilab (الجزائر)	122

اليقظة الإعلامية في مواجهة الإعلام Media vigilance in the face of col
الاستعماري خلال الثورة التحريرية 1954–1962
onial media during the liberation revolution 1954–1962

د. إدريس لعبيدي

جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف.

د.حياة خميس

جامعة البليدة2

ملخص:

يشكّل موضوع الرد على الدعاية الاستعمارية جانبا هامّا من اهتمامات جبهة التحرير الوطني، إذ أنّ سلاح الإعلام أصبح في عصرنا الراهن من أقوى الأسلحة في خوض غمار أي معركة.

والثورة الجزائرية عرفت هذا النوع من الإعلام منذ أيامها الأولى، الرامي إلى فضح الدعاية الاستعمارية، وتعرية أساليبها، وفضح جرائم الاستعمار أمام الرأي العام، وتحصين الشعب الجزائري من الأخبار المزيفة والأحداث الملفقة وذلك بقول الحقيقة التامّة عمّا يجري، ومواجهة الصحافة الاستعمارية على المستوى الدولي.

Abstract

The issue of responding to colonialist propaganda is an important aspect of the interests of the National Liberation Front, as the media weapon has become in our time one of the most powerful weapons in waging any battle.

The Algerian revolution has known this type of media since its early days, aiming to expose colonial propaganda, expose its methods, expose colonial crimes in front of public opinion, and

immunize the Algerian people from fake news and fabricated events by telling the full truth about what is happening, and confronting the colonial press at the international level.

الكلمات المفتاحية: اليقظة الإعلامية، الإعلام الثوري، جريدة المجاهد، الإعلام الاستعماري، الثورة الجزائرية.

Keywords: media vigilance, revolutionary media, El Mujahid newspaper, colonial media, the Algerian revolution.

1-مدخل: إطلالة على التجربة الإعلامية مع الحركة الوطنية (الإعلام ووسائله قبل اندلا ع الثورة):

لقد عرف الجزائريون تجربة الإعلام قبل الثورة، لكن ميلاد الصحافة قد عرف صعوبات كبيرة، حيث كانت صحافة "سياسية" هدفها الحصول على بعض الحقوق من الإدارة الاستعمارية، وكانت مهادنة للسلطة الاستعمارية، مطالبها مقتصرة على بعض الحقوق الإصلاحية، كالصحافة الليبرالية المتملّقة. التي كان لأصحابها رأي آخر، ففرحات عباس يقول بأنّ خيارات الاتجاه الليبرالي هي الثورة بالقانون (عباس، 2005) التي لا تتعدى المطالب الإصلاحية.

وإلى جانب هذا الاتجاه هناك اتجاه وطني الممثل من طرف نجم شمال إفريقيا ثمّ حزب الشعب ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الذي جمع بين الأسلوبين، أسلوب ثوري في البداية، وهذه النزعة مصرح بها لما كان الحزب في فرنسا، لكن عندما دخل إلى الجزائر أصبح يخاطب الشعب بالنزعة الثورية والعكس مع الاستعمار (قداش، 1987).

والحقيقة أنّ تجربة الصحافة لدى هذا الاتجاه هي تجربة رائدة دفعت الإدارة الاستعمارية إلى أن تحسب الحساب لهذا الفصيل، وبفضل نشاط هذا الحزب زاد منتسبي فكرة هذا الاتجاه، وكان هذا الحزب قد تقرّب من الجماهير في الأرياف وغيرها لنشر أفكاره.

ويعود الفضل للحزب الوطني في إيجاد صحافة ناطقة باسم الجزائريين، تتميز بنبرة ثورية واضحة، وهذا من خلال نشرية جريدة "الوطني"، التي أعلنت في كتاباتها رغم أنها لم تعمّر طويلا، تعلن العداء الصريح للاستعمار وضرورة استعمال السلاح لطرد المستعمر، وكانت تجربتها قصيرة نظرا لتتبع الاستعمار لهذه

النشاطات وتمّ توقيفها.، لكنها تجربة كسّرت الصمت والحاجز النفسي لدى الجزائريين في الجهر بالعداء للإدارة الاستعمارية.

وعن تجربة هذا الحزب الوطني نجده أنه خلّف أرضية للجزائريين للتزود بالفكر السياسي، وإمكانية التحليل فيما يخص الوضع القائم.

وهناك الصحافة اليسارية "صحافة الحزب الشيوعي" والتي هي الأخرى ساهمت في تربية الفرد الجزائري على الإيمان باستعمال وسائل النقاش والخطاب لتغيير الواقع الصعب المعاش، وكان له القدرة على التحليل خصوصا في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي، كما كان له ملكة النقد للسياسات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وكان له أهمية في الصراع ضد الاستعمار، غير أن شعاراته كانت بعيدة عن الاتجاه الاستقلالي، وكان يدعو إلى التريث إلى غاية تحرير "البلوريتاريا" في فرنسا، وكان تحت ضغط الأممية الشيوعية، وبذلك كان بعيدا عن الجماهير في ترجمة وتلبية تطلعاته، لكنّه أفاد المجتمع في الحصول على بعض الحقوق (الضمان الاجتماعي، التعويض عن البطالة...)، وفتح أعين الجزائريين على كثير من الحقوق التي كانت حكرا على الأوروبيين.

وهناك صحافة الحركة الإصلاحية بزعامة العلماء المسلمين الجزائريين، التي كانت حاضرة في الساحة وتناقش في الهم السياسي، فالشيخ توفيق المدني يذكر بأنه كان يشرف على العمود السياسي في جريدتي الشهاب والبصائر.

والبصائر هي التي عاشت وسايرت الحركة الوطنية حتى اندلا ع الثورة. والجرائد الناطقة باسم العلماء ساهمت في إيجاد نوع من الثقافة الإصلاحية ، وأفادت الجماهير في الجانب السياسي، وكان الشعب الجزائري مقبل على قراءة جرائدها أكثر من غيرها (ماعدا صحافة الحزب الوطني) (جليسبي، 1961).

وكخلاصة يمكننا القول بأن النشاط الصحافي كان قد رقّى الوعي السياسي لدى الجزائريين وقبول خيار العمل المسلح، ولعل الحماس الجماهيري في الانضمام إلى الثورة دليل على ذلك (احدادن، 1990).

2- جريدة الوطني (LE PATRIOTE):

هي الجريدة التي كسرت حاجز الخوف من السلطة الكولولنيالية، ومهدت الطريق أمام الجزائريين للخوض في الاتجاه الثوري ضد الاستعمار، خاصة وأن الصحافة الأوروبية كانت تصور وجود فرنسا بالعظمة والقوة، وبذلك إبعاد الجزائريين عن الكفاح، والمسّ بالوجود الاستعماري في الجزائر، فجاءت جريدة "الوطني" لتكذيب هذه الادعاءات ومواجهة الضغط على الجزائريين.

وبعد اختفاء جريدة "الوطني" ظلّ الجزائريون بعيدين عن وجود منبر للتعبير عن رغبتهم في العمل المسلح وإيصال صوتهم، فاستعملوا وسيلة لإيصال الأخبار والتطورات متمثلة في (من الفم إلى الأذن) بسبب محدودية الثقافة لدى الجزائريين، والذين لم يتمكنوا من الاطلاع على الصحافة الأوروبية المكتوبة بالفرنسية التي لا يتقنها كل الجزائريين، كما أن الجزائريين لم يكونوا يصدقوا كلّ ما تكتبه الصحافة ولا يثقون فيها.

ولهذا وجب على الجزائريين أمام هذه الوسيلة البدائية أن يجدوا البديل. ولعلّ بيان أول نوفمبر وجريدة المجاهد يمثلان وسيلتان إعلاميتان (إعلام ثوري) (عباس م.، 1996) مهامه:

-إيصال الشعب بالثورة، وإبلاغ المواطنين حقيقة ما يجري من صراع مسلح مع الاستعمار، وتكذيب الادعاءات الفرنسية القائلة بأنّ الثورة مخطط خارجي.

-تعبئة الجماهير الشعبية للالتفاف حول الثورة

-تحصين الجزائريين من الحرب النفسية والإيديولوجية والإعلامية الفرنسية (الصراع بين الصحافة الفرنسية والجزائرية).

-نقل وإبلاغ الثورة وحقيقتها للعالم الخارجي (وجود خطاب للخارج في بيان أول نوفمبر)

-مواجهة إعلام الاستعمار والرد عليه ودحض ادعاءاته

وبالتالي يعدّ بيان أول نوفمبر أول عمل إعلامي وسياسي مدروس جيدا يوضح وعي واضعوه من خلال الجهات الموجهة إليه: الشعب، فرنسا والخارج، كما كان إعلانا صريحا عن ميلاد حركة جزائرية ثورية هدفها تحرير البلاد.

بعد أحداث ليلة أول نوفمبر مباشرة كان رد الفعل الفرنسي بإصدار بيان من وزارة الداخلية ووكالة الأخبار الفرنسية، هذه الأخيرة التي أعلنت العمليات الأولى للثورة، ووصفتها بالعمليات المحدودة، وبالأعمال الإرهابية، غير أنّ الصحافة الأوروبية تلقفت هذه الأنباء وراحت تصب عداوتها للأعمال الأولى على أعمدة الصحافة الأوروبية، وفي مقدمتها صحيفة "صدى الجزائر" لسان حال اللوبي الكولونيالي في الجزائر، ووصفت الأعمال بالخطة المدروسة والتي جاءت من تونس وغيرها من الاتهامات (حمدي، 1995).

3- جريدة المجاهد: لسان حال جبهة التحرير الوطني:

جاءت جريدة المجاهد كحلّ وكبديل، لشغور الميدان، رغم وجود بعض الصحف والجرائد (اليمينية، اليسارية والإصلاحية) التي تمثل اتجاهات معينة، فجاءت لتجمع هذه الاتجاهات، هذا على المستوى الداخلي.

أمّا على المستوى الخارجي (العربي–المشرقي)، والأوروبي، فالمجاهد رأت بضرورة مخاطبة الرأي العام العالمي وتصحيح بعض المفاهيم لديه. وتهدف الصحافة أيضا إلى كسب المنظمات الحكومية وغير الحكومية لمناصرة القضية الجزائرية في المحافل الدولية، كذا كسب التأييد من طرف المنظمات المناهضة للاستعمار.

فعلى المستوى العربي أصبح الفرد العربي يرى ويعتقد بأنّ الجزائري اندمج في المجتمع الفرنسي، ويعود هذا إلى قوة الإعلام الفرنسي ونشاطه، وما قامت به فرنسا لإقامة حاجز بين الجزائريين والمشرق كمراقبة الحج والحدود، وغياب الخطاب للدول العربية في محتوى الصحافة الجزائرية، وإنما كان بتوجيهات حزبية.

وبوجود جريدة المجاهد ورجال الإعلام للثورة استطاعت أن تصحح بعض المفاهيم لدى الرأي العربي خاصة من خلال جامعة الدول العربية.

دخلت المجاهد على أكثر من جبهة، كنقل أخبار العمل المسلح للثورة عن طريق مراسلين يعملون سرّيا وعلنيا في تونس وغيرها، والذين استطاعوا أن يؤسسوا دعاية للثورة تنافس الدعاية الفرنسية.

كما عملت على تتبع الأعمال السياسية لبعض القادة الثوريين السياسيين والدبلوماسيين خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة، وهو ردّ على ادعاءات فرنسا بلصوصية الثورة وتفنيدها وتكذيبها.

قامت "المجاهد" على تتبع القضية الجزائرية في المحافل الدولية، وتشيد بالانتصارات الدبلوماسية خصوصا عندما تتبنى بعض المنظمات للقضية الجزائرية كمؤتمر باندونغ 1955 وهيئة الأمم المتحدة 1958 و1959.

عملت "المجاهد" على نشر مقالات تشرح فيها حقيقة الصراع بين الأهالي والسلطة الكولونيالية، ولعبت على وترين، وتر الإشادة بالعمليات العسكرية وإبراز الانتصارات لنزع التردد لبعض الأفراد فيما يخص الالتحاق بالثورة، وكانت تدوّن على الصفحات الأولى وبالبنط العريض، ووتر التعبئة الشعبية ونبذ التردد، وفضح التجاوزات الاستعمارية في الحياة اليومية، والتي اخترقت قانون حقوق الانسان واعتبرت جرائم حرب خصوصا بعد العمليات التي يقوم بها المجاهدون، حيث استعملت الأسلحة المحظورة (النابالم...) والتي فضحتها جريدة المجاهد (حمدي، 1995).

4– مهام الإعلام والدعاية عند جبهة التحرير الوطني:

كان الإعلام عند جبهة التحرير الوطني يعكس مصالح مشتركة لجماهير ثائرة تقاتل من أجل الوصول إلى الاستقلال الوطني وطرد المستعمر وبناء الدولة الجديدة المتحررة من السيطرة الكولونيالية، أي أنّ هذه المبادئ نبعت من الكفاح المسلّح، لذلك فإن حركتها وتوجهاتها تميزهما الظروف التاريخية التي تمر بها الثورة،

لهذا فإنّ ج.ت.و حددت من البداية أهدافها بالقضاء على نوعين من الاضطهاد، العنصري، والقضاء على الاضطهاد الاجتماعي وما يترتب عنه من جوانب اقتصادية وثقافية وغيرها.

لذلك فقد وضعت ج.ت.و مبادئها الإعلامية في خدمة هذه الأهداف، فالمبادئ هنا تقدمية تحررية، تهدف إلى القضاء على هذين النوعين من الاضطهاد الذي يسفر في النهاية على القضاء على النظام أو اسقاط النظام الاستعماري برمته، ومن هنا عمل الجبهة عمل ثوري، وجاءت دعايته دعاية ثورية.

من كلّ ذلك نخلص للقول أنّ مبادئ الدعاية والإعلام عند ج. ت. و قد عكست مصالح الجماهير بحق، المقاتلة التقدمية والثورية، بمعنى أنها تعبر عن مرحلة تاريخية معينة، استطاعت خلالها ج.ت.و أن تجمع صفوف الشعب الجزائري نحو أهداف معينة، غير أنّ الحديث عن طبيعة ومهام ومبادئ الإعلام، والدعاية عند ج.ت.و ، واستوجب علينا مراعاة الدقة والإلمام بالموضوع الذي نخوضه في أساسين، الأساس الأول : المهام الإعلامية التي تفترضها هذه المبادئ، ثانيا الوسائل التي يتم بواسطتها تحقيق تلك المهام، وبالنسبة للنقطة الأولى نلاحظ أنه يوجد نوعان من المهام الإعلامية، أولا مهام ثابتة، وثانيا مهام مرحلية، فالأولى تضل مستمرة مادام هناك صراع إيديولوجي، إذ أن كلّ إيديولوجية تعمل عبر الإعلام والدعاية على تثبيت قيمتها السياسية، وقيمتها الحقوقية والفلسفية داخل مجتمعها، وعلى المستوى العالمي كله، ولا تتوقف هذه الإيديولوجية إلاّ بانتصارها النهائي على الإيديولوجية المعادية، أي الإيديولوجية الكولونيالية، لذلك فإن المهام الإعلامية لج.ت.و كانت مهامها مرحلية أنتجتها الثورة التحريرية، إذ أن طبيعة المعركة القاسية ضد الاستعمار الفرنسي الشرس والمجهز بأخطر الوسائل الحربية من جهة، والوسائل الإعلامية في فرنسا الميتروبوليتارية والجزائر المستعمرة.

هذه المعطيات قد فرضت نفسها على مهام الإعلام عند ج.ت.و، لذلك كان لابدّ قبل كلّ شيء من توحيد كافة وسائل الإعلام التي بين يديها ثمّ توجيهها للعمل على عدّة جبهات، جبهة داخلية، المهمة الإعلامية بها تهدف إلى التعبئة العامّة والمناعة وإقناع الجماهير على القتال في سبيل التحرر. أمّا بالنسبة للجبهة الخارجية، كانت فرنسا هي القبلة الأولى التي توجهت لها الدعاية الإعلامية من ج.ت.و من أجل كسب الرأي العام الديمقراطي الفرنسي وحمله على الضغط على فرنسا الاستعمارية للدخول في مفاوضات مع ج.ت.و، ويظهر هذا التوجه منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة.

أمّا الجبهة الثالثة فهي الجبهة العالمية، وقد عملت ج.ت.و جاهدة لكسب الرأي العام الدولي، الحكومي وغير الحكومي لمؤازرة الثورة. فعلى صعيد الجبهة الداخلية كانت هناك مهمتان أساسيتان ذكرهما بيان أول نوفمبر وهما:

- نشر الوعي السياسي في مراكز الثورة.
- الرد بسرعة وبوضوح على جميع الأكاذيب واستنكار أعمال الاستفزاز، وفي نفس الوقت التعريف بأوامر ج.ت.و وتوزيع المزيد من المنشورات والمطبوعات الوطنية، وإيصالها إلى عمق المناطق المحاصرة، وذلك بالإكثار من مراكز الدعاية، وتأمين المواد اللازمة لها. والحق أن الهدف من هاتين المهمتين هو:
- التعبئة الروحية للجماهير وتوحيد صفوفها (بوجلال، 2013).
- بث الحماس الوطني لصفوفها للاستمرار في مسيرة الكفاح والتحدي ضد الاستعمار
- الوقوف في وجه الدعاية الاستعمارية لمنع تأثيرها على الشعب الجزائري وذلك بإيصال المعلومات الدقيقة والمدعمة بالحقائق العملية لجبهات القتال، وبأقصى سرعة ممكنة (نجحت الثورة في هذا الإجراء إلى حدّ بعيد).
- التأكيد على قدرة الثورة في قيادة الجماهير حتّى النصر.

أمّا على الصعيد الفرنسي فقد كانت ج. ت. و تطمح عبر الإعلام والدعاية إلى الوصول إلى المساعدة التي يمكن أن تقدمها الطبقة العاملة في فرنسا والنخبة المتنورة في فرنسا إلى القضية الجزائرية، وذلك بإطلاع دقيق على ما يرتكب باسم الشعب الفرنسي في الجزائر من فضائح وخرق لحقوق الإنسان وكرامته، لا يأتي بوصفها بيان.

وعلى الصعيد العالمي كانت ج.ت.و تتطلع إلى نشر حقائق الثورة على أوسع نطاق لكي تكون الإنسانية على بينة لما يجري فوق التراب الجزائري، وذلك بفضح السياسة الفرنسية التي تدعي زورا بأنّ أم الحرية والأخوة والمساواة ثمّ وصفها أمام الرأي العام العالمي لما ترتكبه من مجازر في حق شعب قدّم لها كل المساعدات في حروبها ضدّ النازية، وفي الوقت نفسه أيضا عملت ج. ت. و على الرد على الدعاية المغرضة التي تبثها الصحافة الكولونيالية في الجزائر، وبهذا الجهد استطاعت ج.ت.و أن تكسب تعاطف الشعوب والبلدان الأوروبية مناصرة للحرية والإنعتاق، كما عملت ج.ت.و على جبهة المنظومة الاشتراكية، وهذه الأخيرة التي تقف إلى جانب حركات التحرر في الدول التي مازالت تحت السيطرة الاستعمارية، كما استطاعت الجبهة أن تصل بصوتها إلى أمريكا اللاتينية، فكان لها الأنصار والمتعاطفين من أحرار هذه المناطق.

تلك هي المهام والأهداف الإعلامية التي وضعتها ج.ت.و وهيأت لها الإطارات والوسائل المتوفرة لديها بعد أن حددت مبادئها الإعلامية.

والحق أن العمل الإعلامي والدعائي لج.ت.و قد كان على النحو التالي:

فعلى أعلى هيئة سياسية وعسكرية عينت ج.ت.و عضوا مسؤولا عن الإعلام وكان عبان رمضان أول من تقلّد هذه المسؤولية، ووزعت ج.ت.و قيادات في المناطق والولايات، فجعلت نائبا للقائد مكلف بالإعلام وهو المفوض السياسي المسؤول على هذا الجانب، كما ورد في مقررات مؤتمر الصومام، وبعده تأتي المستويات المحلية كالمنطقة والناحية والقسمة، أمّا على المستوى التنظيمي فقد عينت ج.ت.و على مستوى القسمات لجان مكلفة بالأخبار والدعاية، وفي إطار الصحافة فإنّ ج.ت.و نظرت إليها على جبهتين، جبهة داخلية وأخرى خارجية، ففي إطار الجبهة الداخلية فإنها تتفرع إلى ثلاثة فروع إعلامية هي:1- الصحافة المكتوبة، 2- الصحافة المسموعة، 3- لجان الدعاية (الشعبية) (الجمعي، دفعة 2008-2009).

أولت ج.ت.و للصحافة المكتوبة أهمية بالغة باعتبارها وثائق تخاطب الأصدقاء والأعداء في الوقت نفسه، غير أنّ الصحافة المكتوبة كما هو معروف، تخضع لشروط أساسية كالمطبعة والورق وشبكات التوزيع، وهذا الأمر يتطلب مخازن وغيرها من مرافق الاستقرار، وهي شروط صعبة في زمن الثورة والحياة السرية، ومع ذلك فقد جابهت الثورة هذا المشكل بإعطاء الفرصة لمختلف الولايات كي تصدر صحفها ونشراتها، وهكذا فقدأصدرت الولاية الأولى نشرة "الوطن"، أمّا الولاية الثانية فقد نشرت نشرية "الجبل"، أمّا الولاية الثالثة نشرت "النهضة"، والولاية الراتبعة "العصابات"، والولاية الخامسة "صدى التيطري" (بومالي، 2010)

كما أصدرت المنظمات الجماهرية صحفها مثل "العامل الجزائري"، ونشرية أخرى تحت عنوان "العمال"، أمّا الشبان فأصدروا نشرية "الشباب الجزائري" ونشرية "الشبيبة"، وكذلك أصدرت وزارة الـ'لام في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "النشرية السياسية" ، إضافة إلى صحيفة " المجاهد" اللسان المركزي لج.ت.و.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى إلى كيفية صدور الأخبار عند ج.ت.و ، حيث كلّ شيء يدور في الميدان أو خارجه إنّما يسجل على الورق، ويتحرك ويتوقف بأمر كتابي أو شفهي وفق قوانين الجيش، وكلّ عملية حربية تدور في الميدان يكتب عنها قائد الفصيلة التي قامت بها تقريرا مفصلا يرفعه إلى قائد المنطقة الذي يعتمده ويصدر عنه بلاغا رسميا يتوللى قسم الدعاية توزيع صورا عنه على دور الصحف ووكالات الأنباء، كما يحتفظ السكريتير الأول في الأصل بالأرشيف..

5- الممارسة العملية لجريدة المجاهد 1956-1962:

لقد كان ميلاد المجاهد حتمية لتطور الظروف للثورة الجزائرية، معبرة عن مطامحها وأهدافها، وقد تأكد هذا في مؤتمر الصومام سنة 1956 الذي فصل في مسألة "المجاهد" لتكون الناطق الرسمي باسمها بعد أن كانت تقاسمها في ذلك صحيفة "المقاومة".

لقد عرفت جريدة "المجاهد" أثناء الثورة المسلحة ظروفا مختلفة، الأمر الذي جعلنا نميز بين ثلاث مراحل هامّة هي:

-المرحلة الأولى: وقد عرفت بالحقبة الجزائرية، أي الفترة التي كانت تصدر ي الجزائر "مدينة الجزائر" ومن سماتها "المرحلة" أنها "المجاهد" لم تكن اللسان المركزي الوحيد، وإنما حسب تعبيرها لسان حال جبهة التحرير الوطني، وتمتد هذه الحقبة من أول يوم صدرت فيه في جوان 1956 إلى 25 جانفي 1957، حيث تمّ اكتشافها واكتشاف مقرّها بحي القصبة أثناء معركة الجزائر.

-المرحلة الثانية: وتعرف بالحقبة المغربية، أي انتقال الصحيفة إلى المغرب الأقصى اثر اكتشاف مقرها بالجزائر، حيث نزلت ضيفة على صحيفة المقاومة الجزائرية بمدينة تيطوان من 5 أوت 1957 إلى أول نوفمبر 1957، لتقرّر لجنة التنسيق والتنفيذ على إثرها نقلها إلى تونس لتكون قريبة من قيادة الجبهة.

-المرحلة الثالثة: وتعرف بالحقبة التونسية، وتمتد من أول نوفمبر 1957 إلى غاية حصول الجزائر على استقلالها، وهي أطول فترة في حياة الصحيفة أثناء الثورة المسلحة.

صدرت المجاهد في المرحلة الأولى كنشرة مسحوبة على "الرونيو"، وعاشت حياة السرّية التامة، ولم يتجاوز سحبها للعدد الواحد 2000 نسخة، وهذا ما جعل بعض الأعداد يضيع أو يفتقد، ونشير إلى أنه قد صدر خلال هذه المرحلة 07 أعداد، وكانا العددين 5و6، في حين تمّ تدمير العدد07 في مخبأ بحي القصبة مع آلة "الرونيو" التي كان يسحب عليها.

أمّا الحقبة المغربية، فإنها تبدأ مع العدد الـ08، أي بعد توقف دام حوالي 7 أشهر، وتمتد من جانفي 1957 إلى 20 أوت 1957، حيث عادت للظهور بشكل جديد، ينقلها من مرحلة النشرية إلى مرحلة الصحيفة والمطبعة بدل الرونيو، وكذلك خرجت المجاهد لأول مرة من حياة السرية إلى العلنية، كما أنها حملت بلاغ التنسيق والتنفيذ التي يعلن أنّ المجاهد "هي اللسان المركزي والوحيد لج.ت.و" والمعبر عنها، وبذلك تمّ تغيير شعار الصحيفة من لسان حال ج.ت.و إلى "اللسان المركزي لج.ت.و"، وكما حذف شعار "الثورة من الشعب وإلى الشعب"، ثمّ يعود هذا الأخير من جديد ابتداءً من العدد 09، ويستمر مع جريدة المجاهد بعد الاستقلال. وقد صدر خلال هذه الحقبة 03 أعداد فقط.

أمّا الحقبة التونسية فتبدأ عقب انعقاد الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في الفترة الممتدة من 20 إلى 27 أوت 1957، وقد كان من نتائج هذه الدورة أن جرى توسيع للجنة التنسيق والتنفيذ، وزيادة عدد أعضائها من 05 إلى 14 عضوا، كما نوقشت في هذه الدورة عدّة مشاكل كانت تواجه الثورة، منها مسألة تموين وتوزيع جريدة المجاهد، ونقل مقرّها من المغرب إلى تونس. وفي ظلّ هذا الوضع تمّ

فصل الطبعة العربية عن الطبعة الفرنسية على أساس أنّ التوجه الإعلامي نحو أوروبا والرأي العالمي يختلف عن التوجه نحو البلدان العربية. لكن هذا لا يعني البتّة المسّ بجوهر الأفكار والآراء، وإنّما يعني الأسلوب ولغة المخاطبة فقط.

وبما أنّ الفترة التونسية هي أطول فترة في حياة المجاهد إبان الثورة المسلحة فقد برزت خلالها عدّة سمات، طبعت الصحيفة بطابعها، والملخّصة في جملة هي غزارة المادّة الإعلامية، وعموما فقد أصدرت المجاهد إبان فترة الكفاح المسلح 120 عدد، وصلنا منها 116 عددا تضمنت 1386 مادّة إعلامية، توزعت على الأنواع الصحفية كما يلي، ماعدا الأخبار، (114 افتتاحية، عددان دون افتتاحية، 4 أعداد مفقودة، 209 مقال، 273 تقريرا صحفيا، 200 تعليق، 149 تحقيقا صحفيا، 50 حديثا صحفيا، 154 دراسة، 127 عمودا صحفيا) (حمدي، 1995).

خاتمة:

لقد شكلت مبادئ الإعلام والدعاية التي أقامتها جبهة التحرير الوطني إلى قوة مادية فعالة، كانت من أقوى الوسائل التي مكنت الجماهير من فهم تاريخها ووضعها الراهن ثمّ الاندفاع نحو تحقيق أهدافها في القضاء على المستعمر والحصول على الاستقلال.

قائمة المصادر والمراجع:

احسن بومالي. (2010). *أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956*. الجزائر: دار المعرفة.

أحمد حمدي. (1995). *الثورة الجزائرية والإعلام، دراسة في الإعلام الثوري* (الإصدار ط2). الجزائر: المتحف الوطني للمجاهد.

الجيلالي صاري، محفوظ قداش. (1987). *الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية1900 -1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري*. (ترجمة عبد القادر بن حراث، المترجمون) الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.

جوان جليسبي. (1961). *الجزائر الثائرة* (الإصدار ط1). (خيري حمّاد، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الطليعة.

خمري الجمعي. (دفعة 2008-2009). محاضرات في مقياس الثورة والإعلام (1954-1962)، مقدمة لطلبة الماجستير، تخصص تاريخ الثورة التحريرية (1954-1962)، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،. قسنطينة، الجزائر.

زهير احدادن. (جوان, 1990). الإعلام الجزائري أثناء الثورة التحريرية. *مجلة حوليات* ، *5* (1)، صفحة 81.

عبد الله بوجلال. (جوان, 2013). الإعلام والدعاية أثناء الثورة (1954-1962). *مجلّة المعيار ، المجلّد 16* (العدد 32)، الصفحات ص-ص545-547.

فرحات عباس. (2005). حرب *الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار* . (أبو بكر رحال، المترجمون) الجزائر، الجزائر: دار القصبة.

محمد الشريف عباس. (1996). *الملتقى الوطني الأول لإعلام الثورة* (صفحة 21). الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

قائمة المصادر والمراجع:

-فرحات عباس، حرب الجزائر وثورتها، ليل الاستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دار القصبة، الجزائر، 2005.

2- الجيلالي صاري، محفوظ قداش،الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية1900 -1954، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

3 -جوان جليسبي، الجزائر الثائرة، ترجمة خيري حماد، ط1، دار الطليعة بيروت، 1961.

4- زهير احدادن، الإعلام الجزائري أثناء الثورة التحريرية، مجلة حوليات جامعة الجزائر، المجلد5، العدد 01، جوان 1990.

5- محمد الشريف عباس، الملتقى الوطني الأول لإعلام الثورة، قصر الثقافة 24-25 ديسمبر 1996، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، د. ت.

6 - أحمد حمدي، الثورة الجزائرية والإعلام، دراسة في الإعلام الثوري، ط2، مزيدة ومنقحة، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1995.

7- عبد الله بوجلال، الإعلام والدعاية أثناء الثورة (1954-1962)، مجلّة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، المجلّد 16، العدد ، 32، جوان 2013.

8-خمري الجمعي، محاضرات في مقياس الثورة والإعلام (1954-1962)، مقدمة لطلبة الماجستير، دفعة 2008-2009، تخصص تاريخ الثورة التحريرية (1954-1962)، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة،

9- أحسن بومالي، أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

اليقظة الإستراتيجية و دورها في التنمية المحلية

Strategic vigilance and its role in local development

بن وهيبة نورة[1]،[*]

[1] جامعة الشاذلي بن جديد (الجزائر)

ملخص

تمثل عملية اليقظة الاستراتيجية من العمليات الأساسية في خلق الحركية و الديناميكية في المجتمع و لا سيما تحقيق التنمية بشتى أنواعها و تحديدا التنمية المحلية . و عليه نستطيع القول إن هذه التنمية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالعديد من القطاعات و نخص بالذكر القطاع المؤسساتي التي هو عماد الانعاش الاقتصادي و قلب التنمية ، و من هذا المنطلق يمكننا القول ان ترجمة اليقظة الاستراتيجية لدى المؤسسات تتسم في العمل من خلال العديد من الوظائف الاستراتيجية أهمها التخطيط الاستراتيجي الذي يعد القاعدة الأساسية للتنبؤ بمصير تنمية المؤسسات و مصير التنمية المحلية و الشاملة و هذه الأخيرة ترتبط بالتحليل البيءي الداخلية و الخارجية و معرفة نقاط القوة و الضعف و كذلك الفرص و التهديدات التي تحيط بالمؤسسات مركز الاهتمام و التنمية ،من خلال هذه المعلومات علينا طرح الاشكال التالي كيف يساهم التخطيط الاستراتيجي في حل العديد من القضايا التنموية و بالخصوص في مؤسسات الدولة النامية

الكلمات المفتاحية: اليقظة الاستراتيجية، التخطيط الاستراتيجي، المؤسسات، التنمية المحلية

Abstract:

The process of strategic vigilance is one of the basic processes in creating movement and dynamism in society, especially achieving development of all kinds, specifically local development. Accordingly, we can say that this development is closely linked to many sectors, and we especially mention the institutional sector, which is the pillar of economic revival and the heart of development. From this standpoint, we can say that the translation of strategic vigilance in institutions is characterized by working through many

strategic functions, the most important of which is planning. The strategy, which is the basic basis for predicting the fate of the development of institutions and the fate of local and comprehensive development, and the latter is linked to internal and external environmental analysis and knowledge of strengths and weaknesses, as well as opportunities and threats that's surrounding institutions are the center of attention and development. Through this information, we have to present the following figures. How does strategic planning contribute to solving many development issues, especially in developing country institutions

Keywords: Strategic vigilance, strategic planning, institutions, local development

مقدمة

تحاول العديد من القطاعات في العديد من المجالات العمل على الارتقاء بالتفكير التنموي لدى مسؤولي المؤسسات للنهوض بالتنمية المحلية التي ترتكز على العديد من المؤشرات الحساسة و الهامة كالصحة العمومية و السكن و العمل ،و عليه فمؤسسات الدولة تحاول جاهدة العمل على تحقيق المرونة في العمل و تحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية و العملية من خلال تجنيد كل الجهود و الإمكانيات المادية و بالخصوص الإمكانات البشرية من خلال الارتقاء بتفكيرها و جعله تفكيرا استراتيجيا من أجل التقليل من الإشكاليات التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية ، و عليه لن يتحقق ذلك إلا من خلال تجنيد المسؤول. و جعله يقظ على مستوى العديد من القضايا و المجالات عن طريق إرساء قواعد جد مهمة على الصعيدين الداخلي و الخارجي و كذلك احداث نوع من التنسيق الفكري و الذهني من خلال منهجية في العمل و من هذا المنطلق أصبح العديد من المسؤولين يسعون وراء البرامج التدريبية و التكوينية من أجل الارتقاء بالتفكير المستقبلي من أجل تلبية الحاجات الضرورية على جميع الأصعدة

أولا: اليقظة الإستراتيجة

بالإستراتيجية هي وسيط قوي يجمع بين تنظيم المؤسسة والبيئة التي تنتمي إليها من خلال تحديد القرارات الإستراتيجية والتي تكون من صلاحية قائد أو مسير في أعلى المستويات الهرمية وتشتمل هذه الإستراتيجية على مجموعة من البدائل و التي تعمل كلها على خلق درجة من التطابق بين رسالة المنظمة و البيئة التي

تعمل فيها أخذة بعين الاعتبار التهديدات والفرص البيئية والموارد والإمكانيات خاصة فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي والقيادة والقوة والقيم كل هذا من أجل تحقيق الأهداف التي تحددها المنظمة و تسعى لإنجازها ضمن إطارزمني محدد

1. التخطيط الإستراتيجي:

مع كثرة الأحداث والاضطرابات الدينية وندرة الموارد و اشتداد المنافسة فإن إدارات المنظمات وجدت نفسها مجبرة على البحث عن بيانات و معلومات حول متغيرات البيئة الخارجية و في البداية ازداد أفق العملية التخطيطية من الناحية الزمنية ليظهر التخطيط بعيد الأمد تم بعد ذلك بدأت تظهر أحداث لا تنبع أهميتها من الأفق الزمني بقدر ما يتطلب الأمر التركيز على العوامل الحرجة للنجاح و تبلورت چيننڈ مفاهيم التخطيط الاستراتيجي التي استفادت منه المنظمات كثيرا في الخمسينات. والستينات لقد قمنا فيما سبق بتحديد مفهومي التخطيط والإستراتيجية .و في هذه المرحلة سنقوم بتحديد مفهوم التخطيط الإستراتيجي نظريا (محسن العامري و منصور الغالبي، 2005).

2. الدلالة النظرية للتخطيط الإستراتيجي:

إن التخطيط الإستراتيجي هو ذلك التخطيط المستند على النظام الإستراتيجي المتبع المنظمة ويأخذ في الصبان دراسة البيئة الخارجية (بما فيها من فرص و تهديدات) و دراسة البيئة الداخلية (بما فيها من نقاط قوة و نقاط ضعف) (ماهر، السلوك التنظيمي –مدخل بناء المهارات ، 1998) و يعرف أيضا بالتصميم والتبصير برسالة الشركة وبأهدافها وبمسارها الرئيسي تحديد العمليات والأنشطة والأعمال اللازمة لتحقيق ذلك (ماهر، دليل المدير خطوة بخطوة في الإدارة الإستراتيجية ، 1999) و هو أيضا التبصير بالشكل المثالي للشركة في المستقبل وتحقيق هذا الشكل والتخطيط الإستراتيجي إذن فهو

3. تعريف Alfred Chandler:

الذي يعتبر من أوائل المهتمين بموضوع التنظيم والإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية في كتابه Stratégie et Structure de l'Entreprise إن الإستراتيجية تمثل إعداد الأهداف والغايات الأساسية طويلة الأجل المؤسسة، واختيار خطط العمل وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ هذه الغايات وقد اهتم نفس الكتاب بعلاقة الإستراتيجية بالتنظيم الهيكلي داخل المؤسسة وحركة كل منهما ، واعتبر أن الهيكل تابع للإستراتيجية (دادي عدون، الإدارة و التخطيط الإسترتيجي، 2001) .

ض أيضا نجد الإستراتيجية تصف طرق تحقيق المنظمة لأهدافها. الأخذ في الاعتبار التهديدات والعرض بالبيئة والموارد والإمكانيات المالية لهذه المنظمة وهذا المفهوم يحمل في محتواه ثلاثة عوامل رئيسية

تؤثر بدرجة كبيرة على الإستراتيجية هي: أ/البيئة الخارجية ب/ الموارد والإمكانيات الداخلية ج/ الأهداف ومن حيث المضمون العام لمفهوم الإستراتيجية يمكن القول بأنها توضح كيف يمكن للمنظمة أن تنافس في ميدان الأعمال (أبو قحف، أساسيات الإدارة الإسترتيجية، 1997)

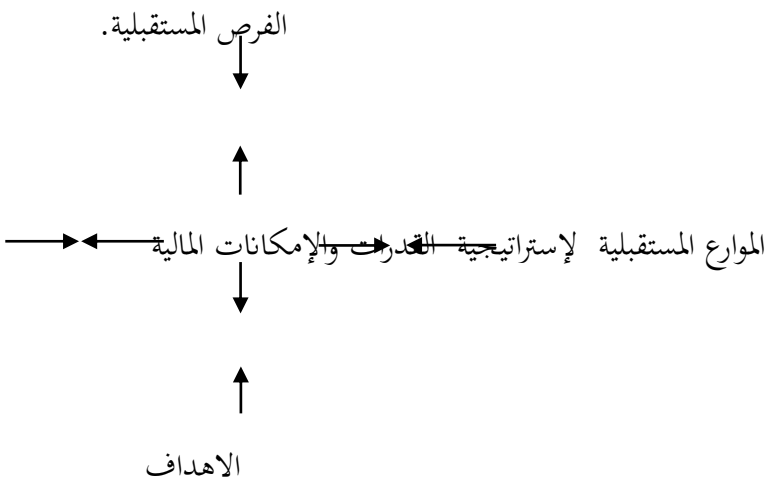

الشكل رقم 02: محددات الاستراتيجية (توفيق، 2004)

4. الدلالة الاصطلاحية

يقصد بالتنمية وبرامجها المشروعات والخطط التي توضع لتحقيق أهداف التنمية ويراعي أن تكون متعددة الأعراض Mali Purposed ومتعددة الأساليب Multi Processed

و تعمل على إفادة جميع سكان المجتمع (مراد، موسوعة البحث العلمي و اعداد الرياؤل و الابحاث، Multi Focused(2016

5. تخطيط التنمية: وفي توضيحنا لعلاقة التخطيط بالتنمية نجد أن الموارد البشرية التي يجب الحصول عليها، فالمؤسسة التي تستهدف تحقيق النمو تحتاج إلى التوسع في وظائفها مما يستلزم التوسيع في أنشطة التعيين و التوظيف والتدريب و الاهتمام بتقييم الأداء.

ثانيا: قضايا التنمية:

1. ماهية التنمية:

ان الاهتمام بالتنمية أو التحديث، لم تعد قضية تشغل رجال الصناعة أو الإدارة أو مخططى السياسة العامة أو قادة المجتمعات على اختلاف منطلقاتهم الايديولوجية ، بل اصبحت ميدانا هاما يتعاظم شأنه في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى، أما لأنه الامتداد الطبيعي لدراسات التغير الاجتماعي والثقافي أو لأنه يثير من الناحية العلمية قضايا عديدة تتعلق بتجارب اجتماعية حية في مسيرتها بكل ما تنطوي عليه

من دينامية، وبكل ما تطرحه من مشاكل القضاء على التخلف من خلال توجيه النمو فى اتجاه أهداف مضبوطة ومحدودة تترجم عن تطلعات المجتمعات النامية للتقدم. ولهذا أصبح مألوفا الآن أن يؤكد علماء الاجتماع، أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية قضية كبرى من قضايا هذا العصر، فرضتها ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي، وأوجبتها مسئولية القيادات المختلفة في المجتمعات عن وضع الانسان فيه فى موضع ملائم من حركة التقدم الحضاري العالمي، وحتمها ما هو مطروح تاريخيا من مشاكل التخلف وصعوبات النمو، وما يظهر بالضرورة من مشاكل التنمية ذاتها.

ولقد أصبح من المسلم به أن قضية التنمية قضية علم وقضية سياسة فى نفس الوقت ولم يعد من المقبول، أن يتخلف العلم انتظارا لنتائج التجارب. كذلك لم يعد من المقبول أن تجرب السياسة أو تخطط في غيبة العلم. هذا فضلا عن أن التجريب في التنمية والبحث العلمي لها، لا ينبغى أن يسيرا فى خطين متوازيين، بل أنه وفقا لما هو متراكم من حصيلة التجريب على المستوى المحلى و العالمي، فأنهما يجب أن يتفاعلا على مستويات متعددة ينمو التجريب في اطار من التقييم المستمر ، بإرشاد دائم من نتائج الدراسات العلمية التي يمكن ترجمتها عمليا.

ان قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات النامية قضية علم ومصير ولهذا يجب أن لا نتردد في القول، بأن تبنى استراتيجيات للتنمية، ثبت نجاحها نسبيا في مجتمعات متقدمة أو نامية تختلف تاريخيا . ظروفا عن مجتمعنا أدى إلى تعقيدات وصعوبات بعثرت العائد الاجتماعي المتوقع من محصلة الاستثمارات المادية والبشرية والفنية وخلق حالة من التفكك انبثق منها عدد من المشاكل مما تأكد معه أن أى دراسة عملية لتربة التنمية ومناخها وترجمة نتائجها لتسهم في صنع سياسة التنمية مطلب جوهرى و استثمار حيوى لضبط عمليات التنمية وتقليل فاقدها

ان التجارب التي خاضتها مجتمعات غير مجتمعنا، ولكنها شبيهة به من عدة جوانب، يمكن أن تشكل بدراستها وتقييمها وبالإضافة إلى ظروف مجتمعنا التاريخية والموضوعية، إطارا أو نموذجا أو تعطينا مؤشرات تقودنا إلى التصور العلمي المناسبوترسم إجراءات سياسة موجهة من خلال برمجة عالية الدقة، لما هو ممكن أو ما هو متاح في حدود مضبوطة نسبيا للتوقف والأولويات

ومن المسلم به عالميا الآن على الأقل، أن التنمية هي التحريك العلمى المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها، إلى حالة مرغوب الوصول إليها وهذا يعنى أن عملية التنمية تستهدف تغييرا الاسيا في البناء الاجتماعي بما التضمنه من تنظيمات مختلفة الأهداف وتعديلا في الأدوار والمراكر . وتحريك

الامكانيات الاقتصادية بعد تحديدها وموازنتها إلى خالدة العمل على تغيير الموجهات الفكرية والقيمية وبناء القوه، ذلك تعيق التجديدات، والاهتمامات الجديدة

2. إسترتيجيات التنمية في الدول النامية:

يزخر التراث السوسيولوجي بكم هائل من الكتابات والمؤلفات التي تدور حول قضية التنمية من جوانبها المتعددة والمتشابكة، وربما يرجع هذا إلى اهتمام علماء الاجتماع على اختلاف تخصصاتهم بتناول هذه القضية بدءاً من التعرض لمفهوم التنمية وما لحقته من تطورات وانتهاء بالاستراتيجيات التنموية التي ينبغي أن تسير عليها دول العالم الثالث لكى تتخطى مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن عند التعرض لمفهوم التنمية هوتباين التفسيرات التي قدمها علماء الاجتماع لهذا المفهوم، ويرجع هذا في جانب كبير منه إلى اختلاف منطلقاتهم الأيديولوجية ويالموقف

ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن عند التعرض لمفهوم التنمية هو تباين التفسيرات التى قدمها علماء الاجتماع لهذا المفهوم، ويرجع هذا حالب كبير منه إلى اختلاف منطلقاتهم الأيديولوجية و يدفعنا هذا الموقف

الموقف إلى عرض هذا المفهوم والتفسيرات المتباينة المرتبطة به كمقدمة لفتح الطريق أمام فهم هذه القضية الجديرة بالبحث والتقصى

ولقد ارتبط مفهوم التنمية فى البداية بفكرة التطور التي أسهمت في تقديم نظريات اجتماعية توضح مدى التفوق الأوروبي وفي نفس الوقت قدمت تفسيرات لكيفية تطوير المجتمعات المتخلفة، وذلك من خلال حصرها نطاق التنمية على التطابق مع نمط معين من التطور) . ويرجع الفضل إلى هربت سبنسر" Spencer في انتشار كلمة التطور عند صياغة نظريته فى التطور الاجتماعي والتي تتلخص في أن المجتمع الإنسانى كائن حي ينمو ويتطور وفي تطوره ينتقل من حالة التجانس Homogeneity إلى حالة اللاتجانس Heterogeneity كما يرى أن المجتمع عندما يتقدم وتستقر الحياة الاجتماعية تأخذ الظواهر والنظم الاجتماعية في التطور وتخضع بدورها للانتقال من حالة التجانس إلى حالة التباين والتخصص كما ذهب سبنسر إلى أن المجتمع جزء من النظام الطبيعي للكون وأن التطور يتميز بالحتمية، وأنه يسير فى خطوات ثابتة وليس للإنسان فيه أي دور. معنى هذا أن التطور الاجتماعى يسير وفق قانون طبيعي.

كما عالج كونت Comte مسألة التطور الاجتماعي عند وضعه لنظريته قانون الأحوال الثلاث والتى تتلخص في أن المجتمع الإنساني يمر بمراحل تطور ثلاث هى المرحلة اللاهوتية حيث يفسر الإنسان كل الظواهر فى ضوء الدين أو القوى اللاهوتية. ثم المرحلة الميتافيزيقية والتي يفسر فيها كل شيء في ضوء قوى

خفية خارقة أما المرحلة الوضعية يفسر الإنسان كل ما يدور حوله بناء على العقل ولقد أشار "كونت" إلى أن التطور الاجتماعي يكون مصحوباً بتحسن وتقدم مطرد غير أن هذا التقدم نحو الكمال قد تعترضه كثير من الصعاب والاضطرابات والأزمات التى تستطيع الإنسانية بمجهوداتها تحقيق تقدم أسرع والتغلب على هذه العقبات.

ولقد تزامن ظهور مفهوم التنمية مع بلوغ الرأسمالية ذروة نموها وما صاحبها من تقدم مذهل أفسح الطريق أمام فكرة التطور المادى والتنمية، ويوضح لنا هذا الارتباط بين التنمية والرأسمالية ضرورة التمييز بين ثلاث مراحل أساسية في تاريخ الرأسمالية تكشف لنا عن التغيرات التى طرأت على مفهوم التنمية.

1.2. المرحلة الأولى:

وهي مرحلة الرأسمالية التنافسية، والتي تميزت بإنتاج السلع الاستهلاكية وظهور الأسواق المتنافسة ، كما اتسمت هذه المرحلة بدخول البرجوازية الصناعية الجديدة في صراع ضد الإقطاعية لإحراز القوى السياسية، ولقد انحصر مفهوم التنمية في تلك المرحلة على النمو الاقتصادى وزيادة تراكم رأس المال.

2.2. المرحلة الثانية:

وهي مرحلة السيطرة الاحتكارية على السوق من خلال التنظيمات الضخمة، إلى جانب سيطرة المراكز الصناعية على الأطراف، ولقد شهدت هذه المرحلة سرعة في التنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي، كما ظهرت الرأسمالية كشكل مسيطر للإنتاج في العالم، ولقد ركزت البرجوارية على التنمية باعتبارها ضرورية وحتمية

3.2. المرحلة الثالثة:

ولقد بدأت بحصول معظم دول العالم الثالث على استقلالها، ولقد شهدت هذه الفترة سيطرة نموذج واحد للتنمية على فكر هذه ، وذلك من خلال السير على نهج التوصيات التي قدمها الغربيون أى اتباع الطريق الذي رسمته البلدان الغربية ويطلق البلدان وجهودها عليه التحديث (Modernization)

ولقد جاءت نظرية التحديث استجابة للعديد من التحديات التي واجهت علم الاجتماع الغربي، وبخاصة في العقود التالية للحرب العالمية الثانية، ومن ثم حاولت الدول المتقدمة استمرار سيطرتها على المجتمعات النامية بعد استقلالها من خلال إقامة ماذج متطورة تدعم استغلالها لهذه المجتمعات وكان أفضل نموذج هو التحديث.

وتقوم نظرية التحديث على مسلمات أساسية من أهمها:

-زيادة القدرة على حل المشكلات الإنسانية من أجل الوصول إلى مستوى حياة أفضل

-يتطلب تحقيق الهدف الأول بذلك مزيد من الجهد على المستوى الفردي والمجتمعى ويقصد بالمجتمعى هنا القدرة على إحداث تنظيمات معقدة، ويعتبر هذا مقدمة ضرورية لبلوغ مستويات عالية من التحديث.

تؤدى هذه التنظيمات إلى إحداث سلسلة من التغيرات في البناء الاجتماعي والقيمي.

وعليه تقترض نظرية التحديث إحداث سلسلة من التحولات وهي في مجملها محاكاة للنموذج الغربي، بعبارة أخرى تهدف هذه النظرية إلى أن تسير دول العالم الثالث على نفس الطريق الذي سارت عليه الدول المتقدمة ، كما تفترض أن تعانى هذه الدول من المشكلات التي مرت بها المجتمعات الغربية ومن ثم يعد انتشار القيم الرأسمالية و الاتجاهات والتنظيمات الاقتصادية أمراً أساسياً من أجل التنمية

ومن الجدير بالذكرأن "دانيال ليرنر" Lerner قام بابحاث كثيرة عن عملية التحديث فى منطقة الشرق الأوسط التي تضم فئتين عريضتين من الناس إحداهما الفئة الريفية التى لم تناثر بقوى التحديث فظلت تقليدية إلى حد كبير، ويرجع هذا إلى أن فعالية التغير الاجتماعي في المناطق الريفية يعترضها جمود التنظيم الاجتماعي الريفي وعدم ثقة الريفيين في الهيئات الحكومية وتفشى المرض والفقر... وغير ذلك، على حين يشكل سكان المناطق الحضرية الفئة الثانية الذين يتولون أداء المهام الفنية العليا في مختلف القطاعات العسكرية والإدارية والصناعية والتعليمية جماعات عصرية بالنسبة لقرنائهم في الريف، كما أنهم يقومون بدور هام في الإسراع بالتغيير

والواقع أن ظهور تعريف آخر للتنمية يركز على العوامل الاقتصادية، وبذلك تقلص معنى التنمية إلى مجرد نمو اقتصادي حيث جاء التركيز على عوامل الإنتاج المادية و التكنولوجية وعمليات الاستثمار والعائد والتصدير والاستيراد والبحث عن المواد الخام وعمليات التصنيع، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية اللازمة لزيادة الناتج القومى، ومن ثم أغفل هذه التعريف جانب على درجة من الأهمية وهو قوة العمل كأحد عوامل الإنتاج مع الأرض ورأس المال والتنظيم، وذلك من منطلق أن قوة العمل متوفرة دائماً عدداً ومهارة ولقد ظهرت تلك الأفكار عند روستو Rostow الذي قدم وصفا للمراحل الاقتصادية المختلفة التى تعتبر ضرورية وتنطبق على جميع المجتمعات، حيث صنف روستو كل المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية إلى خمس فئات أساسية هي المجتمع التقليدي، والمجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق المجتمع المنطلق، المجتمع السائر نحو النضوج، المجتمع الذى دخل عصر الاستهلاك الجماهيرى. كما أشار "ماكيلاند McClelland إلى أن النمو الاقتصادي يتطلب الدافع إلى الإنجاز، ولا يقصد بالدافع إلى الإنجاز التميز أو تحقيق مركز اجتماعي بل الشعور الداخلي بالإنجاز الشخصي، فالإنسان الذى

لديه دافع للإنجاز يميل إلى العمل الجاد، كما يتمتع بالقدرة على التعلم سريعاً وجدير بالذكر أن من يتمتع بهذه الخصائص يلقى على عاتقه مهمة نقل مجتمعه من حالته المتخلفة إلى هالة متقدمة

وبنهاية الستينيات أصبح واضحاً أن التنمية كنمو اقتصادي أو حديث لم تحقق نتائجها المرجوة في تحسين أساليب الحياة للجماهير لمحرومة في معظم مجتمعات العالم الثالث فلقد ازداد وضع الأغلبية سوءا، كما اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، نتيجة افتقار النمو الاقتصادي إلى العدالة فى توزيع الدخل. وهكذا يتضح لنا أن التنمية

لا تعنى ببساطة مجرد زيادة ناتج الدخل القومي. فالعامل الأكثر أهمية هو محاولة تقليل الفقر وتحسين مستويات المعيشة. ولقد دفع هذا "سيرز" Seers إلى التأكيد على أن التنمية ينبغي أن تركز على مقابلة حاجات الأفراد الأساسية كحقهم في الحصول على غذاء كاف، وفرص عمل، ومسكن ملائم، كما يجب أن تهتم التنمية بتقليل التباين في مستويات الدخول.

ومن أبرز التعريفات الأخرى للتنمية ذلك التعريف الذي قدمته الماركسية عند معالجتها لقضية التخلف والتنمية من خلال مفاهيم الصراع كقوة دافعة للتقدم، واعتمادها على العوامل الاقتصادية كأساس لتحديد وضع المجتمع وبنائه الاجتماعي ورؤيتها للمراحل التاريخية كمراحل حتمية بفعل التطور الجدلى للمجتمع، إلى جانب تصورها للعلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج والطبقة كوسيلة الأحداث التغيير والتنمية (٢) . ومن هذا المنطلق نظرت الماركسية إلى التنمية باعتبارها عملية ثورية تتضمن تحولات شاملة في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وكر فعل للمصطلحات التي صاغتها النظريات العربيه للتنمية كالنمو والتحديث، وكنتيجة لظهور العديد من المشكلات المرتبطة بالتوتر السياسى وانتشار الديكتاتوريات العسكرية والبطالة في معظم دول العالم الثالث ظهرت مدرسة التبعية في أمريكا اللاتينية والتي ركزت بؤرة اهتمامها على إبراز المشكلات التي أفرزها النظام الرأسمالي. ويعد فرانك Frank من أبرز ممثلى هده المدرسة حيث أكد على أن النسق الرأسمالي أسهم في إحداث التنمية في مناطق والتخلف في مناطق أخرى نتيجة استغلال العواصم للأطراف. كما أشار سانتوس" Santos لنفس الفكرة حينما أكد على أن اقتصاد دولة ما مشروط باتساع وتطور اقتصاد دولة أخرى وتطوره، وهذا ما أكد عليه سمير" "أمين" Amin عند حديثه عن التبادل اللامتكافئ بين المراكز والأطراف ومن ثم جاءت صياغاتهم لمعالجة التنمية في المصطلحات جديدة كدول الهامش والدول التابعة. ومن هنا رجهم والتنمية عند مدرسة التبعية هى تحطيم هيمنة النسق الرأسمالي

وهكذا تباينت التفسيرات التى قدمها علماء الاجتماع للتنمية من منطلق اختلاف انتماءاتهم الأيدلوجية، فلقد حصر أصحاب الفكر الغربي التنمية في اتباع الطريق الذى سارت عليه الدول المتقدمة. و بهذا أصبحت التنمية مجرد نمو اقتصادى، ومن الواضح أن أخذ هذا المؤشر الكمي كمحك للتنمية يثير العديد من الاعتراضات، ويرجع ذلك إلى أن هناك بعض دول العالم الثالث يرتفع فيها متوسط الدخل الفردى، ومع ذلك لا يمكن إدراجها ضمن الدول المتقدمة. ويدفعنا هذا إلى القول بأنه عند وصف أى دولة ومدى تطورها ينبغى الإشارة ليس فحسب إلى الزيادة في الدخل القومى ، بل إلى مصادر هذا الدخل وكيف يتم إنتاجه وتوزيعه على كافة الشرائح والفئات الاجتماعية، وكيف يمكن استخدامه في تنمية الاقتصاد القومى وينطبق هذا على المفهوم التي قدمته نظرية التحديث فالتنمية وفقاً لهذه النظرية غير صالحة للتطبيق في كل مكان، إلى جانب أنها أغفلت الخصوصية التاريخية و الثقافية لبلدان العالم الثالث، بالإضافة إلى تجاهلها للأوضاع والممارسات التي اتبعتها الدول المتقدمة لفرض نفوذها وسيطرتها. وينطبق نفس القول على المفاهيم التي قدمتها الماركسية ومدرسة التبعية حيث أنهما اقتصرا على مجرد استخدام ألفاظ أخرى كالأطراف والمراكز والهامش والتابع إلى جانب أنهما أبرزا أهمية المتغيرات الاقتصادية ومالا إلى اعتبار المتغيرات الأخرى (السياسية – الثقافية) متغيرات تابعة. وجدير بالذكر أن هذا الموقف دفعنا إلى القول بأنه قد حان الوقت لإعادة صياغة تعريف جديد للتنمية يتلاءم مع واقع مجتمعات العالم الثالث وظروفها، ويساعد على تبني استراتيجية تنموية صالحة للتطبيق في بلدان العالم الثالث، مع ضرورة أن تأخذ هذه الاستراتيجية في اعتبارها إمكانات وظروف هذه الدول إلى جانب خصوصياتها التاريخية.

ثالثا: التنمية المحلية:

نجحت قضية البيئة فى أن تفرض نفسها بشكل قوى من أوائل السبعينيات، وذلك تحت تأثير التغيير الجوهرى الذى حدث بظهور ما يعرف بالحركة البيئية فمنذ ذلك الوقت تحرك الاهتمام بالبيئة من نطاق الدوائر العلمية المتخصصة وجماعات الحفاظ على البيئة إلى الأفراد العاديين، وذلك بتأثير المشكلات البيئية كالتلوث وسوء استخدام الموارد عليهم، والواقع أن ظهور العديد من المشكلات البيئية العالمية خلال الفترة من عام ١٩٦٦ إلى ١٩٧٢ أدى إلى زيادة الاهتمام بالقضايا البيئية فخلال هذه الفترة وقعت كارثة تورى كانيون" في مارس ١٩٦٧ ، وهى ناقلة النفط التي اصطدمت بالصخور والشعاب المرجانية الموجودة في الجنوب الغربي للسواحل البريطانية، وأدت إلى تلويث مياه البحر لمسافات شاسعة، وتلى ذلك بعامين انفجار براميل البترول في "سانتا باربارا" والتي أدت إلى تلويث سواحل كاليفورنيا، وعلى الرغم من أن

المخاطر البيئية ليست ظاهرة حديثة إلا أن زيادة تسليط الأضواء عليها كان نتاج لتأثير هذه المخاطر على الإنسان والأنساق الإيكولوجية.

ولقد دفعت هذه المشكلات البيئية الدوائر العلمية لبحث تأثير أنشطة الإنسان على البيئة والمتمثل فى تلوث الهواء والماء وتدهور الموارد وتدمير الغابات ومن ثم عقد مؤتمر باريس عام ١٩٦٨ عن "المجال الحيوى" حيث وجه هذا المؤتمر الأنظار إلى التدمير البيئي الذي وصل إلى مرحلة حرجة، كما أشار إلى ضرورة اتباع طرق جديدة في استخدام الموارد ، كما أوصى المؤتمر بضرورة إجراء المزيد من الدراسات على الأنساق الأيكولوجية والتلوث والموارد، إلى جانب ابتكار مداخل جديدة للتعليم البيني، وتقييم التأثيرات البينية السلبية لمشروعات التنمية. ولقد تبع هذا المؤتمر مؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢ الذي اهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمشكلات البيئية، كما حث هذا المؤتمر الدول الصناعية على توسيع برنامجها البيئي ليضم اهتمامات محددة تجاه دول العالم الثالث، والتي اشتملت على ضرورة تقييد الأنشطة التنموية ذات التأثير السلبي على البيئة ولقد دفع هذا دول العالم الثالث إلى القول بأن المؤتمر لا يعدو أن يكون حديثا أكاديمياً لا صلة له بالحياة اليومية لتلك الدول التي تحاول كسر تخلفها واللحاق بالدول الصناعية المتقدمة.

ولقد جاءت المرحلة الثانية للاهتمام بقضايا البيئة من خلال بعض الأحداث البيئية مثل تسرب الغاز في بوبال بالهند، انفجار المفاعل النووى فى تشرنوبل، إلى جانب زيادة حدة بعض المشكلات البينية مثل تغير المناخ وثقب طبقة الأوزون، بالإضافة إلى زيادة.

الاهتمام بفحص العلاقة بين التنمية والبيئه، وذلك في التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧هى ومنذ ذلك الوقت بدأ إدراك الاهتمام بالقضايا البيئية بمعزل عن الحاجات البشرية فالبيئة هى المكان الذى يعيش عليه الأفراد، والتنمية الأفعال التي يقوم بها هؤلاء الأفراد لتحسين حياتهم على هذه البيئة، ومن ثم فهذان المفهومان متلازمان لا ينفصلان ويرجع هذا إلى أن العديد من المشكلات الحاسمة والتى تعانى منها دول العالم الثالث والتي تظهر بجلاء فى الفقر والنمو السكاني واتباع استراتيجيات تنموية غير ملائمة أدت إلى مزيد من الضغوط على البيئة بغاباتها بمياهها، بتربتها، بمواردها الطبيعية. وليس هناك أدنى شك في أن زيادة الضغط على الأنساق الإيكولوجية ينتج عنه مزيداً من العجز عن مقابلة حاجات الأفراد الأساسية وبالتالي إلى مزيد من الفقر والمرض وسوء التغذية

وانطلاقا من هذا الإدراك للعلاقة الجدلية بين البيئة والتنمية ظهرت الحاجة إلى ضرورة إعادة صياغة مفهوم جديد للتنمية يتناسب وواقع المجتمعات في المرحلة الراهنة وظروفها، وينطلق من حقيقة مؤداها إمكانية

تحقيق تنمية ونمو اقتصادى فى بلدان العالم الثالث على أسس تدعيم قاعدة الموارد البيئية وتوسعها، ومن ثم تسهم في التخلص من الفقر المدقع الذى ينتشر في أرجاء كثيرة من دول العالم الثالث

ومن هنا ظهرت الرؤية الشاملة لأبعاد التنمية في مفهوم جديد اها و هو التنمية المستدامة Sustainable development حيث تلعب الاعتبارات البيئية دوراً أساسياً في هذا المفهوم. وينطوى هذا المصطلح على ثلاث قضايا أساسية:

– يعيش ثلثى الجنس البشرى فى دول العالم الثالث، ومن ثم فليس هناك بديل أمام هذه الدول إلا إحداث تغير اجتماعى و اقتصادى متواصل ومتلاحق من أجل الوفاء بالحاجات الإنسانية وتحقيق إمكانات أفضل لأفرادها.

– تتبع دول العالم الثالث استراتيجيات تنموية لا تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان. ومن ثم فهى تقوض الأساس الذي تنهض عليه التنمية المستدامة.

– ترتبط قضايا التنمية والبيئة ببعضها البعض، ومن ثم فمن العسير دراسة إحداهما بمعزل عن الأخرى، إلا أنه لسنوات قليلة مضت كان يتم تحديد إطار المشكلات البيئية فى ضوء التلوث، بينما تقاس التنمية الاجتماعية والاقتصادية على أساس نمو ناتج الدخل القومي، إلا أن تلاحق المشكلات البيئية استدعى ضرورة توجيه الأنظار نحو دراسة تأثيراتها على التنمية

ويعنى هذا أن مفهوم التنمية المستدامة يحاول كشف النقاب عن الدروس المستفادة من التعامل بأساليب أكثر عقلانية مع البيئة، والتي يمكن بل ويجب تطبيقها على العمليات الاقتصادية لما تتضمنه من افكار تشكل استراتيجية للحفاظ على البيئة كما يزودنا هذا المفهوم بمعلومات عن الرشادة البيئية، وذلك من خلال المناقشات التي تدور حول إمكانية تحقيق تنمية تقابل حاجات الأفراد الحالية دور الإضرار بالأجيال القادمة. ومن ثم يقدم هذا المفهوم نموذجاً بديلا لتحقيق تنمية متوازنة مع البيئة، تنمية تأخذ في اعتبارها ضرورة التخطيط البيني الذي يسهم في تقليل الخسائر البيئية دون كبح الطموحات البشرية لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية . ومن هنا يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها "ضرورة مقابلة حاجات الأفراد في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على مقابلة حاجاتها ومن ثم ينهض هذا التعريف الجديد على فكرة مؤداها أن التنمية تعتبر مستدامة إذا ما أقيمت على مبادئ أيكولوجية سليمة .

نخلص من هذا إلى حقيقة مؤداها: أن تحقيق تنمية مستدامة على المدى الطويل مسألة ليست سهلة المنال، ولقد أكد Archibugi "ارشيبوجي" على ذلك حينما أشار أن تحقيق استمرارية التنمية تعرقلها العديد

من العقبات لعل أهمها التدمير البيئي الذي ينتج عن أنشطة الإنسان الملوثة للبيئة والمهدرة لمواردها. ومن ثم تعوق هذه الأنشطة الوصول إلى الاستمرارية

كما أشار إلى أن مصطلح الاستدامة يجب تحديده وتعريفه بعناية فالموارد قد تستمر طويلاً عندما يتم الاستفادة منها واستخدامها بطرق تتسم بالعقلانية والرشادة، إلا أنها قد تنضب سريعاً إذا ما تغيرت هذه الممارسات

وصفوة القول تعتبر التنمية مستدامة إذا ما أتاحت للأجيال القادمة الفرصة للعيش فى توزان مستمر مع البيئة، وإذا ما نجحت في تحقيق توازناً يجعل الأفراد قادرين على أن تعيش حياة كريمة على نحو مستمر، فالتوازن المستمر يعنى أن كل أفراد الجنس البشرى لديهم الفرصة لكي يعيشوا حياة تعطيهم كل الإمكانات للوفاء بحاجاتهم وتحسين أساليب حياتهم من خلال مجهوداتهم .

وهكذا يقدم لنا هذا التعريف للتنمية صورة للعلاقة بين الإنسان والبيئة في العالم الذي نعيش فيه، هذا العالم الذي تواجهه العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية في نفس الوقت الذي بلغ فيه التطور العلمى والتكنولوجى أقصى حد له وكان لهذا التقدم أثاره السلبية والايجابية.

حاول هذا إلقاء الضوء على العوامل الفعالة المؤثرة في إنجاح التنمية المحلية، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية، أو سياسية. وانطلاقاً من منظور علم الاجتماع في دراسة المجتمع والمجتمع المحلى، أقول أن المجتمع المحلى جزء من المجتمع الكبير ومن ثم فإن التنمية المحلية هي جزء من التنمية القومية تتفاعل معها بدرجات متفاوتة. وليس هناك شك أننا فى حاجة ملحة هذه الأيام إلى المشاركة بالمعنى الواسع للكلمة لدفع عمليات التنمية قدما، والقضاء على كافة المعوقات والتحديات المؤثرة على تراكم الفاقد التنموي إلا أن المشاركة هنا لا تقتصر على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات المختلفة وإنما تتضمن المشاركة على مستوى الأقاليم المحلية، لأن نجاح التنمية فيها علامة هامة على نجاح التنمية الشمولية.

ان التنمية المحلية هي نوع من تقسيم العمل في اطار السياسه العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، وخصوصا إذا كان المجتمع مترامي الأطراف يتميز بتعدد الأقاليم الجغرافية ذات الموارد والامكانات المختلفة وليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزء منعزل عن استراتيجية التنمية بوجه عام، ولكن مشروعية هذه التنمية تنبع من إسهامها المتميز في المعاونة على مواجهة مشاكل المجتمع الكبير ، فضلاً عن مواجهة مشاكلها الإقليمية أو المحلية. ويلاحظ أنه مع تقدم الفهم العلمى للسياسات التنموية، تبين أن الخطة العامة يمكن أن تشمل على المبادىء العامة المنوطة بالمشروعات والبرامج ويمكن أن تترك التطبيقات المحلية للمحليات ولهذا فإن تقسيم المجتمع إلى أقاليم أو قطاعات أو محليات لا يمكن أن يكون

تفتيتا للسياسة العامة، وإنما هو نوع من بث الفعالية والقدرة على الانجاز في دوائر أقدر على تطوير الحكم المحلى، ليتمكن من خلال لامركزية القرار، أن يتوصل إلى الفعاليات المباشرة لتنفيذ المشروعات في ضوء الامكانيات، وتحت مظلة المبادئ العامة التي تشكل توجهات التخطيط الشاملة. ومعنى ذلك أن التنمية المحلية هي جزئ من كل، وهي بذلك تتفاعل مع كل العوامل المؤثرة في مسار المجتمع النامي، وتترجم عن أهدافه النهائية وعند التقييم يمكن تقديرمقومات النجاح أو التباطؤ أو الفشل في تحقيق المستهدف، حيث تبرز كفاءة القيادة ، وأسلوب إدارتها للتنمية، ومبلغ مشاركة المواطنين، في الوقت الذي يمكن تحديد السلبيات و دعم المحليات من هذه الزاوية أما على مستوى القيادة أو الخبرة أو الامكانيات المالية.

لقد شاع في الأونة الأخيرة الاهتمام واضح بين المهتمين بقضايا المجتمع والاقتصاديين والمشتغلين بالعلوم الاجتماعية على اختلاف تخصصاتهم بقضايا التخلف والتنمية في الدول النامية، ولعل النتائج المخيبة للأمال رغم جهود التغيير الكبرى التى تمت ومازالت في هذا الجزء من العالم ومر عنيها حتى الآن أكثر من أربعين عاماً، التي دفعت بهذا الكم الهائل من الكتابات حول التنمية في الدول النامية ولذلك فإن الوعى المتزايد من قبل العلماء والمتخصصين في مختلف فروع العلم وخاصة من جيل الشباب بضرورة آداء دراسات نابعة من واقع العالم النامي ومشاكله الراهنة، والتحفظ أمام هذا الكم الهائل من النظريات الغربية، ومشروعات التنمية النمطية، والتي لم يؤدى تطبيقها فى الدول النامية إلا إلى مزيد من التخلف هو الذي جعل قضية التنمية في هذا العالم يعاد طرحها للتوصل إلى نماذج نظرية قابلة للتطبيق، تبتعد عن النمطية الغربية أو الشرقية. وتكون ملائمة للظروف الراهنة، ومترجمة للاحتياجات الفعلية، في ظل فكر جديد يخرج عن إطار التبعية والتقليد.

ولنا أن نتساءل منذ البداية عن أسباب معاناة معظم بلدان العالم النامي رغم كل محاولات التغيير حتى الآن من اقتصاد غير قادر على مواجهة الاحتياجات الداخلية للجماهير ومن سيطرة علاقات اجتماعية وصور ثقافية بالية وعقيمة تقف حائلا دون عمليات التغيير الكبرى والأسباب التى عاقت هذا العالم عن الخروج من دائرة التخلف.

ان أى إجابة موضوعية لمثل هذه الأسئلة ترتبط من ناحيه بواقع التحديات التي فرضت و مازالت تفرض على جزء كبير من بلدان العالم النامي سواء ماتعلق منها بالتحديات الخارجية المرتبطة بالاستغلال والنهب الاستعماري قديما وسيطرة الامبريالية في الوقت الراهن، أو التحديات الداخلية المرتبطة بتردى الخطط التنموية وبعدها عن الواقع والخصوصية الثقافية والمجتمعية والتاريخية لكل مجتمع هذا بالإضافة إلى عوائق

داخلية مرتبطة إلى حد كبير بمظاهر التخلف السائد من انفجار سكانى وانتشار الأمية وسوء التغذية وضعف الانتاجية والمصالح المتعارضة وممارسات القوة .

لذلك كله فإن مواجهة مثل هذه التحديات من أجل النهوض بثلاثة أرباع البشرية كى تلحق بركب التقدم وتواجه التخلف بكل أنماطه، يتطلب مسبقاً مواجهة الاستغلال من الخارج أو من الداخل بكل صوره ومكوناته ومستوياته، ذلك لتوفير المناخ الملائم والتربة الصالحة لتنمية حقيقة مستقلة غير تابعة، وذلك بالاعتماد الجماعي على الذات وبتسخير العلم فى السيطرة على البيئة وتحقيق الإفادة القصوى من الامكانات والموارد الطبيعية والبشرية.

وليس هناك شك أن التركيز على استراتيجيات النمو الاقتصادي كنماذج للتغير قد أدت إلى سلبيات أثرت على التنمية في العقود السابقة. فلقد جرى التقليد في الكتابات الاقتصادية في موضوع التنمية الاقتصادية على عنصر رأس المال بوصفه العنصر الدينامي الدافع للنمو . وقد امتلئت الكتابات الاقتصادية بموضوع النماذج الاقتصادية للنمو التي تركز على عنصر رأس المال والتراكم الرأسمالي وتنظر إلى التصنيع على أنه الحل الحاسم لقضية التخلف. وهكذا أهملت كثير من العوامل التى تكمن أساسا في البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يتم فى اطاره رسم سياسات التنمية وتنفيذها.

ان التنمية الاقتصادية تعتمد على الانسان وتهدف لمصلحته فهو الذي يحول الموارد الطبيعية ويستغلها، وهو الذي يقوم بتغيير الإطار المادى الذى يعيش فيه مستغلا مهاراته وخبراته وقدراته، وهو في تغييره لهذا الإطار المادى الذى يعيش فيه يغير من نفسه ويكسبها قدرات وخبرات جديدة، كما يغير من سلوكه وقيمه. فالانسان هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت. وفى ضوء هذا قد نتساءل – على سبيل المثال – كيف يمكن رفع معدلات التراكم الرأسمالي إذا كانت القيم والاتجاهات السائدة لدى القيادات أو الجماهير تؤدى إلى أنماط استهلاكية غير منتجة؟

لذلك كله يؤكد منظور علم الاجتماع على ضرورة الفهم الشمولي المتكامل للتنمية باعتبارها عملية تغيير تستهدف قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية أيضا وتتم وفقا لأهداف محددة نابعة من احتياجات الجماهير، ومن قدرات وامكانات المجتمع. وليس هناك شك إذن، فى أن المنظور السوسيولوجي للتنمية هو أكثر منظورات العلوم الاجتماعية قدرة على تحقيق شمولية الفهم و التناول.

هذه مبادئ عامة للتنمية الشاملة لابد أن تراعى بكل معاييرها في كل قطاعات المجتمع والتنمية ليست في النهاية إلا أسلوبا من أساليب عديدة لبلوغ التنمية أهدافها. وإذن لابد أن تراعى نفس القواعد و المعايير –

فضلا عن المتغيرات – ولعل التنمية المحلية باعتبارها محاولة تتم فى " وحدة اجتماعية أصغر Micro " هي الميدان لتجريب تأثير العوامل المجتمعية في مساراتها.

ان التخلف ظاهرة معقدة في عناصرها ولميردال في هذا. الصدد رأى " أن مجتمعات العالم الثالث ليس بها مشكلات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية فقط وإنما هناك مشكلات معقدة يحتوى كل منها على جوانب سياسية واجتماعية واقتصادية وما لم يتحقق فهم هذه المشكلات من كافة جوانبها المتشابكة فإن الفهم سيظل قاصرا"

إذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بمشاكل التخلف فإن طرائق التغيير والتنمية لأبد وأن تدرك هذا التشابك والتكامل لتصبح هي الأخرى شمولية. لهذا لا يهتم السوسيولوجى بالعمليات التنموية في حد ذاتها، وإنما يهتم أكثر بالتنمية البشرية، من خلال تغيير ملائم لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية والصحية. وهذا الرأى هو المنطلق والهدف في كل سياسة تنموية محلية تكون مستوحاة ومنفذة فى نفس الوقت للقرارات المركزية التنموية.

وفي اعتقادي من ناحية أخرى أن هذا الاهمال المتعمد في استبعاد الجوانب الاجتماعية والثقافية في عمليات التغيير هو الذي دفعني إلى التركيز عليها لما لها من أهمية في دفع عمليات التغيير سواء على المستوى القومى أو المحلى.

رابعا: المجتمع المحلي:مفهوم علمي وواقع تاريخي:

ان تحديد مفهوم المجتمع المحلى يعتبر مدخلا للإحاطة بأهم العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في إنجاح التنمية فيه.

تختلف المجتمعات المحلية فيما بينها لا من ناحية الحجم فحسب، وانما تختلف أيضا فى خصائصها العامة. فهناك أنواع كثيرة من المجتمعات المحلية منها المجتمعات الريفية والمدن المزدحمة بالسكان والمدن الصغيرة ومن التعريفات المبكرة له تعريف ماكيفر Maciever وبيج Page " أن المجتمع المحلى جماعة قد تكون صغيرة العدد أو كبيرة، يعيش الأعضاء فيها بطريقة يشاركوا من خلالها في ظروف الحياة الأساسية وفيها يستطيع الفرد أن يقضى حياته كلها داخله" وبهذا التعريف فإن المجتمع المحلى يقوم على أساسين: الأول ، الاقليم الذي يشغله، وثانيا، الشعور المشترك الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة إلى التفاعل

ولكن المجتمع المحلي قد يكون من منظور آخر "مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبياً ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة

إلا أن بعض الدارسين يرون ضرورة إبراز الدور الذي تمارسه العوامل الثقافية ، والتقليل من قوة التأثير الذي تمارسه البيئة الجغرافية على حياة الناس. فالمجتمع المحلى في رأيهم ليس مجرد تجمع إنساني يعيش فيه الناس تحت ظروف طبيعية ومناخية فرضت عليهم، لأن كل مجتمع محلى له قيمه وعاداته وتقاليده وأعرافه التي تنظم العلاقات التي تشكل نسج الحياة فيه.

ومعنى هذا أن المجتمع المحلى يجب أن ينظر إليه كجماعة متكاملة تعيش حياة مشتركة، وكل تغيير يطرأ عليه لابد أن يفرض تحديات على مقومات هذه الحياة، فإذا كان الأمر متعلقا بالتنمية، فإن التوصل إلى الوعى والمشاركة في برامجها يكون اسهل خصوصا إذا كان هدف التنمية موجها إلى صالح المجتمع المحلى ككل.

ولعل أحد المداخل الهامة المطروحة في علم الاجتماع الى تمكننا من فهم المجتمع المحلى هو مدخل النسق الاجتماعي ، حيث تلقى نظرية النسق الضوء على بناء وتنظيم المجتمعات المحلية، لذلك يمكن النظر إلى المجتمع النسق الذى تتمثل مكوناته الأساسية في أنساق المكانة والأدوار والجماعات والنظم. وأهمها نظام الحكومة والاقتصاد والتعليم والنظام الديني "ويستند هذا المدخل إلى تصور عضوى للمجتمع ومكوناته وما بينها من تساند وتكامل وارتباط متداخل.

ولست أريد أن أدخل في تفاصيل حول "مدخل النسق" في فهم المجتمع المحلى ولكن أود أن أشير إلى أن تركيزه على التساند العضوى بين عناصره، يعتبر فكرة ملائمة" عند الحديث عن تنميته ذلك لأن "تعدد العوامل المؤثرة فيها تعتبر ضرورة منهجية وأسلوباً تطبيقيا، في نفس الوقت يتبناه أكثر المداخل السوسيولوجية تأكيدا لتعددية العوامل في توجيه التغيير المنضى إلى التنمية. وهذا بالطبع دون إجراء حوار نظرى يمكن أن يحل موضوع تنمية المجتمعات المحلية تماماً ... وإنني اعتقد أن حل الخلاف النظرى حول مداخل فهم تنمية المجتمع المحلى تكمن في خصوصية هذه المجتمعات كل على حدة، بالإضافة إلى تأثيرات البعد التاريخى على إيجابيات وسادات نظامه الاجتماعي العام في مواجهة التجديدات والتغيرات والمتطلبات الجديدة، وهو أمر لا ينبغي أن نتوقف عنده طويلا.

خامسا: قراءة نظرية عن التنمية المحلية:

تعرضت المجتمعات المحلية في كثير من المجتمعات النامية للإهمال الشديد، من عجز في الخدمات والمشروعات، وربما هذا في جانب كبير منه إلى المناخ العام السائد في هذه المجتمعات، وهو مناخ التخلف بكل مشاكله. ومن ناحية أخرى فقد يرجع هذا إلى عدم إشراك الجماهير لمدة طويلة في تقرير مصيرها، إلا أن ذلك أدى إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق الدول للنهوض بمستوى الحياة).

ويطلق اصطلاح تنمية المجتمع على "العمليات التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع الفهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وللعمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمة وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومى".

ويعنى هذا التعريف، أن نجاح خطة التنمية مرتهن بمشاركة الناس على النطاقين المحلى والقومى في تحديد أهدافها.

ويضاف إلى عنصر المشاركة عنصراً آخر وهو الاعتماد على الموارد المحلية، وبهذا يستخدم المصطلح الشامل لوصف سلوك أعضاء مجتمع محلى معين حينما ينظمون جهودهم بهدف التحصين والعمل، من أجل تحسين أحوال المجتمع والفردية، ويضعون برامج محددة لحلها، ويعتمدون فى تنفيذها على موارد المجتمع المحلى المبرمجة من خلال دعم الدولة وفقاً لسياستها التنموية. ومعنى هذا أن يتضافر المجتمع المحلى إذا لزم الأمر دون خروج عن مخططات التنمية الشامل ككل.

وعلى ذلك، فإن تنمية المجتمع عملية اجتماعية في المحل الأول تمكن أفراد المجتمع من المشاركة والسيطرة على بيئتهم المحلية، وتوجيه التغير فيها من أجل النهوض بالمستوى المعيشي. وتتطلب عملية تنمية المجتمع المحلى، أنماطاً متعددة من صور الفعل الجمعى والقرارات الجمعية بالإضافة إلى التقييم المستمر . كما تدعو هذه العملية إلى الإفادة من كافة التخصصات المهنية والهيئات سواء على المستوى المحلى أو العالمي التي يمكنها المساهمة في حل مشاكل المجتمع المحلى، ولكن يظل الأمر دائماً مرتهنا بالخطة العامة للدولة.

إن تنمية المجتمع هى عملية تعليمية في المحل الأول، ينبغى أن تصل وتتعمق الأنماط الثقافية العريضة لأفراد المجتمع، ولذلك فإنها تهتم بتنمية الطاقات البشرية عن طريق تغيير الأفكار والاتجاهات والقيم والتدريب على أساس يكفل لها المشاركة في عملية التنمية بكفاءة.

ونعود فنؤكد أنه لا ينبغى النظر إلى عملية تنمية المجتمع على أنها عملية قائمة بذاتها، وإنما هي جزء من خطة قومية عامة، تستهدف رفاهية المواطنين على المستويين القومى والمحلى، وتؤمن بأن التغيير السليم هو الذي ينبثق من المجتمع لا أن يفرض عليه. لأن التغيير بالقوة لم يحقق المستهدف في ظل غيبة الوعي والإرادة وملاءمة التجديدات.

إن تنمية المجتمع تعبر عن الديمقراطية وذلك في تأكيدها أن الحياة بحقوقها وواجباتها ومسئولياتها وثمارها قاسماً مشتركا بين المواطنين.

1. التنمية المحلية والتخطيط الإقليمي:

يحسن أن نشير هنا إلى أننا حين نهتم بقضايا التنمية المحلية فإننا نتعرض في المحل الأول، لعمليات التغيير المخطط على المستوى المحلى. فالتخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية المحلية ولذلك تثار مجموعة من التساؤلات حول التخطيط ومعناه وأهدافه وأساليبه، فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يجب أخذها في الاعتبار في إعداد الخطة أو تنفيذها.

إن التخطيط الاقتصادى لا يجرى في فراغ اجتماعى ولا يمكن أن يكون . تنظيم آلى للموارد بقصد إدماجها في عملية انتاجية، وإنما يجب أن يكون التخطيط (اندفاعيا) لتحقيق نمو جماعي يشترك فيه الناس والموارد باستمرار

وقبل أن نعرض لأبعاد التخطيط الإقليمي ينبغي أن نتعرض لبعض الأسس التي يقوم عليها التخطيط السليم للتنمية المحلية ومثال ذلك:

– أن يكون التخطيط واقعياً على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة.

– أن يكون التخطيط شاملاً ومتكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة

- أن يكون التخطيط مرنا، بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربة والتقييم.

ونظرا لاختلاف المصادر الطبيعية واختلاف توزيعها على المناطق الإقليمية ، تختلف درجات وطبيعة التنمية المطلوبة لذلك يتطلب التخطيط السليم على المستوى القومى رسم خريطة واضحة المعالم للمناطق الإقليمية (المحليات) طبقا للموارد المتاحة والاحتياجات الأساسية المطلوبة. وهنا ينبغى أن نميز بين التعديلات السطحية وبين التنمية الفعلية في منطقة معينة، ويمكن القول أن معظم برامج تنمية المجتمع المحلى في الريف تدخل – على سبيل المثال – في نطاق التعديلات في منطقة معينة، إلا أن ذلك ينبغى أن يتم في إطار تخطيط متكامل للمنطقة أو المجتمع من أجل تنمية حقيقية. ومعنى ذلك أن التنمية في حاجة إلى خطة واقعية صالحة التطبيق.

ولعل هذا هو الذى يجعلني أشير بوجه عام إلى أن نمط التخطيط المحلى الإقليمي) يختلف عن التخطيط القومى من زاويتين الأولى، طبيعة التخطيط، والثانية، أسلوب التخطيط.

فالتخطيط المحلى (الإقليمى) للتنمية، تخطيط من أجل الجماهير، يهدف في المحل الأول إلى تنظيم أوجه النشاط المختلفة لهم، في كافة القطاعات، وعلى كافة المستويات، وهو الأمر الذي يتطلب تضافر جهود المسئولين في الحكم المحلى كل منهم في تخصصه

إلا أن هناك مجموعة من الصعاب تواجه عمليات التخطيط الإقليمي أهمها ما يتعلق بالتطبيق حينما يتم بطريقة رسمية لم يحددها القانون، في الوقت الذى تظهر فيه صعوبات أخرى ترتبط بظهور أنماط من الصراع بين قرارات المؤسسات المختلفة وما قد يفرضه الواقع

2. المؤشرات الأساسية للتنمية الحلية:

1.2. الصحة وبناء المواطن:

حققت فترة السبعينات نمواً واضحاً في السيطرة على الأمراض الوبائية في الدول النامية، إلا أن تردى الحالة الصحية مازال هو المصير المحتمل لأغلب سكان هذا العالم. ولا تزال بعض الدول في إفريقيا لا يبلغ فيها طفل من كل أربعة أطفال عيد ميلاده الأول. ومن البديهي أن التغيرات الأساسية المتعلقة بتحسين الأحوال الصحية تتعلق بضرورة إجراء تغييرات شاملة لرفع المستوى المادى لحياة السكان، وتحسين الظروف المعيشية، وانتشاء المؤسسات الطبية بالإضافة إلى نشر الثقافة الصحية، حتى يتهيا للسكان، الإسهام بوعى وإرادة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وليس هناك شك في أن الرعاية الصحية الأولية هي السبيل الأساسي لبلوغ هذا الهدف.

لذلك فإن تحليل معوقات الرعاية الصحية في المجتمع المحلى والنهوض بخدماتها أمر في غاية الأهمية. ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، لأنه قد يمثل مطلبا مصاغاً إنشائيا أو على مستوى الشعارات الفارغة من المضمون الحقيقي، فلابد مثلا لبلوغ أهداف الرعاية الصحية من مواجهة مشاكل سوء التغذية التي تنعكس مثلا على انخفاض إنتاجية العمل في المجتمع المحلى وهذا يعنى ودون الخجل في بحث "العوامل العلية" منهجياً، أن الرعاية الصحية ليست هدفا منعزلاً بعيدا عن إعادة بناء المجتمع المحلى في كل قطاعاته الاجتماعية والثقافية وغيرها، لأن الصحة نتيجة وليست سبباً (مصطفى و حفظي، 2001).

2.2. السكن ومقومات الأمن النفسي والاجتماعي:

تعتبر الحاجة إلى المأوى حاجة أساسية. ومع ذلك فقد عجزت معظم الدول النامية عن منح هذه الحاجة ما تستحق من أولوية. ومن ثم جرت العادة على ترك أمر تدبيرها للأفراد أنفسهم. ولهذا أصبحت مشكلة الإنسان مشكلة اجتماعية تتحكم في تغيير مجرى حياة الإنسان في مجتمعنا وتؤثر تأثيراً بالغاً على العمل والعلاقات الأسريه والعلاقات الزوجية، كما يترتب عليها كثير من المشاكل المتعلقة بأنماط السلوك الإنحرافية بكل صورها. لذلك، فإن دراسة الأوضاع السكنية ومشاكل الإسكان في المجتمع المحلى والسعي نحو التخطيط لمواجهتها بالجهود الذاتية المحلية ودعم الجهود الحكومية لها أمر بالع الأهمية إذا كان للتنمية المحلية أن تحقق أهدافها.

وتوقف الإسكان المطلوب في كل مجتمع محلى على طبيعة الظروف السائدة من حيث المناخ والبيئة والقيم الثقافية السائدة ومن ثم لا يمكن أن يفترض نمط واحد للإسكان باعتباره نمود جا شاملا يلائم جميع الأحوال.

خاتمة:

بناءا على البحث المتقدم في موضوع اليقظة الاستراتيجية و علاقتها بالتنمية المحلية نجد أن من أهم مقومات اليقظة هو العملية الأساسية المتمثلة في التخطيط الاستراتيجي الذي يمثل الحجر الأساس في العملية التنموية بالنسبة للمؤسسات و هذه الأخيرة لها الدور الاستراتيجي في تحقيق الأهداف التنموية خاصة و هذه الأهداف مترجمة و معالجة للقطاعات الحساسة التي تتطلب التفكير الاسترتيجي و المستقبلي المساعد على تحقيق هذه الأهداف و علبه فكان علينا التركيز على هذا النوع من العمليات الا و هو العملية التخطيطية التي هي أساس التسيير و إدارة كل المؤسسات على اختلاف القطاعات و الانواع.

قائمة المراجع:

- صالح مهدي محسن العامري، طاهر حسبن منصور الغالبي (2005) ، الإدارة و الاعمال ، الطبعة الأولى ، ظل الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن .

[2] -أحمد ماهر(1998)، السلوك التنظيمي – مدخل بناء المهارات ، الطبعة السادسة ،الدار الجامعية للطبع،الإسكندرية ،مصر .

[3] -أحمد ماهر (1999)،دليل المدير خطوة بخطوة في الإدارة الإستراتيجية ،الدار الجامعية الإبراهيمية الإسكندرية مصر .

[4]- ناصر دادي عدون: الإدارة و التخطيط الإسترتيجي، ديوان المطبوعات الجامعية المكتبة المركزية ، بن عكنون،الجزائر.

[5] -عبد السلام أبو قحف (1997):أساسيات الإدارة الإسترتيجية ، الطبعة الثانية ،مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع الإسكندرية .

[6]-عبد الرحمان توفيق (2004):منهج الإدارة العليا-التخطيط الإستراتيجي لفريق الإدارة العليا، الطبعة الثالثة ،مركز المهنية للإدارة ،الجيزة-مصر.

[7]-عبد الفتاح مراد(2016):موسوعة البحث العلمي و اعداد الرياؤل و الابحاث، المؤلفات المنشية مصر،

[8] -مريم أحمد مصطفى ، إحسان حفظي(2001) ، قضايا التنمية في الدول النامية ،كلية الأداب – جامعة الإسكندرية ،مصر.

فعالية التربية على وسائل الإعلام الرقمية في تحقيق يقظة إعلامية لدى المستخدمين

The effectiveness of education on digital media in achieving media awareness among users

سهام بدبودي، أستاذة محاضرة أ، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)،

bedboudisihem@yahoo.fr

فاطمة الزهراء عبيدي، أستاذة محاضرة أ، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر)،

abidi.zahra@hotmail.com

الملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تبيان الدور البارز الذي يُمكن أن تُسهم من خلاله التربية الإعلامية الرقمية في تحقيق يقظة إعلامية لدى المستخدمين؛ وذلك من خلال الأهمية التي تكتسيها التربية على وسائل الإعلام لمختلف شرائح المجتمع خاصّة الأطفال والشباب من خلال جعلهم أكثر يقظة وفهما وحذرا من مضامين هذه الوسائط لاسيما الإلكترونية منها، والتي يُمكن أن تُشكل أضرارا كثيرة نفسية وصحية واجتماعية، ما لم يتمّ التنبيه لها من خلال برامج التربية الإعلامية التي تُمارسها جهات عدّة كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام في حدّ ذاتها .

ومنه تضمن هذا المقال عدة عناصر توضح أهمية وأهداف التربية الإعلامية، مميزاتها، ودورها في التخفيف من السلوكات السلبية لدى المستخدمين .

الكلمات المفتاحية: التربية الإعلامية؛ اليقظة الإعلامية؛ المستخدمون؛ وسائل الإعلام.

Abstract:

This research paper seeks to show the prominent role through which digital media education can contribute to achieving media alertness among users. This is through the importance of media education for various segments of society, especially children and youth, by making them more vigilant, understanding and wary of the contents of these media, especially electronic ones, which can cause many psychological, health and social damages, unless alerted to them through education programs. The media

practiced by several parties, such as the family, the school, and the media per se.

Hence, this article included several elements that explain the importance and objectives of media education, its advantages, and its role in mitigating negative behaviors among users.

Keywords: media education; media vigilance; users; The media.

مقدمة

بعد أن وُصف العالم بفضل التّقدم التكنولوجي وتطور وسائط التواصل بأنه أضحى قرية صغيرة، بدأ يتحول تدريجيا إلى مجتمع الشاشة الصغيرة، حيث صارت شاشات الحواسيب والهواتف الذكية واللّوحات الإلكترونية تختزل العالم كله بنقرة أصبع واحدة، توفر للمتلقي – الذي أصبح يُصطلح عليه بالمستخدِم– سيلا من المعطيات المسموعة والمقروءة والصور والرسوم الثابتة والمتحركة والفيديو؛ وهي معطيات تحمل بالضرورة قيمَ واتّجاهات صُنَّاعها ومُنتجيها.

إنّ هذا السّيل الرقمي لا يستهدف جمهورا واحدا متجانسا، بل يصل إلى فئات عمرية مختلفة وخلفيات ثقافية وفكرية متعددة، مع التأكيد على أنّ الفئة الأكثر هشاشة وتأثرا به تبقى هي فئة الأطفال واليافعين الذين لا يمتلك معظمهم أدوات كافية لتحليل وفهم هذه الرسائل. وقد كان بإمكان الأنظمة الحاكمة قبل هذا الطوفان الإعلامي حجب أو منع ما تريد من معطيات ومعلومات عن مواطنيها، ثم بفعل التطور التكنولوجي تراخت قبضة الأنظمة وانهارت السدود، وحاول الآباء بدورهم مراقبة ومنع بعض المحتويات الإعلامية عن أطفالهم، غير أن هذه المراقبة أيضا انهارت ولم تعد تجدي نفعا أمام طرق وأساليب التحايل عنها. ليبقى خط الدفاع الأخير ضد الغزو الإعلامي والرقمي هو تقديم الأدوات والمهارات المناسبة للأجيال الجديدة من أجل فهم آليات عمل الإعلام التقليدي (الإذاعة والتلفزيون) والحديث (الهاتف المحمول، الأجهزة اللّوحية وشبكات التواصل الاجتماعي) وتمكين المستخدم من التعامل معها بشكل يستخلص منها الجوانب الإيجابية، ويتجنب تأثيراتها السلبية.

هذه الأدوات والمهارات هي ما اصطلح عليه بالتّربية الإعلامية والرقمية، حيث يرتبط مسارها بشكل وثيق ومباشر بمسارات وسائل الاتصال والإعلام ذاتها، بتتبُّع تطورها ونفاذها إلى الحياة الاجتماعية على مختلف المستويات. وقد شكّل هاجس تقريب المسافة بين وسائل الاتصال الحديثة والمستجدات السّيارة في

تكنولوجيا الإعلام من جهة وبين تربية الفرد على حسن استغلالها وتجنب مخاطرها من جهة أخرى محور عدة مبادرات أبرزها ما تقوم به منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو). إذ أقرت هذه المنظمة الدولية أن ''التربية الإعلامية جزء من الحقوق الأساسية لكل مواطن في كل بلد من بلدان العالم''، وأنه ''يجب أن يتم إعداد النشء للعيش في عالم سلطة الصوت والصورة والكلمة''، وهي بذلك تشير إلى أن الإعلام يملك سلطة مؤثرة على القيم والمعتقدات والتوجهات والممارسات، في مختلف الجوانب اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

ومن هنا أضحت التربية الإعلامية اتّجاها ومطلبا عالميا جديدا يختص بتعليم أفراد الجمهور مهارة التعامل مع الإعلام، وذلك في ظل واقع أصبح فيه التلفزيون وشبكة الإنترنت من أخطر وسائل الإعلام التي استحوذت على عقول ووجدان الأطفال والمراهقين، خاصّة بالنّسبة للمُجتمعات التي تكاد تنعدم فيها وسائل الترفيه المختلفة؛ الثقافية، الرياضية والاجتماعية، حيث يلجؤون إلى شاشة التلفزيون والإنترنت لقضاء وقت الفراغ.

ويُقصد بالتربية الإعلامية تلك الجُهود المخططة للمؤسسات التربوية والتعليمية الرسمية وغير الرسمية، التي تهدف إلى تمكين الأفراد من وسائل الإعلام ومنتجاتها، وممارسة حقوقهم الاتصالية عليها. من خلال تنمية المعارف والمهارات الخاصّة باختيار الوسائل، والتحليل الناقد للرسائل، والمشاركة الإبداعية في إنتاج الرموز والمعاني، لبناء المواطن الذي يُساهم في نموّ المجتمع واستقراره، وثبات النظام الاجتماعي، ودعم المعايير الثقافية والأخلاقية والمشاركة الديمقراطية. وبالتالي تكمن أهمية التربية الإعلامية في أنّها تُمكّن أفراد المجتمع من الوصول إلى فهم لوسائل الإعلام والاتصال التي تستخدم في مُجتمعهم، والطريقة التي تعمل بها هذه الوسائل، ومن ثمّ تُمكّنهم من اكتساب المهارات في استخدام وسائل الإعلام للتفاهم مع الآخرين.

ومن هنا يتأكد أنّ للتربية الإعلامية الصحيحة آثارٌ عظيمةٌ، إذ ميدانها الأول والأساس هو الفرد، حيث تنعكس على سلوكه، وقيمه، واتجاهاته المختلفة في الحياة، وبناءُ الفرد معرفياً، وسلوكياً، وقيميا، يعدُّ منطلقاً ومرتكزاً أساسيّاً في بناء المجتمع والأمم وتنميتهما تنمية مستدامة، ولعلّ الميزة التي يتمتّع بها الإعلام يفتقدها غيره من حيث تعدّد المستقبلين له، وتيسّر سبل نقل رسالته، ويبقى الدور الهام في كيفيّة صياغة الإعلاميّ التربويّ، وبفقد الإعلام لرسالته التربويَّة آثارٌ وخيمةٌ تبدأ بالفرد، مروراً بالمجتمعات، وانتهاءً بالأمّة؛ وبذلك أصبحنا بحاجة ماسّة إلى ضرورة الاهتمام بالتربية الإعلامية والعمل على نشر هذا المفهوم، لاسيما وأنّ التأثيرات السلبية والضارة لوسائل الإعلام أخذت في التزايد على مدار السنوات القليلة الماضية، وأصبح من

الضروري تعليم الأطفال والآباء والمربين في عالمنا العربي كيفية التعامل مع وسائل الإعلام، كما أصبح من المؤكد أيضا قيام الإعلاميين بدورهم المسؤول والأمين والداعم، نحو مؤسّسات التربية المختلفة في المجتمع.

أولا: مفاهيم الدراسة

1. تعريف التربية الإعلامية:

تُعدّ التربية الإعلامية إطارا عاما يضمّ مهارات القدرة على الوصول إلى الرسائل الإعلامية، وتحليلها وتقويمها وإنتاجها في كافة أشكالها المطبوعة والمرئية والمسموعة (...) وقد تعدّدت المصطلحات المستخدمة للإشارة إلى مجال كسب الوعي الإعلامي، أي مهارات التعامل مع وسائل الإعلام، ومنها: الثقافة الإعلامية، المعرفة الإعلامية، التعليم الإعلامي، التربية الإعلامية، محو الأمية الإعلامية، التوعية الإعلامية. وقد نشأ مفهوم التربية الإعلامية كمجال بيني يتقاطع مع عدّة مجالات أهمّها: التربية، والاتصال، والإعلام، والمعلوماتية، ما تشمله هذه المجالات من وسائل تكنولوجية ووسائط متعددة.(أحمد جمال حسن، 2015، ص15)

وتعرّف أيضا على أنّها : "تختص في التعامل مع كل وسائل الإعلام وتشمل الكلمات والرسوم المطبوعة، والصوت، والصور الساكنة والمتحركة التي يتمّ تقديمها عن طريق أيّ نوع من أنواع التقنيات. كما تمكن أفراد المجتمع من الوصول إلى فهم وسائل الإعلام الاتصالية التي تستخدم في مجتمعهم، والطريقة التي تعمل بها هذه الوسائل، ومن ثمّ تُمكنهم من اكتساب المهارات في استخدام وسائل الإعلام للتفاهم مع الآخرين .(فهد بن عبد الرحمن الشميمري، 2010، ص19)

هذا وتُركز تعريفات التربية الإعلامية على خمسة عناصر أساسية وهي:

2. الوعي بتأثير وسائل الإعلام على الفرد والمجتمع.

3. فهم عملية الاتصال الجماهيري.

4. تطوير استراتيجيات تمكننا من تحليل ومناقشة رسائل وسائل الإعلام .

5. الوعي بمضمون وسائل الإعلام كنص يمدنا برؤية متبصرة لأنفسنا وثقافتنا المعاصرة.

6. تنمية الاستمتاع الجمالي والفهم والتقدير لمضمون وسائل الإعلام .(وليد فتح الله بركات، 2011، ص ص: 223-224)

2. تعريف الإعلام الرقمي:

يعرّف بأنّه إعلام جديد يعتمد على تدفق المعلومات عبر شبكة الأنترنت والهاتف الجوال ويعمل على نقل الصوت والصورة والحرف رقميا أو إلكترونيا بدلا من الطباعة بالحبر أو الصورة. وينتج الإعلام الرقمي من اندماج ثلاثة عناصر: الكمبيوتر، الشبكات والوسائط المتعددة.

وتتعدد وسائل الإعلام الرقمية لتشمل: المحطات التلفزيونية التفاعلية، الكابل الرقمي، الصحافة الإلكترونية، منتديات الحوار، المدونات، المواقع الشخصية والمؤسساتية والتجارية، مواقع الشبكات الاجتماعية ومقاطع الفيديو والإذاعات الرقمية، شبكات المجتمع الافتراضية، والمجموعات البريدية وغيرها.(بشرى حسين الحمداني، 2015، ص137).

ويُشير هذا المفهوم إلى الإعلام الذي يقوم على التكنولوجيا الرقمية، مثل مواقع "الويب"، الفيديو، والصوت والنصوص وغيرها، وبالتالي فهو العملية الاجتماعية التي يتمّ فيها الاتصال عن بعد، بين أطراف يتبادلون الأدوار في إرسال واستقبال الرسائل المتنوعة من خلال النظم الرقمية ورسائلها لتحقيق أهداف معيّنة. وهو بهذا يشمل كلّ وسائل الإعلام التي تعمل وفق النظم الرقمية، بما فيها التلفزيون التفاعلي أو غير التفاعلي الذي يستخدم النظم الرقمية في انتاج وبث المضامين الإعلامية. (أيوب دخل الله، 2015، ص128)

3. تعريف اليقظة:

تُعرّف على أنّها النشاط الذي يُمكننا من البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي نشغله. وتُعتبر أيضا رصيد البيئة والذي يتبع بنشر مستهدف للمعلومات المحللة المنتقاة والمعالجة، وهذا لغرض اتخاذ القرارات الاستراتيجية . (سمية عامر بوران، 2016، ص134)

4. تعريف الاستخدام:

إنّ مفهوم الاستخدام يؤدي إلى معنى ماذا يفعل الناس حقيقة بالأدوات أو الأشياء التقنية؟ كما يُحيل بدوره على مسألة التملك الاجتماعي لتكنولوجيات وسائل علاقة الفرد بالأشياء التقنية وبمحتوياتها أيضا، كما أنّ الاستخدام فيزيائيا يُحيل إلى استعمال وسيلة إعلامية أو تكنولوجية قابل للاكتشاف والتحليل عبر ممارسات وتمثلات خصوصية، فمفهوم الاستخدام يقتضي أولا الوصول إلى تكنولوجيا ما بمعنى أن تكون متوفرة فيزيائيا (ماديا). على صعيد آخر، فإنّ الاستخدامات الاجتماعية هي أنماط من الاستعمالات تبرز بشكل متكرر وفي صيغة عادات اجتماعية مندمجة في يوميات المستخدمين كي تكون قادرة على المقاومة كممارسات خصوصية. (عبد الوهاب بوخنوفة، 2010، ص86)

ثانيا: أهداف التربية الإعلامية .

إنّ التربية الإعلامية هامّة لأنّها تعمل على توعية وتحصين أفراد المجتمع خاصة الأطفال والمراهقين ضدّ التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام، وعليه فالغرض الأساسي للتربية الإعلامية حسب ماسترمان

MASTERMAN ليس فقط تكوين الوعي النقدي، ولكن تكوين الحكم الذاتي المستقل بخصوص الرسائل المختلفة أي تعلم عملية تكوين الأحكام الذاتية عند التعرض لوسائل الإعلام.

ومن الأهداف التي يؤكد عليها الباحثون أيضا:

-قيادة الأطفال إلى فهم معمق بمضامين وسائل الإعلام خاصّة التلفزيون وتكوين بناءات معرفية تُسهل عملية فهم وإدراك تفاصيل وخفايا الرسائل الإعلامية ومستوياتها الظاهرة والكامنة.

-مُساعدة الأطفال والمراهقين على إثراء تجاربهم الاتصالية بزيادة فهمهم للجماليات الخاصة بوسائل الإعلام وتقييم مضمونها.

-تستهدف التربية الإعلامية تنمية القدرات النقدية والتفاعل النشط والايجابي مع الرسائل الإعلامية باختلاف أشكالها المكتوبة والمصورة والمنطوقة، أي حثّ الشباب على المساهمة الفعّالة في التجارب الإبداعية داخل المجتمع .

-مساعدة الأطفال في التعرف على الأشكال والقوالب الإعلامية المختلفة مثل التفريق بين ما هو عمل خيالي ومضمون حقيقي واقعي.

-إنّ أهمية التربية الإعلامية مُستمدة من ضرورة القضاء على انتشار بعض الظواهر السلبية في المجتمع مثل تفسخ العلاقات الأسرية والإدمان، الجريمة والتطرّف كمؤشرات للمواد الإعلامية التي تُروّجها مُختلف المؤسسات الإعلامية. وهذا في ظلّ عدم فهم بعض الأسر للدور الخطير الذي يُمكن أن تقوم به وسائل الإعلام في تنشئة الأطفال وعدم قيام الأسر في نفس الوقت بمسؤوليتها تجاه الأطفال والمراهقين في توجيه اختياراتهم في ظلّ انتشار الثقافة المرئية .(راضية حميدة، 2016، ص ص 72-76)

كما صنّفت أماني جرار أهداف التربية الإعلامية إلى أهداف عامة وأهداف وطنية حيث تتمثل الأهداف العامة فيما يلي :(أماني جرار، 2022، ص ص 269-270)

-حماية حرية التعبير من الممارسات السالبة للحرية، وتمكين الأفراد من التعبير عن وجهات نظرهم على أساس من المسؤولية.

-فهم الاتصال والإعلام المعاصر من خلال فهم أنماطه وأنواعه وأشكال الملكية.

-فهم دور ووظائف الإعلام ومزودي المعلومات الآخرين في المجتمعات الديمقراطية.

-إدراك وتوضيح الحاجة للمعلومات في المجتمعات المعاصرة.

-تمكين الأفراد والمجتمعات من فهم كيف تعمل وسائل الإعلام وشبكات الإعلام المعاصر وصناع الأفلام وغيرهم من مقدمي الخدمات الإعلامية وفهم الخلفيات التي يعملوا من خلالها.

-تقييم المعلومات ومحتويات الإعلام وغيرها من المواد المنشورة بوسائط تقليدية أو على الأنترنت من حيث مصداقيتها والغرض منها بأسلوب نقدي.

-حماية الأفراد والمجتمعات من المحتوى الإعلامي الزائف أو المضلل وتجنبه.

-الحد من أشكال خطاب الكراهية وكافة أشكال انتهاك الخصوصية.

-تمكين الأفراد من إنتاج المحتوى الإعلامي والمشاركة به بأسلوب مناسب مع مراعاة الأخلاق والقواعد العامة ومراعاة المسؤولية.

ثالثا : أهمية التربية الإعلامية في عصر المعلوماتية:

إنّ التربية الإعلامية مهمة للجميع كبارا وصغارا وأفرادا من مختلف الفئات، حيث ازدادت أهميتها في القرن 21 باعتبارها أحد المؤهلات المطلوبة للعيش في هذا القرن الذي يشهد تحولات واسعة في عالم المعلومات والإعلام. وأصبحت التربية الإعلامية والمعلوماتية منهجا أو طريقة حياة نظرا للمخاطر والتهديدات التي قد يُواجهها الفرد في التعامل مع مصادر المعلومات والأخبار والإعلام. كما تزداد أهمية التربية الإعلامية بفعل ازدياد تأثير وسائل الإعلام الرقمية. وفي ضوء هذه التحوّلات نرصد أبرز ملامح هذه الأهمية فيما يلي:

-الحماية من التأثيرات السلبية لوسائل الإعلام.

-بناء وعي أفراد المجتمع وجعلهم أكثر مناعة ذاتية وسيطرة على تأثيرات وسائل الإعلام.

-بناء قدرة إيجابية لدى الأفراد في التفكير النقدي ومهارات التحليل للرسائل الإعلامية.

-تمكين مختلف فئات المجتمع من استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والمشاركة من خلالها بشكل إيجابي.

-خلق وعي نقدي لدى الأطفال والبالغين والأجيال الجديدة تجاه الرسائل الإعلامية المتعددة والمتنوعة التي يتعرضون لها. (أماني جرار، 2022، ص259)

كما تكمن مبررات التربية الإعلامية أيضا فيما يلي: (أحمد جمال حسن، 2015، ص ص 81-85)

-التكيف مع التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال.

-تعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها وسائل الإعلام (في العملية التعليمية مثلا والتعبير عن الرأي والمشاركة في التنمية...)

-مواجهة مخاطر العولمة الإعلامية: من خلال دورها في تعزيز الهوية الثقافية .

-قدرة وسائل الإعلام على تشكيل المعتقدات والتصورات والمواقف.

-ارتفاع معدل التعرض لمضامين وسائل الإعلام وتشبع المجتمع بها.

-تأثير الإعلام في العمليات الديمقراطية .

-الإعلام حاليا غير تربوي.

-وسائل الإعلام لا تحترم الخصوصية والحريات.

-الأهمية المعلوماتية للمجتمع والحاجة إلى تعليم وتعلم مستمر.

-وسائل الإعلام مظهر من مظاهر الحضارة والثقافة في المجتمع.

-التباعد بين الأنظمة التربوية والإعلامية .

رابعا: مميّزات التربية الإعلامية:

1- تعزيز الدافعية : حيث تتمتع التربية الإعلامية بخصائص تعزز الدافعية للتعلم، وذلك بسبب خصوصية موضوعها ومجالها، فهي تبحث في شيء محسوس يتصل مباشرة بحياة المتعلم اليومية، فيكون أدعى لإثارة انتباهه وتحفيزه لاكتشاف هذا المجال ومعرفة أسراره.

2- واقعية هذا المجال والحاجة إليه : إنّ التعامل مع الإعلام يستغرق جزءا كبيرا من حياة الإنسان في العالم المعاصر، ويُرافقه طوال حياته، وهذا يثير لدى المتعلم الشعور بأهمية امتلاكه لمهارة التعامل مع الإعلام من خلال التربية الإعلامية .

3- وضوح نتائج التعلم : إنّ وضوح نتائج التعلم بشكل بارز على شخصية المتعلم في الحياة اليومية تزيد الدافعية وبذل الجهد، لأنّ الوعي الإعلامي يُمكن بسهولة أن يُلاحظ على شخصية الإنسان في الحياة اليومية، بخلاف قدرته على حلّ أعقد مسائل الرياضيات على سبيل المثال.

4- مهارات التفكير العليا : إنّ التربية الإعلامية تساعد المتعلم على اكتساب مهارات التفكير العليا، أو على الأقل إحساسه وشعوره بأهميتها، لأنّ الإعلام مجال خصب جدا لتفعيل مهارات التفكير، وهو يستدعي تعلّم المهارات الآتية :

أ– مهارة التفكير الناقد: وهي مهارة أساسية في التربية الإعلامية.

ب– مهارة التفكير الإبداعي: وهي ترتبط بشكل وثيق بأحد مخرجات التربية الإعلامية، وهو إنتاج المضامين الإعلامية.

ج– مهارة اتخاذ القرار: وهي ترتبط بأحد مخرجات التربية الإعلامية، وهو اتخاذ قرار التعرض الانتقائي وحسن الاختيار.

د– مهارة حلّ المشكلات: وهي ترتبط بصناعة الإعلام بشكل عام، لأنّها تعاني من مشكلات عديدة على مستوى العالم، ومنهج التربية الإعلامية يوفر حالات واقعية لتكون ميدانا لاستخدام مهارة حلّ المشكلات، بالإضافة إلى مشكلات التعامل مع الإعلام داخل الأسرة.

5– تعزيز الثقة بالنّفس والرّوح الايجابية: إنّ التربية الإعلامية تقدم للمتعلم صورة شاملة عن البيئة الإعلامية، وتكشف له الكثير من أسرار صناعة الإعلام طبقا لمبادئ التربية الإعلامية، وتساعد على تمكين المتعلم من استخدام أدوات ومهارات التعامل مع الإعلام، وهذا بدوره يؤدي إلى تعزيز ثقة المتعلم، وامتلاكه الروح الايجابية للقيام بسلوك ايجابي.

6– التعلم الذاتي والتعلم مدى الحياة: إنّ التربية الإعلامية تضع البذرة الأساسية، والخطوة الأولى التي تتيح للمتعلم مواصلة التعلّم في هذا المجال بصفة ذاتية، ضمن منهجيات التعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة.

خامسا: عقبات التربية الإعلامية:

بالرغم الاعتراف بأهمية التربية الإعلامية إلاّ أنّ هذه العملية تعترضها عدّة معوّقات تحول دون فعاليتها ومن أبرزها:

- قلّة الوقت المتاح في المدارس لممارسة هذا النشاط.
- عدم توفر المعلم الكفء الذي يستطيع استثمار تكنولوجيا الإعلام لأغراض تربوية .
- التباين الشديد بين الثقافة المدرسية والثقافة التي تُروّجها وسائل الإعلام.
- عدم الإيمان بجدوى التربية الإعلامية .(راضية حميدة، 2016، ص ص92-93)
- رفض معظم القائمين على أمور التعليم استخدام وسائل الإعلام، وعدم إعطائهم الفرصة للتعبير عن وجهات نظرهم لما يُشاهدوه ويسمعوه ، فما زال المعلّمون ينظرون لوسائل الإعلام على أنّها قُوّة مُفسدة للشباب والأطفال. (بشرى الحمداني، 2015، ص165)

- عدم اقتناع المعلّمين بإدخال التربية الإعلامية ضمن المناهج الدّراسية.
- عدم إيمان الوالدين بجدوى التربية الإعلامية لأبنائهم، في حين يفترض منهم أن يُمارسوا دورا أكثر فعالية خاصة في هذا العصر الذي يتسم بثورة هائلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- العجز في السيطرة والتأثير على المؤسسات الإعلامية التي تُقدّم مضامين سيئة وغير مسؤولة اجتماعيا، وعدم القدرة على مُراقبة كلّ هذه المؤسسات وإلزامها بتبني المسؤولية الاجتماعية لما تُقدّمه من مضامين.(بشرى الحمداني، 2015، ص166)

سادسا: الإعلام السلبي وكيفية التوقي منه:

إنّ وسائل الإعلام في عالمنا المعاصر تتميّز بقدرة عالية على التأثير القوي والفعال وذلك للأسباب الآتية:(سليمان الطعاني، 2019، ص31)

1- التنوّع: حيث يوجد الإعلام في صور متعددة كالوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية.
2- الجاذبية: يتم توظيف جميع الجوانب الجمالية والنفسية في جذب الانتباه والتأثير والإقناع.
3- التفاعلية: يُمكن للمُتلقي التفاعل مع كثير من تلك الوسائل.
4- الوفرة: تعمل كثير من وسائل الإعلام على مدار الساعة، ولذلك فهي متوفرة للمتلقي في كلّ وقت.
5- سهولة التواصل: يُمكن مُتابعة وسائل الإعلام من كلّ مكان، بتكلفة لا تكاد تُذكر.
6- الخصوصية: يُمكن للمتلقي التعامل مع تلك الوسائل بخصوصية تامة، وفق ما يُريدز
7- عدم الالتزام: توجد وسائل إعلام كثيرة غير مسؤولة، لا تلتزم بأيّ قيم، ولا تُقيم وزنا لأيّ معايير أخلاقية أو ثقافية أو اجتماعية.
8- الاختراق: لم تترك هذه الوسائل الإعلامية مجالا لم تدخل فيه، فجميع المجالات بلا استثناء اجتماعية وسياسية واقتصادية صارت ميدانا لهذه الوسائل الإعلامية.

هذه الأسباب وغيرها جعلت أثر الإعلام على المستوى العالمي يفوق أثر المدرسة والأسرة وجميع مؤسسات المجتمع الأخرى. وبالتالي فإنّ من بين أهمّ آثار الإعلام السلبي على الفرد والمجتمع ما يلي:

- خلخلة فكر المجتمع وقيمه ونسيجه المترابط، وإعاقة حركة نهوضه وتقدمه وتنميته البشرية.
- تقليل قدرة الإنسان على أن يبذل جهدا عقليا منظما لتطوير نفسه وبناء ذاته، وتطوير مُجتمعه.
- استنزاف أوقات الشباب وطاقاتهم، وإلهائهم عن حياتهم، وإغراقهم فيما لا يعود عليهم بالفائدة.
- استغلال الموارد المالية للمُستخدمين، واستنزاف قدراتهم المادية بأساليب مُتعددة ومُتنوّعة.
- تحويل الشباب العربي إلى مُستهلكين شديدي الولاء للجوانب السلبية في الثقافات الأجنبية.
- يُسوّق الإعلام السلبي أخلاقيات الشوارع المظلمة والطبقات السُفلى من الثقافات الأجنبية .

- تغيير وتبديل وقلب المفاهيم وتزييفها أمام المشاهدين فالإعلام السلبي يجعل اللّصوصية بُطولة، والغدر كياسة والخيانة فطانة، والاحتيال ذكاء، والعنف وسيلة لتحقيق المآرب، وعقوق الآباء تحرر والزواج استعباد، والعفة كبث...إلخ
- إثارة الغرائز الجنسية، وتشجيع انتشار الرذيلة، والترويج لشرب الخمور وتعاطي المخدرات.(فهد بن عبد الرحمن الشميمري، 2010، ص131)

وكحوصلة لما سبق يُمكن القول أنّ الإعلام السلبي هو الذي :

-ينشر الانحرافات الأخلاقية على أوسع نطاق بعد أن كانت محدودة.

-أوصل الانحرافات الأخلاقية إلى كلّ بيت حتى يُشاهدها الكبار والصغار.

-يربي المستخدمين على تقبّل الانحراف والاعتياد عليه.

-يُزيّن الانحراف ويُقدّمه في صورة شهيّة ومُغرية.

-يُثير الدوافع والمحفّزات لممارسة الانحراف . .(فهد بن عبد الرحمن الشميمري، 2010، ص132)

وحتى نتوقى من هذه المخاطر هنا مسؤولية للمستخدم ولمؤسسات المجتمع معا، حيث أنّ المستخدم هو الذي يختار الوسيلة الإعلامية، وهو الذي يختار المضمون الذي يتعرّض له ويؤثر فيه ويتفاعل معه ويُشبع احتياجاته .

كما أنّ لمؤسسات المجتمع كالأسرة والمدرسة... دور مهم في بناء الوعي لدى أفراد المجتمع، وبخاصة الأطفال والشباب لصقل مهارات التلقي والتعامل الناجح مع وسائل الإعلام وتكوين رؤية تربوية ناضجة للتمييز بين السلبي والايجابي والمفيد والضار، ثمّ ترسيخ الرقابة الذاتية وتعزيز الثقة بالذات . .(فهد بن عبد الرحمن الشميمري، 2010، ص134)

سابعا: دور التربية الإعلامية في التخفيف من السلوكات السلبية لدى المستخدمين.

تتنوّع القضايا التي تعنى بها التربية الإعلامية، فمنها ما يتعلق بتثقيف الجمهور بوسائل الإعلام وأنواعها وأهدافها، وتعريفه بسبل فهم الأمور وتقديرها، وسُبل التعايش مع الآخرين، واستيعاب مقتضيات العصر الحديث، وآليات التفاعل الإيجابي مع العولمة، وتمكين الشباب من المهارات التي تعينهم على المواجهة بدلا من الخوف والاستسلام أو الانعزال والرفض...إلخ، ومنها ما يتعلّق بمساعدة الجمهور على فهم حقوقه وواجباته، ومواجهة الشائعات والتضليل، ومعالجة المشكلات النفسية والثقافية والاجتماعية التي يُعاني منها

المجتمع كمشكلة الأميّة الحضارية، والأمية التكنولوجية، علاوة على التوترات التي تنشأ بفعل الاتصال مع الآخرين، وعدم الألفة، والتحيزية والاستغراق في المحلية وغيرها.

وللتربية الإعلامية دور مهم في إكساب الجمهور مهارات النقد والتقويم والتحليل وحلّ المشكلات والربط بين الأشياء وبين المتغيّرات، ومهارات الحديث والقراءة والكتابة، والمهارات الاجتماعية والثقافية التي تساعدهم على الاتصال الفعال.

والتربية الإعلامية تبدأ مع الطفل في مراحله الأولى وتستمر معه إلى مراحل نموه الأخرى، ولتحقيق ذلك لابدّ من تظافر جهود الأسرة بالدرجة الأولى والمدرسة بالدرجة الثانية ليتعدى الأمر بعد ذلك إلى وسائل الإعلام التي ينبغي عليها تجسيد وتعميق مفهوم التربية الإعلامية بكلّ أبعادها .

خاتمة:

إنّ التطوّر المستمر للوسائط الرقمية ووسائل الاتصال، وما توفره من إمكانيات هائلة للوصول إلى المعلومات، يلفت الانتباه إلى ضرورة إكساب المواطنين المهارات النقدية وتنمية الشعور بالمسؤولية لديهم، ليس فقط بوصفهم مستهلكين ولكن أيضا بوصفهم ذواتا قادرة على التواصل وإنتاج الرسائل الإعلامية .

إنّ التربية الإعلامية أضحت ضرورة ملحة تفرض نفسها أمام موجة التأثيرات الفكرية والثقافية الغربية كمشروع دفاعي ضدّ مخاطر تعرّض النشء إلى مُحتويات وسائل الإعلام، ولذلك فإنّ التربية الإعلامية تهتم بتدريس النشئ كلّ ما يتعلق بالإعلام وهذا يمدهم بتفسيرات حول عالمهم الخارجي فتُساعدهم على إصدار الأحكام كمستهلكين لوسائل الإعلام، كما تُساعدهم على أن يُصبحوا منتجين للإعلام في إطار حقوقهم وتطوير قدراتهم على النقد والإبداع، أي خلق فرد متمكن من الإدراك النقدي والمشاركة النشطة أثناء تعرّضه لمحتويات الإعلام .

قائمة المراجع:

- أحمد جمال حسن (2015)، التربية الإعلامية: مفكر ناقد، متلقي ناقد، منتج فعال، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر، مصر.
- أحمد حسن الخميسي (2009)، تربية الأطفال في وسائل الإعلام، ط1، دار الرفاعي للنشر، سوريا.
- أماني جرار و سعيد التل (2022)، التربية الوطنية: مقاربة شاملة، دار اليازوري العلمية.
- أيوب دخل الله (2015)، التربية ومشكلات المجتمع في عصر العولمة، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.
- بشرى حسين الحمداني (2015)، التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية، ط1، دار وائل للنشر، عمان.

- حشمت توفيق عزيز عياد (2015)، الإعلام المعاصر بين التشخيص والعلاج، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.
- راضية حميدة (2016)، دور الأسرة والمدرسة في تربية الطفل على التعامل مع التلفزيون: دراسة مسحية تحليلية لعينة من أولياء التلاميذ والمعلمين، ط1، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.
- سليمان الطعاني (2019)، الوجيز في التربية الإعلامية، دار الخليج للنشر والتوزيع.
- سمية عامر بوران (2016)، إدارة المعرفة كمدخل للميزة التنافسية في المنظمات المعاصرة، مركز الكتاب الأكاديمي.
- عبد الوهاب بوخنوفة (2010)، الأطفال والثورة المعلوماتية: التمثل والاستخدامات، مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية، العدد02.
- فهد بن عبد الرحمن الشميمري (2010)، التربية الإعلامية: كيف نتعامل مع الإعلام؟، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- هيلين كناوف (2018)، الوسائط الإعلامية في مجال التعليم، ترجمة: راندة سالم علي العيسوي وعاصم عز الدين طاهر العماري، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- وليد فتح الله بركات وآخرون (2011)، التربية الإعلامية : بحوث الإعلام في مصر في نصف قرن: الواقع واتجاهات المستقبل، كتاب المؤتمر الدولي السابع عشر لكلية الإعلام جامعة القاهرة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

اليقظة الثقافية ودورها في ترقية التنمية المحلية

Cultural Vigilance and its role in Promoting local Development

د. عواطف عطيل لموالدي

أستاذة محاضرة (أ) جامعة الشاذلي بن جديد– الطارف

البريد الإلكتروني: atil–awatef@univ–eltarf.dz

ملخص: تهدف هذه المداخلة والموسومة "اليقظة الثقافية ودورها في ترقية التنمية المحلية" إلى التعريف باليقظة باعتبارها مفهوما حديثا، بدأ يستخدم في حقل علم الاجتماع المعاصر، نظرا لارتباطه بالجوانب الاجتماعية والثقافية، زيادة على تلك الاقتصادية والسياسية والإدارية للمؤسسة، متوخين في ذلك تبيان العلاقة بين اليقظة والثقافة الاجتماعية، كما تسلط المداخلة الضوء على البعد الثقافي لليقظة الإستراتيجية، ومدى أهميته في ترقية التنمية المحلية للمجتمع، وتحديدا المجتمع الجزائري.

الكلمات المفتاحية: اليقظة، الثقافة، اليقظة الثقافية، الترقية، التنمية المحلية.

Abstract : This intervention, tagged "cultural vigilance and its role in promoting local development", aims to define vigilance as a modern concept that has begun to be used in the field of contemporary sociology, given its connection to social and cultural aspects, in addition to the economic, political and administrative ones of the institution, with the aim of clarifying the relationship between vigilance and culture. The intervention also sheds light on the cultural dimension of strategic vigilance, and its importance in promoting the local development of society, specifically the Algerian society.

Key Words : Vigilance, culture, cultural awakening, promotion, local development.

مقدمـة:

تعد المعلومة السلعة الأكثر أهمية في عصر المعرفة، لكونها الموجه والمحرك الأساسي لجل الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، ونظرا لما تكتسيه المعلومة من أهمية على مستقبل المؤسسات والمنظمات، ارتبط استغلالها باستراتيجيات الإدارة، ليبرز مصطلح اليقظة الإستراتيجية أواخر خمسينيات القرن العشرين، وهو لذلك حديث النشأة، تنامى بشكل ملحوظ مع تعاظم أهمية المعلومة في مجتمع المعرفة، وبخاصة نهاية التسعينيات ومطلع القرن الواحد والعشرين، حيث غدت المعلومة مصدر قوة الدول، وأن امتلاكها هو مؤشر دال على مدى تقدمها.

إن التنافسية بين المؤسسات لم تعد مقتصرة على القدرة على الإنتاج وكميته، وإنما أصبحت ترتبط بمدى حيطة أو يقظة المؤسسات بظروف البيئة الخارجية عنها، وذلك وفق إستراتيجية تنتهجها بناء على المعلومات المستقاة من بيئتها، وبخاصة ما تعلق منها بالمنافسين، كي تحقق التفوق والتميز، عن طريق استشعار الفرص والتهديدات بشكل استباقي، وبذلك تضمن مكانتها في السوق المحلي وحتى الدولي. وتباعا للبيئة التي تتواجد فيها المؤسسة، والأهداف المرجوة، تتنوع اليقظة الإستراتيجية إلى تجارية وتكنولوجية واجتماعية وبيئية، وتترنح بين الاجتماعية والبيئية ما تعرف باليقظة الثقافية موضوع هذه المداخلة، والتي تعنى بتحليل وفهم النسق القيمي والبناء المعياري والعقائدي والعرفي..، وكل ما من شأنه أن يؤثر في المؤسسة، سواء بالبيئة المباشرة لها والتي ترتبط بالثقافة التنظيمية، أو البيئة غير المباشرة لها، والتي ترتبط بالإيديولوجيات والاتجاهات السياسية والفلسفية والدينية..الخ. وضمن هذه المداخلة، أردنا مقاربة الموضوع من منظور سوسيوثقافي، في محاولة منا للإجابة على التساؤلات التالية:

-ما هو المقصود باليقظة الثقافية؟ ما العلاقة بين اليقظة والثقافة؟ كيف تسهم اليقظة الثقافية في التنمية المحلية للمجتمع؟

أولا: مفهوم اليقظة الثقافية ودواعي نشأتها

يعتبر مصطلح **اليقظة Vigilance** حديث النشأة، فقد ظهر داخل الأوساط التي تعنى بالمعلومة وتسييرها، وأصله اللغوي مشتق من اللفظ اللاتيني **Vigila** وهو ناتج عن المراقبة بالرادار، والذي يعني القيام بالحراسة والمراقبة، حرصا على حماية مكان ما أو منطقة معينة، والحفاظ عليها (Masse, 2000, p. 49). أما في اللغة العربية، فإن اليقظة تعني التنبه (عكس النوم)، كأن نقول: شخص يقظ، بمعنى

صحا وانتبه، وكذلك تشير المفردة إلى الحذر والتفطن والتنبه (تشوار، 2009، صفحة 267). وهو ما يمكن إسقاطه كذلك على حالة المؤسسة، التي قد تكون يقظة بمعنى "واعية" ومحيطة بما يحدث من حولها، أو قد تكون في غفلة أو غير منتبهة ولا مواكبة، لما يتغير أو يحدث من حولها.

هذا، وقد عرفت اليقظة من الناحية الاصطلاحية "سجالا فكريا قويا" بسبب تعدد مفاهيمها ودلالاتها، مما أدى إلى اختلاطها وتداخلها ومصطلحات أخرى متقاربة، غير أنها تندرج جميعها ضمن سياق معلوماتي "يسمح للمؤسسة بمراقبة وتحليل أحداث البيئة، بهدف الحصول على المعلومات ورصد أية إشارات، تساعدها على فهم أحداث البيئة بشكل استباقي" (قادري و قارة تركي، د.ت)، واستشرافي. وعليه، نجد من الضرورة بمكان، إدراج مصطلحات أخرى ذات صلة، وتتداخل إلى حد كبير ومصطلح اليقظة، تتمثل في مصطلحي **الصحوة** و**النهضة**.

تمثل **الصحوة** **Awakening** أولى مراحل البعث الحضاري، وهي في جوهرها تيار عاطفي ضخم، من مظاهرها الإحساس بالذات والهوية، وضمن هذا السياق نستذكر الصحوة الإسلامية، وهي تشير إلى تيار مؤمن بالإسلام ومبادئه، ولكنه قليل الخبرة، ضحل المعرفة بتفصيلات واقعه، لا يحسن فن ترقب الفرص. لذلك، تعتبر الصحوة مرحلة سابقة على اليقظة، فالصحوة هي إرهاصات لحالة جديدة تعتري مجتمعا ما، وبمعنى آخر ظاهرة إيجابية تدل على أن الأمة قد أفاقت (سلطان، 2010، الصفحات 42- 44).

وأما **النهضة** **Renaissance** فهي مرحلة تالية لليقظة، تظهر عندما ينظم عالم الأفكار، ويستيقظ عالم المشاعر، ويندفع الإنسان فيها متحررا من قيود الخوف، ليمارس دوره في جميع المجالات، ويصوغها بشكل جديد، مثال ذلك: النهضة الأوروبية (سلطان، 2010، صفحة 45). نفهم مما تم عرضه، أن اليقظة مرحلة وعي اجتماعي، تتوسط مرحلتي الصحوة والنهضة، غير أن الاستخدام الراهن لمصطلح اليقظة، ووفقا للتعريفات المنتجة حولها، يجعل منها مرحلة متقدمة من مراحل الوعي الاجتماعي والثقافي، وهو ما يمكن أن يستشف من التعريفات التالية.

تعرف **اليقظة** حسب التعريف الذي صاغه **Lesca . H** سنة **1994** بأنها:"السياق المعلوماتي، الذي من خلاله تعمل المؤسسة على الإصغاء المسبق والمتوقع للإشارات الضعيفة لبيئتها، بهدف ابتكار واكتشاف الفرص، والتقليل من حالة الشك". ويعتبرها **Michel Cartier** "النشاط الذي يمكننا من البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي نشغله" (http://www.clic.net/presse/ article5/2000-02-01html). وبهذا المعنى تعبر اليقظة عن مدى الحيطة، التي توليها المؤسسة تجاه عالمها المتغير، فاليقظة تكون –غالبا– وفق إستراتيجية تضعها المؤسسة، بناء على المعطيات المحصل

عليها من البيئة المتواجدة فيها، فاقترنت لذلك اليقظة بمصطلح الإستراتيجية، لتعرف بعد ذلك باليقظة الإستراتيجية **Strategic Vigilance**، إذ تعرف اليقظة الإستراتيجية بأنها "الاستعلام عن سلوكات المنافسين والابتكارات التكنولوجية، ومراقبة الاستراتيجيات التجارية، ومعرفة الرغبات الجديدة للمستهلكين، وبصفة عامة مراقبة البيئة، فكل هذه الأنشطة تدخل ضمن اليقظة الإستراتيجية، التي تعني تنظيم مهام ملاحظة المعلومات، واختبارها وتأويلها ونشرها، بغرض تحسين القرارات المهمة في المؤسسة" (Robert, 2000, p. 56).

كما عرفها **E. Pateyron** سنة **1997** على أنها:"البحث عن المعلومات، بفضل اليقظة المتواصلة والمراقبة الدائمة للبيئة، من أجل أهداف إستراتيجية"(Christine & Savannt, 2000, p. 13) . مما يعني أن اليقظة الإستراتيجية، يجب أن تكون نشاطا استشرافيا، فالمؤسسات اليوم لم تعد ترغب في معرفة ما تقوم به نظيراتها المنافسة فحسب (تشكيلة السلع، أسعارها..)، لأن اليقظة تقوم على تصور وتوقع ما يجب أن تعمله مستقبلا. وضمن هذا السياق يؤكد **M. Rey** حول أهمية أخذ المؤسسة "بالعوامل التكنولوجية، والتحليل الدقيق للبيئة، فالقليل من الشركات بمقدورها تقييم وسائلها أو التخفيف من الأخطار التي تثقل عليها، دون معرفة جيدة لبيئتها" (Hermet, 2001, p. 23).

وعليه، فإن وجود نظام لليقظة الإستراتيجية والرصد المعلوماتي، يعد من بين أهم خصائص ومقومات المؤسسة العصرية، حيث يمكنها المقارنة بين إمكانياتها (المادية، البشرية، الفنية..) وإمكانيات المؤسسات المنافسة، ومن ثم يكون بإمكانها تطوير نفسها، واحتلال مكانة مرموقة، ضمن القطاع الذي تنشط فيه.

وضمن هذا السياق، وجب أن نفرق بين دلالة كل من مفهومي **اليقظة الإستراتيجية** ومفهوم **الذكاء الاقتصادي**، كون العديد من الباحثين والمنظرين لا يفرقون بين دلالة المصطلحين، ويتم استخدامهما وكأنهما مرادفين، أو يحملان الدلالة نفسها، فاليقظة كما سبق تبيانها، تمثل سيرورة الحصول على المعلومات ومعالجتها ونشرها، أما **الذكاء الاقتصادي** فإنه يمثل نتيجة لهذه السيرورة.

لقد ركزت العديد من الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية على أهمية البيئة الخارجية للمؤسسة، باعتبارها متغيرا رئيسيا في تحديد إستراتيجية المؤسسة ومستقبلها، وذلك عن طريق فهم تغيراتها ومختلف الأحداث التي تبرز فيها، سواء لأجل التكيف معها حفاظا على تنافسيتها ومزاياها التنافسية في سوق ما، أو للاستماع المسبق لتغيراتها، بهدف استشعار الفرص والتهديدات قبل حدوثها، بغرض اتخاذ الإجراءات المناسبة حيال ذلك، أو بهدف إحداث تغييرات على مستواها، بما يحفظ لها استمراريتها. كما تؤكد ذات الأبحاث، أن قدرة المؤسسة على التحكم في بيئتها الخارجية والتأثير فيها، إنما تظهر من خلال وجود نظام معلوماتي خاص

يدعى نظام الإنذار المبكر أو اليقظة الإستراتيجية، حيث يزودها وبشكل مستمر بكل المعلومات التي تؤهلها لتحقيق الأسبقية على المنافسين، واستمرارية نشاطها في الوقت نفسه.

وبناء على ما سبق ذكره، فإن مصطلح **بيئة المؤسسة** يشير إلى ذلك المحيط الخارجي للمؤسسة، دون أن تكون المؤسسة جزء منه. وبصيغة أكثر دقة يعرفها **Brown** على أنها "الإطار الكلي لمجموعة العوامل المؤثرة على تصميم المؤسسة، كما يقدمها في شكل معادلة (**البيئة = المؤسسة**)، بحيث تمثل البيئة كل ما يمكن تصوره خارج المؤسسة" (سويسي، 2009، صفحة 189). علما أن **بيئة المؤسسة** تتأثر –عادة– بعوامل داخلية وخارجية، نذكر منها: الزبائن، الموردين، المنافسين، القوانين والحكومات..إلخ. ولذلك، يساعد تحليل بيئة المؤسسة في تحقيق جملة من الفوائد، نستعرضها فيما يلي: (الكرخي، 2016، صفحة 38)

- يكشف إمكانيات معالجة المشكلات ذات العلاقة بصورة مباشرة
- يكشف فرص نجاح المؤسسة
- يحدد مواطن التغيير الممكنة في المؤسسة
- يساعد على تكييف وتعديل إطار الخطة الإستراتيجية
- يوضح الاتجاهات الرئيسية للمؤسسة
- يساعد على تنظيم المعلومات وربطها بالمشكلات التي تتناولها عمليات تحليل الواقع
- يكشف عن القوى المحركة للمؤسسة
- ينمي قوة الملاحظة والتحليل لدى المخططين لأوضاع المؤسسة والظروف المحيطة بها
- يكشف عن قدرات كبار متخذي القرار في المؤسسة وخاصة ضمن مجال إحاطتهم بما يجب عمله لتطويرها
- يساعد على وضع الأهداف الإستراتيجية الفرعية

هذا، ويؤكد **Theitart** سنة **1990** وكذلك **Chandler** و**Porter** على أهمية حيازة المؤسسة لمعلومات حول الحالة المستقبلية للظروف المالية والاقتصادية للمؤسسات المنافسة، على اعتبار أنها ضرورية للتقليص من آجال اكتشاف الأخطار والتهديدات، المتأتية من البيئة الخارجية، ولذلك يكون من المهم وجود نظام لمراقبة المنافسة، يوفر وبشكل دائم ومستمر معلومات وبيانات ميدانية.

بدأ الاهتمام باليقظة الإستراتيجية منذ **خمسينيات القرن العشرين**، خاصة لدى البريطانيين والأمريكيين، وأخذ المفهوم يتبلور عبر سياق تاريخي، يمكن تفيئته إلى **أربعة مراحل** تاريخية مهمة، نوردها موجزة ضمن الجدول الموالي:

جدول رقم (01) يبين المراحل التاريخية لتبلور مفهوم اليقظة الإستراتيجية

المرحلة التاريخية	مميزاتها
الستينيات	ارتبطت اليقظة الإستراتيجية في هذه المرحلة بظهور التخطيط الإستراتيجي في المؤسسة، وبرزت ضمن أعمال Aguilar التي تعد رائدة في المجال، حيث ركزت على أهمية جهاز الرادار، كونه "يسمح بحيازة معلومات توضح الأحداث والاتجاهات والتفاعلات الحاصلة في البيئة، مما يساعد على فهم التهديدات والفرص التي تتيحها"
السبعينيات	عرفت هذه المرحلة بمرحلة تحليل البيئة، حيث برزت أبحاث Ansoff، الذي أكد وعلى غرار Aguilar حول أهمية الرادار، الذي بإمكانه رصد الإشارات الضعيفة التي تصدرها البيئة بشكل مستمر، والتي يمكن أن تحدث ضمن مختلف جوانبها: التكنولوجية، التنافسية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية..الخ. ويكون على المؤسسة أن تكشفها وتستفيد منها
الثمانينيات	برزت في هذه المرحلة أعمال باحثين فرنسيين من بينهم Lesca وRibault وMartinet وظهرت تباعا العديد من المصطلحات المساوقة لليقظة الإستراتيجية، ركزت بشكل ملحوظ على الذكاء، مثل: Competitive Intelligence, Competitor Intelligence, Business Intelligence, Strategic Intelligence، فظهر مصطلح الذكاء للدلالة

	على مراقبة المنافسة والبيئة بشكل عام. واتسع استخدام مصطلح الذكاء التنافسي خاصة مع أبحاث بورتر Porter
التسعينيات	ركز الباحثون في هذه المرحلة جل اهتماماتهم، حول استخدامات اليقظة الإستراتيجية، وذلك من حيث الأهداف والأساليب المتبعة، فبعد أن كانت اليقظة الإستراتيجية "مجرد وظيفة دفاعية، أصبح لديها بعدا هجوميا، وهذا كنتيجة حتمية لظهور ما يعرف بالحرب الاقتصادية" فعرفت هذه المرحلة ميلاد مصطلح جديد اصطلح عليه بالذكاء الاقتصادي، والذي عرف بكونه مجموع العمليات المرتبطة بالبحث عن المعلومات المفيدة للأعوان الاقتصاديين، معالجتها، نشرها واستغلالها، بصفة شرعية وفي أحسن الظروف
ما بعد التسعينيات	شهدت نهاية التسعينيات وإلى يومنا هذا، مفاهيم جديدة منها: إدارة المعرفة، العمل الجماعي، شبكات وتكنولوجيا المعلومات..الخ، وأخذت هذه المفاهيم تتداخل شيئا فشيئا إلى الحد الذي غدا التمييز بينها، أمرا شديد الصعوبة، نظرا لارتباطها وتكاملها، فوصفت بالتالي عملية البحث عن المعلومة الخارجية بمصطلح الذكاء الاقتصادي الإستراتيجي IES وهو يهدف إلى تحقيق الأسبقية في اكتشاف الفرص والتهديدات، وبالتالي المبادرة باتخاذ الإجراءات والتدابير، التي من شأنها أن تساعد وتدعم القرارات الإستراتيجية، وتحسن أداء وتنافسية المؤسسة

هذا، وتجدر الإشارة بأن لليقظة الإستراتيجية أنواع، نذكر منها: التكنولوجية، التنافسية، التجارية، الاجتماعية والبيئية، واليقظة الثقافية – موضوع مداخلتنا– والتي تتقاطع في تقديرنا بين الاجتماعية والبيئية، لتداخلها والنوعين المذكورين، رغم أن أدبيات البحث في اليقظة تدرجها ضمن نوع اليقظة البيئية، ولكن لذلك تبريره المنهجي.

يتداخل الثقافي في الاجتماعي بشكل كبير لدرجة التماهي، كون الاجتماعي يأخذ خصائصه من الثقافي، فيما الأخير يوجهه، فإذا كانت اليقظة الاجتماعية تتمثل في "تحديد وملاحظة كل الظواهر الاجتماعية مثل الصراعات الاجتماعية، التعارضات الدينية والعرقية، سوء التفاهم بين الأجيال، التمسك بالتقاليد، وكل ما يستوقف انتباه المتيقظ ويهدد من سلامة أو يعزز من التناسق التنظيمي"(Picard, 1991, p. 2) . فإن كل ذلك، يكون خاضعا لثقافة الجماعة المنتجة له. فيما تخص اليقظة البيئية "ما تبقى من عناصر في بيئة المؤسسة، والتي لم تأخذ الأنواع السابقة بعين الاعتبار، مثل: اليقظة التشريعية، المالية، السياسية، الجيوسياسية، اليقظة الخاصة بعلم البيئة أو الإيكولوجيا (الكوارث الطبيعية، التقلبات المناخية..) واليقظة الثقافية"(Lescah & Shuller, 1995, p. 45) . هذا، ويعتبر تطبيق اليقظة البيئية والثقافية منها، أمرا في غاية الصعوبة بالنسبة للمؤسسة، كونه يرتبط بجانب واسع من البيئة المتبقية، علما أن الثقافة بكل ما تتضمنه من عادات وتقاليد وقيم، تلعب دورا محوريا في عمل مختلف المؤسسات في المجتمع، وهو ما يصطلح عليه بثقافة المؤسسة. وأكثر من ذلك، فإن اليقظة الثقافية تستوجب – أيضا– رصد وفهم مكونات البيئة غير المرتبطة مباشرة بمهمة المؤسسة، مثل: القيم والمعايير الثقافية والمعتقدات والأعراف الجمعية..، التي تؤثر في الحياة الاجتماعية للأفراد والجماعات في المجتمع.

ثانيا: العلاقة بين اليقظة والثقافة

تعد الثقافة محصلة كل الخبرات الإنسانية والاجتماعية على مر التاريخ، وهي مؤشر أساسي لمختلف الأنشطة الفكرية للإنسان، في محاولته للسيطرة على ظواهر البيئة الطبيعية، وإخضاعها بفكره لتناسب إمكاناته وخصائصه الاجتماعية، وإشباع حاجاته المتعددة والمتزايدة، فبرزت الثقافة كمنتج اجتماعي خالص، مقابل للطبيعة، تمتاز به المجتمعات الإنسانية دون سواها.

وإذا كانت الثقافة منتجا اجتماعيا مشتركا بين كل المجتمعات والجماعات الاجتماعية في العالم، فإن ثمة خصائص تفردها وتجعلها مختلفة بين منتجيها الاجتماعيين، بحيث تأخذ الثقافات المختلفة شكل أنماط متباينة، تخضع الاختلافات فيها إلى عوامل بنيوية– اجتماعية ومرجعية (دينية وعقائدية) وجغرافية..، ولذلك تظهر نماذج مختلفة تماما للحياة الاجتماعية، وتؤسس أنماطا متعددة يصعب حصرها، وعليه فإن كل الممارسات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي وكذا العادات والأعراف والمعتقدات الجمعية تختلف تباعا.

تسبغ الأنماط الثقافية على مختلف المؤسسات الاجتماعية، أساليب خاصة في الإنتاج والاستهلاك والتعاملات..، كونها تؤثر في سلوك الأفراد وأخلاقياتهم وبالتالي عقليتهم، وهكذا تتأثر بيئة المؤسسات

بالثقافة السائدة في المجتمع. إن المؤسسات والحال هذه، ليست في استقلالية عما يحتويه المجتمع من ممارسات ثقافية، بما فيها المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الاختراق الثقافي والاغتراب الثقافي وكل ما له صلة بمشكلة الهوية الثقافية للمجتمع (التطرف الديني، العصبيات القبلية، الانقسامات والتشرذمات الإيديولوجية،..الخ).

وعليه، ينبغي على المؤسسة أن تجمع معلومات تفوق بيئتها أو محيطها الضيق، حتى تحقق أهدافها المرجوة، فنجاحها يتوقف على مدى درايتها بالظروف الاجتماعية والثقافية المحيطة بها، إلى جانب تلك التكنولوجية والتنافسية وما إلى ذلك من أنواع اليقظة الإستراتيجية، التي يتوجب انتهاجها ضمن هذا الخصوص. إن أفراد المجتمع الذي يؤمنون بالقدرية ويهمشون قيمة الوقت، وينزعون إلى العصبية الاجتماعية (العروشية) أو الجهوية، لأداء مهامهم ووظائفهم، يشكلون تهديدا داخليا بفشل المؤسسة، لذلك قد لا يكون كافيا أو مجديا رصد المؤسسة لمعلومات عن المنافسين خارجها، كما أن انخراط الموظفين في تيارات فكرية أو دينية متطرفة، معادية لعمل المرأة أو العمل الجماعي أو تؤمن بما هو قديم ورجعي، سوف تؤثر على وتيرة عمل المؤسسة، وسوف تحطمها من الداخل، لذلك يكون من الضروري التعرف على البيئة الثقافية للمجتمع، والتي نرى أنها لا تنفك عن الاجتماعية، وذلك بتبني يقظة ثقافية، ترتكز على تحليل وفهم الممارسات الثقافية السائدة، لأجل تجاوز كل ما من شأنه أن يعرقل عمل المؤسسة، أو يحول دون تحقيق أهدافها.

ثالثا: حاجة المؤسسات إلى ثقافة اليقظة

تمثل الثقافة بمفهومها السوسيولوجي "نظاما من المعاني المشتركة بين أفراد الجماعة الاجتماعية، ويشمل طرق التفكير والمواقف والرؤى والتمثلات الاجتماعية"، وهو بذلك يعبر عن أسلوب في الحياة، وطالما أن المؤسسة تمثل جزء من الأنشطة الاجتماعية الخاضعة لتأثيرات الثقافة، فإنها ليست بمنعزلة عن خصائص البيئة الثقافية التي تحتويها، والتي تنعكس على الممارسات الإدارية والتنظيمية والإستراتيجية للمؤسسة، أو بمعنى آخر أنها تؤثر على نشاط ومستقبل المؤسسة، مما يقتضي فهم الخصوصية الثقافية المحلية، باعتبارها الإطار العام الذي تتحرك فيه المؤسسة.

وتتطلب التغيرات الحاصلة في البنية التركيبية للعلاقات الاجتماعية، والتطورات الثقافية والحضارية (القيم، الأعراف، التقاليد..) بأن تقوم المؤسسات بالاستجابة الواعية والمستمرة لتلك المتغيرات، وذلك بهدف المواءمة والانسجام بين أنشطتها التنظيمية والإدارية، وإحداث سبل الاستجابة لتلك المتغيرات، نذكر من أهمها: (العمري، د.ت)

-تغيير الاتجاهات والقيم نحو العمل

-تغيير الاتجاهات والقيم نحو المسؤولية الاجتماعية

غير أن تغيير القيم والمعاني المشتركة بين العمال والموظفين، يعد من أصعب الأمور وأشد العقبات التي تعترض المؤسسة، عند بناء نظام لليقظة الإستراتيجية، لأن المؤسسة الواحدة يمكن أن تضم العديد من الثقافات الفرعية داخلها، والتي ترتبط في أحايين كثيرة بالأطر المرجعية الخارجية (الدينية، الإيديولوجية، السياسية..)، أو نتاج الهيكلة التنظيمية كتلك الفروق القائمة بين المناطق الجغرافية أو العصبيات القبلية..، فالتغيير والحال هذه، يتجاوز المعلومات ومدى وفرتها، إلى إقناع الأفراد أو المؤسسات بضرورته أو الترغيب فيه، لأن التغيير في حد ذاته قد يشكل تهديدا لمصالح البعض أو قد يؤدي إلى تضارب قيمهم ومعتقداتهم، وبالتالي يظهر سلوك المقاومة والرفض. ويبرز هنا دور القائد في إحداث التغيير المطلوب، وذلك بأن يتغلب على المقاومة عن طريق التوعية والتثقيف وإزالة المخاوف، ويعد التدريب من أهم الأساليب المستخدمة في تغيير اتجاهات ومواقف الأفراد. فاليقظة الاجتماعية والثقافية تهدف إلى الحد من الآثار السلبية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات القائمة بين المؤسسة وموظفيها، لتتمكن من توفير مناخ اجتماعي جيد، يساعد في ترقية المعاملات والتبادلات الاجتماعية بين أعضاء التنظيم.

والجدير بالذكر، أن نجاح عملية التدريب يسهم بفعالية في ترسيخ ثقافة داعمة لليقظة الإستراتيجية، تشجع على الانفتاح وقبول الآخر، وتثمن المعلومات، وذلك بالاستناد على العادات والتقاليد السائدة، تعرف بثقافة اليقظة، والتي تختص بما يلي: (Jet & Kevan, 2000, pp. 267-269)

- رفض احتكار المعلومة وتشجيع تقاسم وبث المعلومات بين الأفراد، وكذا المناقشة والحوار بكل شفافية
- إعطاء الأهمية للمعلومة وتوضيح الدور الذي تلعبه في توجيه استراتيجيات المؤسسة وتحقيق فعاليتها وتميزها
- تحفيز وتثمين مجهودات الأفراد ومكافأتهم
- ثقافة منفتحة تكرس الإبداع والابتكار وتشجع استثمار مصادر المعلومات
- تشجيع التعاون والمشاركة الفعالة، والتنافس من أجل تفعيل اليقظة.

رابعا: اليقظة الثقافية والارتقاء بالتنمية المحلية للمجتمع

يتوقف نجاح المؤسسة على مدى توافقها وانسجامها والبيئة الخارجية المحيطة بها، وبخاصة ثقافة المجتمع بكل مكوناتها (القيمية، المعيارية، الأخلاقية..)، كما يرتبط بثقافة اليقظة التي يجب أن يتحلى بها الموظفون فيها، وعلى هذا النحو فإن اليقظة الإستراتيجية الثقافية، تسهم وبشكل كبير في ترقية التنمية المحلية، وذلك بتحسين أداء المؤسسات في المجتمع، وزيادة قدراتها على الإنتاج والمنافسة، وضمان تميزها أيضا. ورغم صعوبة إعطاء تعريف شامل وموحد لمفهوم التنمية المحلية، فقد حاول العديد من الباحثين والمختصين صياغة تعريفات لها، لكنها ظلت أقرب إلى الشمولية، منها إلى الخصوصية، ومنها تعريف **François Bureau** الذي يعتبر التنمية "خليطا بين التحولات الذهنية والاجتماعية لساكنة معينة، والتي تدفعها إلى أن تكون قادرة على تطوير ثرواتها الحقيقية، بطريقة تراكمية ومستدامة". فيما يرى البعض، بأن التنمية المحلية هي "عملية مركبة وحركة اجتماعية تتوخى، تحقيق المتطلبات الاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية لساكنة ما".

وبهذا فإن التنمية المحلية هي عملية ليست بالعفوية بل منظمة ومخططة، تهدف للانتقال من وضع إلى وضع أحسن من سابقه. وبذا، تعتبر اليقظة الثقافية، أحد الطرق التي تؤدي إلى التنمية المحلية، حيث تعتمد الأخيرة على يقظة إستراتيجية تنبني على مقاربة، تنطلق من الأسفل نحو الأعلى، أي مراعاة الإمكانات المالية والبشرية المتاحة محليا، والخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع المحلي، لتحقيق تنمية متوازنة، وقادرة على تجاوز الإشكالات والعوائق المطروحة بمجال معين.

وإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فإن الجهود الذاتية خاصة للنخب وبخاصة النخبة المثقفة، في إحداث يقظة ثقافية تلعب دورا محوريا في ترقية التنمية المحلية، خاصة إذا علمنا أن النخبة حسبما أشار إليها **باريتو Pareto** "على أنها مجموع من الناس الذين يظهرون صفات استثنائية، ويتمتعون بكفاءات عالية في بعض المجالات" (دوفرجي، 1991، صفحة 161). فالنخبة المثقفة إذن، تلك النخبة المميزة في إنتاجها الثقافي أو في التأثير على ثقافة المجتمع، وتكريس جهودهم لتطوير الأفكار الأصلية، والانشغال بالأنشطة الثقافية. كما تقوم النخب المثقفة، بوظيفة الإعلام والدعاية لتجاوز المصالح الخاصة للجماعات المتصارعة، ومن ثم تكوين الظروف نفسها للوعي الاجتماعي، والقيام بمهمة تجريب الإمكانات الجديدة، وتأسيس قيم جديدة ونشرها ونقلها في أوساط الجماهير بلطف ودون سلطوية" (Giovani, 1998, p. 28). وبذا، يكون عمل النخب المثقفة من أجل تحقيق التكامل في المجتمع، والوحدة النفسية والمعنوية للجماعة" (شلبي، 2002، صفحة 210). وهو ما يهيئ ويمهد في الآن نفسه،

لتكوين ثقافة اليقظة التي تسهم بدورها في دعم وتعزيز إستراتيجية اليقظة الثقافية في المؤسسة، من خلال التشجيع على الابتكار وقبول الآخر والمنافسة لأجل الجودة والتميز.

وضمن هذا السياق، ننوه بالدور الفعال للمؤسسات التربوية والثقافية، في إرساء ثقافة الابتكار والمقاولاتية، والتشجيع على الاستثمار في رؤوس المال الفكرية، خاصة وأن المعلومة غدت السلعة الأكثر أهمية في عصر المعرفة، وأن امتلاكها يعد مصدرا أساسيا للقوة، ومعيارا للتقدم الاجتماعي والرقي الحضاري. كما تلعب السياسات الثقافية للدولة دورا مهما في دعم اليقظة الإستراتيجية الثقافية، إذ تمثل مجموعة القيم والمبادئ، التي توجه المجتمع في شؤونه الثقافية، أو هي بالأحرى "مجمل الخطط والأفعال والممارسات الثقافية، التي تهدف إلى سد الحاجات الثقافية لبلد ما أو مجتمع ما، عبر الاستثمار الأقصى لكل الموارد المادية والبشرية المتوفرة لهذا البلد أو المجتمع" (فازولا، د.ت ، صفحة 07). وتعتبر السياسات الثقافية أحد مسؤوليات الدولة بالأساس، ففي أغلب الأحيان تكون الدولة هي المطبق لتلك السياسات، مع عدم إغفال دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام، والقوى الاجتماعية المؤثرة في تشكيل وتكوين السياسات الثقافية لأي دولة، أو لنقل تطوير الحياة الثقافية بصفة عامة.

خاتمة:

في ختام هذه المداخلة، نقول أن لليقظة الثقافية دور مهم في إحلال التوافق والانسجام بين المؤسسة وبيئتها الخارجية، حيث أن المؤسسة تتأثر بمختلف مكونات الثقافة وبخاصة القيمية والمعيارية، والتي بوساطتها يوجه الفكر وتوجه الممارسات وكل أشكال السلوك الاجتماعي، بما فيه الأداء الوظيفي، كما يستوجب نجاح المؤسسة توافر ثقافة اليقظة التي تعمل على تعزيز اليقظة الثقافية، المستمدة من الثقافة المحلية، والتي تشتغل على توجيه الأفراد نحو التعاون والتساند وتشجيع ثقافة الابتكار والحوار، وهو ما يفيد في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة وبالتالي نجاحها وتحقيق أهدافها المرجوة، كما تسهم البيئة الثقافية الخارجية للمؤسسة في دفعها وتحسين أدائها، بفضل دور النخب المثقفة في المجتمع، والمؤسسات التربوية، وحتى السياسة الثقافية للدولة، في إرساء مناخ ثقافي يسهل التوافق بين المؤسسة وبيئتها.

المراجع:

http://www.clic.net/presse/ article5/2000-02-01html:

http://www.clic.net/presse/ article5/2000-02-01html (s. d)

Busino Giovani .(1998) .*Elite (s) et Elitisme* .Alger: Casbah Edition .

D. Picard .(1991) .*La Veille Sociale prevoir et gerer la Conflictualite industrielle* .Paris: Librairie Vuibert.

Gerry Jet ،& SH Kevan .(2000) .*La Veille Strategique* .Paris: Publi-Union.

Guy Masse .(2000) .*Intelligence Economique- un guide pour une Economie de lINTELLIGENCE* .

Laurent Hermet .(2001) .*Maitriser et Pratiquer La Veille Strategique* .Paris: ANFOR.

Lescah ،& M Shuller .(1995) .Veille Strategique:Comment ne pas etre noye sous les information ?*Colloque VSST 95* .Toulouse.

Marie Christine ،& Chulus Savannt .(2000) .Dynamisation de veille strategique pour la Conduit de Strategique productives . *These de Doctorat de Sciences de Gestion* . Universite Lumiere ،Lyon 2.

Reix Robert .(2000) .*Systeme d'information et management des Organisations*) édition3 eme .(Paris: Vuibert.

جاسم سلطان. (2010). *من الصحوة إلى اليقظة إستراتيجية الإدراك للحراك*. المنصورة: مؤسسة أم القرة للنشر والتوزيع.

حسام فازولا. (د.ت). *السياسات الثقافية (النشأة.. التطور.. العقلانية)*. مصر: جاردن سيتي .

خير الدين تشوار. (2009). اليقظة التنافسية وأهميتها في المؤسسة. *المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية* (04).

عبد الوهاب سويسي. (2009). *المنظمة (المتغيرات- الأبعاد- التصميم)* (الإصدار 4). الجزائر: دار النجاح للكتاب.

مجيد الكرخي. (2016). *التخطيط الاستراتيجي باستخدام المصفوفة المربعة Swot*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.

محمد شلبي. (2002). *المنهجية في التحليل السياسي* . الجزائر: دار هومة .

محمد قادري، و اسية قارة تركي. (د.ت). اليقظة الاستراتيجية ودورها في تعزيز الموقف التنافسي واختراق الأسواق العالمية من خلال دراسة نموذج المجموعة العالمية L'Oréal. *مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية ، 04* (07).

موريس دوفرجي. (1991). *علم اجتماع السياسة*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات.

هاني عبد الرحمن العمري. (د.ت). إستراتيجية التغيير التسويقي في منظمات الأعمال السعودية. *الملتقى الإداري الثالث حول إدارة التغير ومتطلبات التطوير في العمل الإداري*. .http://www.sma.org.sa/pdf/3/2/.pdf

التنمية المهنية الالكترونية للمورد البشري في ظل عصر تكنولوجيا الاعلام والاتصال

Electronic professional development of human resource in the age of information and communication technology

الدكتورة: زويتي سارة

جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر

s.zouiti@univ-eltarf.dz

ملخص: نهدف من خلال هده الورقة البحثة الى التعرف على التنمية المهنية المورد البشري في ظل عصر المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة (التعليم المهني الالكتروني التدريب التطوير التنمية المهنية الالكترونية)، وذلك من خلال التطرق لأهمية التنمية المهنية الالكترونية، واستخداماتها في مجال العمل وتنمية قدرات الافراد العاملين ومؤهلاتهم من اجل مواكبة عصر التقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم الان، أصبح لزاما العمل عن بعد بوسائل تكنولوجية حديثة. ذلك من خلال التطرق الى :

-أهمية التنمية المهنية الالكترونية في حياة المورد البشري

-مواكبة الرقمنة في ظل التقدم والتطور التكنولوجي الحاصل داخل المؤسسات

-حرص إدارة المؤسسات على تقديم التدريب والتنمية المهنية للمورد البشري للتحكم في التعليم الالكتروني

الكلمات المفتاحية: التنمية المهنية ؛ التنمية المهنية الالكترونية؛ المورد البشري، التكنولوجيا

Abstract:Through this research paper, we aim to recognize the professional development of the human resource in the age of informatics and modern technology (E-Vocational Education Training E-Professional Development) By addressing the importance of electronic professional development, its uses in the field of work and the development of the capabilities and qualifications of working individuals in order to keep abreast of the enormous technological advances the world is witnessing now, telecommuting is required by modern technological means. That's by touching on:

- The importance of electronic professional development in the life of the human resource
- Keeping up with digitization in the light of technological progress and development within institutions

- The management of institutions is keen to provide training and professional development to the human resource to control e-education

Keywords: professional development; Electronic professional development; Human Resource, Technology

مقدمة

يلعب التطور التكنولوجي دورا بالغا في حياة للمورد البشري داخل المنظمة لذلك تحظى التكنولوجيا الحديثة باهتمام كبير من كافة المنظمات مما أدى إلى مواصلة البحث والاستمرار في التجديد والابتكار والتطوير وهي أمور لا تتحقق الا في ظل هذه الاخيرة.

كل هذا يعكس بطريقة مباشرة على الراحة المهنية للأفراد، وبما ان العنصر البشري يلعب دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي والصحة المهنية تتأثر بكثير من العوامل التي يمكن طرحها في الاتي: الاجهاد في العمل، التعب والملل، فقد تنخفض الكفاية الانتاجية للعامل عند شعوره بالتعب والملل بالإضافة إلى القلق، وعليه تسعى منظمات اليوم لايجاد حلول للتخفيف على المورد البشري ومواكبة هدا التطور والتقدم التكنولوجي. من خلال تنمية المسار المهني للموظفين بالتدريب والتطوير المهني...الخ

حيث ان التنمية المهنية هي الواجهة الخارجية لأنواع واشكال التدريب والتكوين والتطوير وكل ما يصب من تعليم مهني يؤدي الى زيادة قدرات المورد البشرية وتطوير وتنمية مهاراته الادائية، فالتنمية المهنية بشكل عام هي شكل من اشكال التعليم، كنمو المهارات والمعارف والأداء اثناء الخدمة...

وفي ظل هدا التزايد والتطور لسريع في عصر العولمة والتكنولوجيا، أصبح لزاما على المسيرين مواكبة هدا التطور والعمل على تنمية مواردها الكترونيا، فالتنمية المهنية الالكترونية طريقة لاكساب المعارف والمهارات عن بعد باستخدام شبكة الانترنت، وهدا ما ينعكس ايجابيا على باقي جوانب حياتهم وبالتالي فان التنمية المهنية الالكترونية لها دور فعال على المورد البشري ومن جهة تساهم رفع مستوى الإدارة

وكفاءتها ومن جهة اخرى تساهم في زيادة دافعية المورد البشري نحو العمل في زيادة والارتقاء بمجال العمل.

وقد تبلورت مشكلة الدراسة في طرح التساؤل التالي:

هل للتنمية المهنية الالكترونية تأثير على المورد البشري في عصر التكنولوجيا؟

وقد تبلورت أسئلة فرعية تمثلت في التساؤلات الآتية:

- ما هي التنمية المهنية، والتنمية المهنية الالكترونية، وما هي ابعادها واهميتها؟
- هل للتنمية المهنية الإلكترونية علاقة بالراحة المور البشري؟

أهداف الدراسة: تتأتى أهداف هده الدراسة فيما يلي:

- الكشف عن واقع التطور التكنولوجي للمورد البشري
- إبراز دور التنمية المهنية الالكترونية وانعكاساتها على صحة المورد البشري.
- التعرف على دور التنمية المهنية الالكترونية ودرها في المسار الوظيفي المورد البشري.
- إثراء مجال البحث العلمي وخاصة من منظور اجتماعي نفسي.

أولا: تحديد مفاهيم الدراسة:

1. التنمية المهنية

تعد التنمية المهنية للمورد البشري عملية مستمرة مدى سنوات الخدمة، تعنى بتنوع الخبرات الفردية والجماعية التي تمكن الموظف من تحسين كفاءاتهم المهنية سواء في القيادة او العطاء كأعضاء في محيط المهنة. وهناك اختلاف بين مفهوم التنمية المهنية وبعض المفاهيم الاخرى مثل: النمو المهني والتدريب اثناء الخدمة، وقد تناولتها بعض الادبيات كمرادفات لشيء واحد هو التطور المهني للمعلم، الا ان التدقيق في تعريف كل منهم يبين الفرق من نواحي مختلفة. (رشيدة السيد احمد 2012 ص، 167).

فالتنمية هي تحسين قدرات المديرين الحالين في المشروع، والعمل على تأمين مورد كاف ومنتظم من المديرين الأكفاء لمقابلة احتياجات المستقبل. (محمد المرسي. 2003, ص،222.)

2. التنمية المهنية الالكترونية:

هي طريقة لاكتساب المعارف والمهارات عن بعد باستخدام شبكة الانترنت عن طريق التفاعلات التالية، تفاعل المتدرب مع المادة التدريبية.

التنمية المهنية الالكترونية هي استخدام الحاسب الالي وشيكاته من اجل إيصال المعلومات وتدريب المتدربين على مهارات جودة التعليم، وهدا الأسلوب يتيح إدارة العملية التدريبية بأسرع وقت واقل تكلفة. (رشيدة السيد احمد 2012 ص، 168).

كما عرفها البعض بأنها العملية التي يتم فيها تهيئة بيئة تفاعلية غنية بالتطبيقات المتعددة على تقنية الحاسب الالي وشبكاته ووسائطه المتعددة، وذلك في اقصر جهد وبأقل مبدول وبأعلى مستويات الجودة من دون تقيد بحدود المكان والزمان. (رشيدة السيد احمد 2012 ص، 169).

3. **التكنولوجيا:**

يستخدم مصطلح التكنولوجيا للإشارة الى التطبيق العلمي للمعرفة واستخدام التقنية في الانشطة الإنتاجية. كما يستخدم مصطلح التكنولوجيا في علم الاجتماع ليعني الآلات والماكينات أو ربما كذلك الأساليب الإنتاجية المرتبطة بها. (طلعت إبراهيم ، 2007 ،ص 215)

4.التكنولوجيا الحديثة:

تتضمن طرق ووسائل جديدة تعمل على تشغيل الآلات بصورة آلية وتتحكم فيها الحاسبات الآلية، وتقوم على التصميمات المبنية على نظام الحاسب الآلي.

وتتمثل أهم روافد التكنولوجيا الحديثة في الآتي: (الشريف عمر، 2013، ص90.).

- نظام عتاد الكمبيوتر والتحكم الأوتوماتيكي
- تكنولوجيا المكاتب الحديثة والنظم الآلية المتكاملة
- تكنولوجيا نظم المعلومات المبنية على نظم الحاسب الآلي
- تكنولوجيا نظم التصميم والتصنيع المبني على الحسب الآلي
- تكنولوجيا معالجة وتخزين البيانات كبرامج نظم إدارة قواعد البيانات
- تكنولوجيا الأقراص الضوئية والوسائط المتعددة

ويعد إدخال نظم الحاسبات والمعلومات والاتصالات ثورة حقيقية في عالم الإدارة وتقوم الإدارة الحديثة حاليا على التقنية المتطورة التي تساعدها على إنجاز أعملها وتحقيق أهدافها بشكل سريع ودقيق وبأقل التكاليف

ثانيا: التنمية المهنية وبعض المفاهيم المشابهة

1. التدريب المهني:

هو عملية تزويد الأفراد والجماعات بالمعلومات والخبرات والمهارات وطرق الأداء والسلوك بحيث يكون هؤلاء الأفراد أو الجماعات قادرين على القيام بوظائفهم بفاعلية وكفاءة. (أحمد الخطيب، 2008، ص – ص 20.19).

ويعرَّف التدريب بأنه: تطوير أو تنمية سلوك الأفراد بوسيلة أو أكثر من وسائل التدريب أو وسائل نقل الخبرة في مجال المعرفة أو المهارة أو الاتجاهات لغرض تحقيق معيار أداء مرغوب فيه. (رشد احمد، 2007،ص،121)

كما يعرفه "بأنه: النشاط المستفاد لتزويد الفرد بالمهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعله صالحا لمزاولة عمل ما. (محمد برعي، 1986، ص 269)

فالتدريب المهني هو مجموعة المواقف التي يقصد بها اكتساب الأفراد مجموعة من المهارات التي تساعد على أداء همل ووظيفة معينة. (محمد عويضة،1996، ص 142)

التدريب هو عملية منظمة ومستقرة داخل المنظمة تهدف إلى إحداث تعبير إيجابي في سلوك الأفراد بما يمكنهم من التصدي لمشكلات العمل وتطوير أساليب الأداء.

2. التكوين المهني:

هو جهود إدارية وتنظيمية مرتبطة بحالة الاستمرارية تستهدف إجراء تغيير مهاري معرفي وسلوكي في خصائص الفرد الحالية والمستقبلية لكي يتمكن من الإيفاء بمتطلبات عمله أو أن يطور أداءه العملي والسلوكي بشكل أفضل" (علي يونس، 2009، ص، 60)

كما عرف بانه: نشاط مخطط يهدف إلى تزويد الأفراد بمجموعة من المعلومات والمهارات التي تؤدي إلى زيادة معدلات أداء الأفراد في عملهم". (محمد عبد الباقي، 2000، ص،69)

كما يعرف التكوين بأنه: هو زيادة المهارات والمعرفة المحددة في مجالات معينة، وكذلك زيادة وعي المتكونين بأهداف المؤسسة التي يعملون بها وبرسالتها" (قاسم القيروتي، 1990،ص50)

التطوير المهني: هو مجموعة الأساليب التي تهتم بتقديم المعارف العلمية والأدبية والسلوكية المبتكرة للإداريين، بهدف مساعدتهم على القيام بمهام او اعمال جديدة تحتاج الى مستوى عال من الكفاءة، كما تهدف برامج التطوير الى تمكين الإداريين من القيام بتحسين قدرتهم في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، ودعمهم بالمعلومات الكافية لتحسين قدراتهم التفاوضية. (علي عباس، 2008،ص 87)

التعلم المهني: هو العملية التي تهدف الى اكساب الفرد مجموعة من العادات والأفكار والمعتقدات والمهارات التي تنمي هدا الفرد وتجعله قادرا على ان يعيش في توافق مع زملاء عمله، وتساعده على ان يقدم المزيد لمنظمته.

(خليل القرعان، 2009،ص 123)

ثالثا: خصائص التنمية المهنية :

يمكن أحصر بعض خصائص التنمية المهنية في مجموعة نقاط:

- أ ن يكون المحتوى العلمي عميق ويؤدي الى تطوير المهارات العلمية مع توقير العديد من القرص للمعلمين للممارسة باستخدام العمليات العلمية المتكاملة والمهارات البحثية .
- ان يوفر المطورين ومقدمي خبرات التطوير المهني مع توقعات عالمية لتعلم الافراد الذين يمكنهم تسهيل التجارب متعددة الأوجه التي تسمح للمعلمين بإظهار تعلمهم .
- أن تتوفر متطلبات واضحة للمساءلة للمعلمين، حيث يثبت الكفاءة بطريقة ملموسة وقابلة للتقييم أي أنه يتم إنتاج منتج من تعلمهم يتم الوصول إليه وفقا لمعيار القبول المحدد.
- تركز على المعلمين باعتبارهم أساس تعلم المتعلمين ولكنها تشمل جميع الأعضاء الاخرين للمجتمع المدرسي وتركز على تقدم الفرد والمجموعات والمؤسسات التعلمية ويتم تقييمها في نهاية على اساس تأثيرها على فعالية أداء المعلمين وتعلم المعلمين و هذا التقييم يقود الجهود اللاحقة للتنمية المهنية .
- تهتم وتراعى القدرات الذهنية و القيادية للمعلمين و المديرين و غيرهم ممن في المجتمع المدرسي و تعكس أفضل الأبحاث و الممارسات المتاحة في التعليم و التعلم و تمكن المعلمين من توسيع دائرة إطلاعهم على محتوى المنهج و استراتيجيات التعليم و استخدام التكنولوجيا و غيرها من العناصر الجوهرية لعملية التعليم و تقوم على التعاون بين المشاركين في تخطيط و تنفيذ أنشطتها و تتطلب الكثير من الوقت و الموارد و تقودها خطة متماسكة و طويلة. (امال احمد علي العجوز)

رابعا: مبادئ التنمية المهنية:

هناك عدة مبادئ للتنمية المهنية الناجحة و تتلخص في ما يلي : (عبد العزيز الحر، 2010،ص 12)

1_ ضرورة مشاركة جميع الفئات أولياء الأمور والمعلمين والإداريين والمسؤولين في بناء خطة التنمية المهنية وتنفيذها و تقويمها و لعل اهم هؤلاء الشركاء هم المعلمون و ذلك لأهمية الدور المدرسي الذين يقومون به، فلابد أولياء الأمور و المعلمين و بقية الشركاء أن يعلموا الأهداف التي يجب عليهم أن يحاولوا تحققها، و تعلم كل فئة الأدوار المتوقعة منها.

2_ إيجاد بيئة مهنية وتنظميه مشجعة التطور والتحسين، وينطلق هذا المبدأ من ضرورة مراعاة اختلاف حاجات الأفراد في المنظمة، و بناء على ذلك تختلف برامج التنمية المهنية التي تقدم إليهم.

3_ الانتقال من نموذج الفجوات إلى نموذج النمو في بناء التنمية المهنية ، و يقوم هذا المبدأ على الإنتقال من التركيز التقليدي على الفجوات و النواقص لدى المعلمين و العاملين في المدرسة و محاولة علاجها إلى البناء على الثراء العرفي و الخبرات التراكمية التي يملكها المعلمون و العاملون في المدرسة و محاولة علاجها إلى بناء الثراء المعرفي و الخبرات التراكمية التي يملكها المعلمون و العاملون في المدرسة و محاولة تحسينها و تطويرها.

4_ توظيف نتائج البحوث و الدراسات و التجارب المتميزة في مجال التعليم و التعلم و القيادة فمن المهم جدا أن يعتمد برنامج التنمية المهنية في المنظمة أو المدرسة على النتائج بحثية و تجارب إنسانية، و أن لا يكون البرنامج عشوائيا أو معتمدا على انطباعات شخصية.

5_ تنمية الخبرات الداخلية في مجلات المادة العلمية و طرائق التدريس و استخدام التكنولوجيا و مجالات الأخرين اللازمة للوصول لتدريس متميز يحقق نتائج طلابية قيمة و يركز هذا المبدأ على تنمية خبرات تكون قادرة على تحقيق أهداف المنظمة.

6_ضرورة التعامل مع التنمية المهنية كعمليات و ليس كنتائج ، التنمية المهنية من المفترض أن تكون عملية مستمرة تحدث بشكل طبيعي أثناء اليوم المدرسي.

7_ التخطيط الجماعي للتنمية المهنية : إن التخطيط للتنمية المهنية يجعلها أكثر فعالية و أكثر قبولا لدى المعلمين في المنظمة أو المدرسة.

8_بناء خطة كاملة طويلة الأجل لابد للمدرسة أو المنظمة التي تسعى لأن يكون لها نظام تنمية مهنية فعال أن تقوم بناء خطة متكاملة طويلة الأمد تراعي فيها الجوانب المختلفة بحيث تكون لديها صورة كلية واضحة و تحقق أهدافها على مراحل.

9_ توفير الوقت و الموارد المناسبة لبرنامج التنمية المهنية و التوعية حتى تحقق التنمية المهنية أهدافها، لابد لها من متطلبات أساسية تضمن لها تحقيق أفضل نتائج ممكنة و من هذه المتطلبات الوقت و الموارد.

10_ ضرورة قياس أثر التنمية المهنية على الموظفين ، فالتركيز على النتائج التنمية المهنية و إنتقال أثرها على الموظفين من الأمور الأساسية التي يجب التركيز عليها من طرف المنظمات.

خامسا: أهمية التنمية المهنية الالكترونية

مع متطلبات العصر الحالي اصبح لزاما تنمية الموارد البشرية تنمية الكترونية، فهي اسلوب مفضل لدى الفرد والمؤسسة نظرا لأهميتها وتتجلى فيما يلي: (رشيد السيد ، 2012 بتصرف)

- القدرة على استعاب أكبر عدد من العمال بأقل وقت وأقل تكلفة ؛
- توفر التنمية المهنية الالكترونية فرص النمو الذاتي ، والاعتماد على النفس وتطوير الذات؛
- التغلب على حدود المكان والزمان؛
- التنمية المهنية الالكترونية فرصة لتقييم المورد البشري؛
- التنوع في برامج التدريب والتكوين والتطوير المقدمة.

فالتنمية المهنية الالكترونية تتغلب على العديد من المشكلات وسلبيات التنمية المهنية القديمة، كما أنها تمثل ضرورة ملحة للاستفادة من تطبيقات التعليم الالكتروني،

سادسا: الاساليب المهنية الالكترونية

تتمثل في الاساليب والوسائل التي يتبعها الفرد في سبيل تنميته مهنيا حيث نجد اربع انواع للتنمية وهي:

1- التدريب القائم على الحاسب من خلال الشبكة: (رشيد السيد ، 2012 بتصرف)

ويعتمد هدا التدريب الفردي على الممارسة.

2- النظم الالكترونية لدعم الأداء من خلال الشبكة:

هو الاسلوب الذي يوفر وقت الحاجة اليه.

3- التدريب غير المتزامن:

يعتمد على التدريب الجماعي على الشبكة في غير الوقت الحقيقي

4- التدريب المتزامن:

يعتمد على التدريب الجماعي على الشبكة في الوقت الحقيقي من خلال المؤتمرات والفيديوهات...الخ

كما نجد ان التنمية المهنية الالكترونية لها عدة ادوات لتطبيقها والوصل لها ومن اهم هده الادوات نجد :

1. شبكة الانترنت، فهي وسلة للبحث سريعة الاتصالات تصل المعلومة بسهولة.
2. الشبكات الاجتماعية وهي وسائل شائعة الاستعمال مثل الفيسبوك، فتمد الفرد بما هو جديد في مجال تخصصه.
3. المؤتمرات الالكترونية: التواصل المباشر بين العمال ورؤسائهم في التدريب والتكوين مثل قوقل ميثمن فيديوهات. تقنية الزوم...الخ

سابعا: التنمية المهنية الالكترونية، الايجابيات والسلبيات على المورد البشري

هناك العديد من الايجابيات والمزايا التي تميز التنمية المهنية الإلكترونية نجد منها:

- وصول المعلومة الى عدد كبير من الموارد البشرية، وتسهيل عملية الاتصال؛
- يعتبر التدريب الالكتروني من اهم اساليبها، والذي يصب في صالح المورد البشري وصالح المؤسسة؛
- التنمية المهنية الالكترونية تقلل من الجهد والوقت والتكلفة؛
- المرونة في التحكم في الوقت وحرية اختيار الوقت المناسب؛
- اتاحة الفرصة للمورد البشري للتواصل والتحاور مع عدة اعضاء في مجال العمل؛
- تسمح التنمية المهنية الالكترونية الى مراعاة الظروف الفردية والوصول الى الابداع والابتكار؛
- الوصول الى مستويات من الراحة المهنية للمورد البشري.

خاتمة:

من اجل الوصول أعلى مستويات النجاح من أهداف واضحة بالمنظمات وتطور موردها البشري باعتباره اللبنة الاساسية لها، لابد على منظمات اليوم وفي عصر العولمة والتكنولوجيا اتباع برامج تنموية للتنمية المهنية الإلكترونية ودلك من اجل الوصول وتحقيق:

-اكساب مهارات علمية مستحدثة ومهنية للمورد البشري من اجل رفع مستوى الأداء في ميدان عمله؛

-زيادة قدرة الفرد على التفكير المبدع لما يمكنه من التكيف مع عمله من ناحية مواجهة مشكلاته والتغلب عليها من ناحية أخرى؛

-التفكير الايجابي نحو العمل والوصول الى الابداع التنظيمي؛

-زيادة الاستقرار التنظيمي، وترسيخ روح الولاء للمؤسسة، والوصول الى العقد النفسي للمورد والمنظمة؛

-كسب الوقت والتقليل من الجهد؛

-تنمية وتطوير وساعدة المورد البشري في تحقيق ذاته المهنية من خلال تكنولوجيا جديدة ؛

-توظيف التكنولوجيا الحديثة في شتى مجالات العمل وفي كل مستويات الهرم الوظيفي؛

-الوصول الى دافعية انجاز مهنية الكترونية.

في ضوء ما تم عرضه في الدراسة الحالية تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات والمقترحات وهي كما يأتي:

- توصي بضرورة تعزيز مجال التطور التكنولوجي وتدعيمه باليات أخرى كالتعليم التنظيمي والتدريب من خلال دورات تكوينه لكل مستويات التنظيم؛

-إجراء دراسات حول التنمية المهنية الالكترونية وعلاقتها بالمتغيرات التنظيمية والشخصية، في بيئات متنوعة، لتحديد أبعادها بدقة.، والتوسع في الجانب النظري والمقاربات للتنمية المهنية الالكترونية؛

-العمل على وضع برامج وخطط من شأنها أن ضبط القوانين الداخلية للمؤسسات والتحكم في قاعدة المعلومات والبيانات الرقمية بدقة أكثر.

المراجع:

1. أحمد الخطيب، عبد الله زمل العنري.(2008). تصميم البرامج التربية للقيادات التربوية، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
2. الشريف عمر أحمد أبو هاشم وآخرون. (2013). الإدارة الإلكترونية. ط1. عمان. دار المناهج للنشر والتوزيع.
3. أمال أحمد علي العجوز ،دور المدير في التنمية المهنية للمعلمين بوحدات التدريب و الجودة بمدارس التعليم الأساسي بمحافظة المنوفية دراسة ميدانية ،مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير ، جامعة مدينة السادات
4. جمال الدين محمد المرسي. (2003)، الإدارة الاستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
5. راتب علامة السعود و اخرون.(2016). التنمية المهنية للقيادات الإدارية التربوية اتجاهات معاصرة، ط 1، دار الصفاء، الأردن.
6. رشد أحمد عبد اللطيف.(2007). تنمية المنظمات الاجتماعات مدخل مهنى لطريقة التنظيم المجتمع، ط1، دار الوفاء الدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية ، مصر.
7. رشيدة السيد احمد الطاهر واخرون.(2012). جودة التعليم الالكتروني رؤية معاصرة، دار الجامعة الجديدة، مصر.
8. صلاح الدين محمد عبد الباقي.(2000). إدارة موارد بشرية من الناحية العلمية والعملية دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، مصر.
9. طلعت ابراهيم لطفي. (2007). علم الاجتماع الصناعي. القاهرة. دار غريب
10. علي عباس. (2008)، إدارة الموارد البشرية الدولية، ط1، دار الاثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
11. كامل محمد محمد عويضة.(1996).علم النفس الصناعي، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان.
12. .محمد قاسم القريوتي.(1990). إدارة الأفراد المرشد العلمي في تطبيق الأساليب العلمية في إدارة شؤون العاملين في القطاعين العام والخاص ، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن،.
13. العقيد محمد برعي(1986) التخطيط للتدريب في مجال التنمية، ط1، مكتبة القاهرة الحديثة.
14. عبد العزيز الحر(2010). التنمية المهنية ، ط3 ، مكتب التربية لدول الخليج ،المملكة العربية السعودية
15. علي يونس ميا وآخرون. (2009).قياس أثر التدريب في داء العاملين «دراسة ميدانية على مديرية الترقية بمحافظة البريمي في سلطنة عمان «، مجلة جامعة تشيرين للبحوث والدراسات العلمية سوريا المجلد 31، العدد1.

The Impact of Globalisation on Sustainable Development

بوغراف حنان،

[1] جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف– (الجزائر)،

bougherrafe-hanane@univ-eltarf.dz

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى كشف التأثير الذي خلفته العولمة على عملية التنمية المستدامة التي تعتبر من أهم القضايا العالمية المهمة التي يسعى دول العالم إلى تحقيقها، ففي ظل العولمة التي خلفت العديد من التغيرات التي مست العديد من جوانب الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية، ساعد من جعل التنمية المستدامة و البيئة بعدا عالميا و هدفا مشتركا.

العولمة سلاح ذو حدين، فرغم التأثيرات الايجابية للعولمة على عملية التنمية المستدامة إلا أنه لا يمكن إنكار أو إخفاء التأثير السلبي لها في جميع المجالات سواء في الجانب الاقتصادي، أو الجانب الاجتماعي و الثقافي، أو الجانب السياسي، أو الجانب البيئي.

الكلمات المفتاحية:.العولمة؛ التنمية المستدامة؛ التأثير

Abstract The aim of this research paper is to uncover the impact of globalization on the process of sustainable development, which is one of the most important global issues sought by the nations of the world. Globalization has brought many changes that have affected various aspects of social, political, economic and cultural life, thus it helped to make sustainable development and the environment a global dimension and a common objective

Globalization is a double-edged sword. Despite its positive effects on the of sustainable development, its negative impact in all areas can not be denied or obscured either on the economic, social and cultural, political or environmental aspect

Key words: Globalisation; Sustainable development; Impact

مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة تنمية تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها الخاصة، و لتحقيقها على أرض الواقع بادرت الدول بعقد عدة مؤتمرات عالمية من طرف رعاية الأمم المتحدة هدفها حماية البيئة و النهوض بالتنمية المستدامة.

لقد كان للعولمة دور كبير في منح التنمية المستدامة و حماية البيئة بعدا عالميا وهدفا مشتركا، لكن هذا لم يمنع من أن تخلف العولمة آثارها في تحقيق العملية التنموية، حيث تركت التأثير الإيجابي و السلبي في ذلك.

و بالتالي حاولنا من هذه الورقة البحثية الكشف عن أهم التأثيرات الإيجابية و السلبية للعولمة على عملية التنمية المستدامة و التي مست جميع جوانب الحياة: الاقتصادية، و الاجتماعية، و الثقافية، و السياسية، و البيئية.

أولا: تحديد المفاهيم:

1- تحديد مفهوم العولمة:

لقد تعددت الكتابات حول العولمة، فانجر عنها العديد من التعريفات المختلفة و المتباينة لكن تشترك في العديد من النقاط التي يتفقون عليها، و سنحاول عرض أهم التعريفات المختلفة التي تبين أهم مجالات و جوانب العولمة على الحياة العامة .

تعرف العولمة على أنها " بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، و تتمثل هذه الظواهر تحرير الأسواق و رفع القيود عنها، و خصخصة الأصول، و ترجع وظائف الدولة (خاصة ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية) و انتشار التقنية، و توزيع الانتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر) و تكامل أسواق رأس المال. (ديب كمال،2015، ص11)

كما يرى أيضا **جيمس روزنو** على أنها" العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد و السياسة و الثقافة و الإيديولوجيات و تشمل: إعادة الإنتاج، و تداخل الصناعات عبر الحدود و انتشار أسواق التمويل، و تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة و المجموعات المقيمة".(عجاج قاسم،د.ت، ص271)

يفهم من التعريف الأول أن العولمة هي مجموعة من الظواهر الاقتصادية المرتبطة ببعضها البعض، أما التعريف الثاني فهو في نفس سياق التعريف الأول إلا أن هذه الظواهر الاقتصادية لها ارتباط وثيق بالمجال السياسي و الثقافي والإيديولوجي للمجتمعات.

تعتبر كذلك العولمة شكل جديد من أشكال النشاط، تم فيه الانتقال الى مفهوم ما بعد المجتمع الصناعي، هذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية.(الرواشدة علاء زهير،2007،ص19)

في نفس السياق تقريبا، تعرف على أنها " ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة و السرعة في عملية انتشار المعلومات و المكتسبات التقنية و العلمية للحضارة بتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة و بالتالي لهوامشها أيضا". (عجاج قاسم،د,ت، ص272)

يفهم أيضا من التعريفين السابقين على أن العولمة ثورة تكنولوجية و اجتماعية .

كما يرى أنتوني غيدنز على أن علماء الاجتماع مصطلح العولمة على أنها " تلك العمليات التي تضفي الزخم و الكثافة على العلاقات الاجتماعية المتبادلة المتداخلة، و قد عدت العولمة ظاهرة اجتماعية بالغة الاتساع و عظيمة الأثر في منطوياتها و تداعياتها. و العولمة لا تقتصر على تطور و تنامي الشبكات و النظم الاجتماعية و الاقتصادية بمنأى عن اهتماماتنا المباشرة، إنها في الوقت نفسه ظاهرة محلية تؤثر فينا جميعا في حياتنا اليومية. (غدنز أنتوني،2005،ص116)

إن العولمة قد أخذت تغير هيئة العالم في أنظارنا، مثلما أخذت تغير نظرتنا الى العالم، و عندما ننظر نظرة عالمية أو عولمية، فإننا نغدو أكثر إدراكا لحلقات الوصل بيننا و بين البشر في مجتمعات أخرى، كما يتزايد وعينا للمشكلات التي يواجهها العالم في مطلع الألفية الثالثة، فالمنظور العولمي يفتح أعيننا على أن ارتباطنا المتزايد ببقية العالم يعني أن لأفعالنا أثرا في الآخرين مثلما أن لأفعال الآخرين أثرا علينا. وحيث إن العولمة تمثل منظومة من السيرورات التي لا يمكن التكهن بها أو التحكم فيها، فإنها تطرح مخاطر و تحديات جديدة قد تترك آثارها فينا جميعا.(غدنز أنتوني،2005، ص117)

ومن هذا المنطلق سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تبيان آثار العولمة على التنمية المستدامة.

2- تحديد مفهوم التنمية المستدامة:

2-1 تعريف التنمية:

إن أول ظهور لمفهوم التنمية كان في علم الاقتصاد حيث عرفها الدكتور الكردي على أنها " هدف عام و شامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع و تتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية و الوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، و تعتمد هذه العملية على التحكم في نوعية و حجم الموارد المادية و البشرية للوصول إلى أقصى استغلال ممكن بهدف تحقيق الرفاهية المنشودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع.(http://blog.amin.org)

و من الباحثين من يرى أن التنمية هي: (أبوزنط ماجدة،2005، ص71، 72)

-التنمية كرديف للنمو الاقتصادي: امتدت هذه المرحلة تقريبا منذ نهاية الحرب الثانية و حتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، و كانت التنمية في هذه المرحلة تقاس بمؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، و يستخدم هذا المؤشر في الوقت نفسه مقياسا لمدى النمو الاقتصادي المتحقق.

-التنمية بالمعنى النمو و التوزيع: ركزت التنمية في هذه المرحلة التي غطت الفترة من منتصف الستينات و حتى مطلع العقد السابع من القرن العشرين، على مشكلات الفقر و البطالة و اللامساواة. و ذلك لأن مفهوم التنمية لم يعد يعني في هذه المرحلة كيفية النمو الاقتصادي، و إنما أيضا كيفية توزيع هذا النمو على السكان و المناطق داخل الدولة الواحدة، و استخدم في سبيل ذلك مؤشرات جديدة في قياس التنمية إلى جانب متوسط الفرد من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

-التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة/ المتكاملة: امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين، و ظهر في هذه المرحلة مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب حياة المجتمع. و تصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين و ليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، و كانت هذه التنمية تقاس باستخدام المؤشرات الآنف ذكرها في المراحل السابقة إلى جانب مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتغذية و الصحة و السكن و التعليم.

2-2 تعريف التنمية المستدامة:

تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، و ذلك راجع إلى تباين مفهومها من بلد إلى آخر، و كإشارة فقد ظهر أول مرة هذا المفهوم في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية عام 1987، و عرفت هذه التنمية في هذا التقرير على أنها" تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم. (محمد كامل عارف، 1989، ص83)

أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار و تمتلك عوامل الاستمرار و التواصل، و هي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية، أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تنهض بالأرض و مواردها، و تنهض بالموارد البشرية و تقوم بها، فهي تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني و حق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية. (الهيتي نوزاد عبد الرحمان، 2006، ص103، 104)

و لتوضيح أكثر مفهوم التنمية المستدامة، سوف نعرض أهم القضايا التي تتطرق لها التنمية المستدامة كما يلي: (الهيتي نوزاد عبد الرحمان، 2006، ص104)

-أن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة و لسنوات معدودات بل للبشرية جمعاء و على امتداد المستقبل البعيد.

-أن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها.

-أن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد.

-أن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا و ثقافيا، و من ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

من خلال التعريفات السابقة للتنمية المستدامة نستنتج أن أهم هدف تسعى إليه هو توفير الحاجيات الأساسية للأفراد كالغذاء و الملبس و المسكن و العمل، لكن في الواقع هذا مفهوم التنمية المستدامة لا ينطبق على عدد كبير من شعوب البلدان النامية لأنها مازالت تفتقر إلى مثل هذه الحاجات الضرورية للحياة.

لا يمكن إستدامة مستويات الحياة التي تذهب إلى أبعد من الحد الأدنى الضروري من دون أن تأخذ أنماط الاستهلاك بعين الاعتبار الاستدامة بعيدة المدى، و مع ذلك فإن كثيرا من يعيش في مستوى أعلى من قدرات البيئة العالمية، على سبيل المثال: فإن أنماط استهلاكه للطاقة و الحاجات التي نستشعرها تتحدد اجتماعيا و ثقافيا، لذلك تتطلب التنمية المستدامة نشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع الجميع الى تحقيقها بشكل معقول. (الهيتي سهير ابراهيم حاجم،2014، 92)

ثالثا:أسباب ظهور العولمة:

ارتبط ظهور العولمة بالتطور السياسي والصناعي والتجاري والاقتصادي والسياسي والثقافي والتكنولوجي صحيح أن العولمة جاءت تراكمية لكنها برزت واكتملت كمفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وما رافق نهاية هذه الحرب من أحداث لعل من أهمها:(https://www.ahewar.org)

– تراجع كبير في الحركات والتوجهات القومية التي تدعو لعنصرية او انغلاق الدولة على نفسها بعدما عاناه العالم من هذه التوجهات وسلوك الدول طريقة التوحد والعمل الجماعي المشترك للوقوف بوجهها و التصدي لها.

– اعتماد الدول على بعضها البعض في اعادة البناء والتعاون فيما بينها ونتج عنه ظهور الاتفاقية العالمية للتعرفة الجمركية جات في اوروبا 1947م ، ذات الوقت ساعدت الولايات المتحدة الكثير من دول أوروبا على النهوض من جديد.

– قفزة صناعية وتكنولوجية شهدها العالم في مختلف الأصعدة والمجالات، وتحسن مستوى الدخل للفرد في كثير من دول العالم، وما تبعه من توسع كبير في الحركة التجارية بين الدول سواء الصناعية بعضها مع بعض أو الدول المصنعة والدول المستهلكة، أو الدول المنتجة للسلع والدول المنتجة للمواد الخام و الأولية .

– ثورة التواصل والاتصالات بين الأفراد والدول، سهولة وسرعة حركة النقل الجوي والبحري والبري، ثورة عالم الاتصالات السلكية واللاسلكية والأنترنت، مما جعل العالم فعلا قرية صغيرة، ما يحدث في أي بقعة على الأرض ينتقل خلال ثواني او دقائق إلى كل مكان وما عاد أي مكان معزولا والكل مترابط وما يحصل في بقعة بعيدة عنك قد يكون له تأثير عليك بشكل من الأشكال.

كل ذلك نما وازداد ووصل ذروته بعد انهيار المعسكر الشرقي والاتحاد السوفيتي 1991م فما عاد وجود لقوى معارضة او معرقلة وكابحة للعولمة التي نشأت وترعرعت في أحضان الرأسمالية والليبرالية الغربية و خاضعة لشروطها ومحددة بحدودها.

رابعا:مظاهر العولمة:

لقد تم الإشارة في تعريفات العولمة على أنها ثورة مست جميع جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية، و لتأكيد ما تم عرضه سوف نحاول الكشف عن أهم المظاهر التي أحدثتها العولمة في جميع الميادين كما يلي:(حموم فريدة، 2018، ص256، 257)

1- **المظهر الاقتصادي:** يتجلى ذلك من خلال تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول و حرية حركية الأموال و الخدمات، الاستثمار الأجنبي، و تحرير الأسواق، التبادل الحر للسلع و الخدمات و سياسة المنافسة و العرض و الطلب.

2- **المظهر السياسي:** يظهر ذلك من خلال تراجع العديد من الأنظمة التسلطية و انتشار حركية التحول الديمقراطي و التوجه نحو قبول و تبني الديمقراطية و التعددية السياسية، و كذا تزايد عدد المنظمات غير الحكومية و تزايد دور المجتمع المدني، فهي آليات لنشر و تعميم أسس مفاهيم الديمقراطية الليبرالية.

3- **المظهر التكنولوجي:** و المتمثل في الثورة المعلوماتية و التقدم التكنولوجي و الرقمي المتسارع و سرعة البث و وصول المعلومة مع تزايد قوة وسائل الإعلام بمختلف دعائمها الورقية و السمعية البصرية و الإلكترونية . و يعد هذا المظهر المساهم الكبير في انتشار و سرعة المظاهر أو الجوانب الأخرى للعولمة.

4- **المظهر الثقافي:** يتجسد هذا المظهر بداية في تشكل تصور القيم الموحد للقضايا الكبرى كحقوق الإنسان بما فيها حقوق المرأة و أنماط الاستهلاك (النمط الاستهلاكي الغربي) و يرتبط الكلام عن هذا المظهر بالتصور الذي يقرن العولمة بالهيمنة الغربية و بمحاولتها فرض نمط القيمي على سكان العالم.

خامسا: أهداف العولمة:

بالنسبة لأهداف العولمة فيمكن تحديدها فيما يلي: (https://www.lebarmy.gov.lb)

– العولمة تهدف إلى السيطرة الاقتصادية تحت شعار دعوى أنّها تؤدّي إلى ارتفاع مستوى الحياة للدول, وإلى إقامة توزيع أفضل للاقتصاد. كما تهدف إلى السيطرة الثقافيّة التي تؤدّي إلى تشويه أو تذويب الشخصية الخاصة .

– العولمة تهدف إلى تشجيع عوامل التفتّت والانقسام داخل المجتمعات الأخرى, وإلى إثارة التناقضات العرقيّة والدينيّة والمذهبيّة بين الأقوام داخل المجتمعات. وتؤدّي بهذه المجتمعات إلى حروب وتوتّرات داخليّة تتيح الاستيلاء عليها, والهيمنة عليها وعلى اقتصادها. إنّها تتيح تفتيت البنى الثقافيّة والأخلاقيّة وأنظمة القيم داخل كلّ مجتمع وداخل كلّ حضارة لمصلحة تيّار الحداثة. كما يتجلّى في ما يسمّى الحضارة الأميركيّة والثقافة الأميركيّة ونمط الحياة والعيش الأميركي.

– تؤدّي العولمة إلى هشاشة الدولة تجاه الخارج فلا تعود متماسكة أمام القوى العظمى التي تسيطر على تيّارات العولمة في الاقتصاد وفي الثقافة وفي السياسة وفي الإعلام.

– إنّ فسح المجال للعولمة في مجال الاقتصاد يؤدّي إلى إفساح المجال لسيطرة الشركات العملاقة متعدّدة الجنسيّات والتي لا تعترف بالدول ولا بالحدود ولا بالشعوب ولا بالأخلاق. بل تؤدّي إلى تدمير القيم الأخلاقيّة التي يجب أن تحكم الاقتصاد والتنمية والعلم. وقد تسخّر كلّ ذلك لزيادة الأرباح. .

– إنّ العولمة بالنّسبة إلى العالم الثالث أو معظم العالم تعني التلقّي والاستتباع. تعني أن يكون دور الآخرين هو الخضوع. أن يكون موقعهم موقع تلقّي التعليمات, وتلقّي صيغ الحياة والعيش. والاستتباع في المجال الاقتصادي والسياسي, بدل الحوار وبدل الاشتراك في صناعة صيغ الحياة و صيغ المجتمع .

– تهدف العولمة إلى تدمير قوى المناعة التي تجعل من دول العالم الثالث قوّة منافسة على مستوى المستقبل في المجال الحضاري, بكلّ ما يعنيه ذلك من علوم وثقافة وتكييف. أو إخضاع هذه الشعوب وإخضاع هذه الأمم لأجل أن تكون سوقاً لاستهلاك المواد المصنّعة ومصدّراً للمواد الخام و مصدرا للأيدي العاملة الرخيصة.

سادسا: أبعاد التنمية المستدامة:

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد رئيسية، تتداخل و تتقاطع مع بعضها البعض من أجل تحقيق هدف واحد رئيسي هو توفير الرفاهية الانسانية. و هذه الأبعاد هي: البعد الاقتصادي– البعد الاجتماعي– البعد البيئي– البعد التكنولوجي، سنحاول شرحها كما يلي:

1– البعد الاقتصادي: تتطلب التنمية المستدامة ترشيد المناهج الاقتصادية من خلال:

- **حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية**: نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية.
- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية**: تتلخص التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية و ذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة و إحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، و لا بد من التأكد من هذه العملية و عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. (طراف عامر و حسنين حياة،2012، ص106)
- **الحد من التفاوت في الدخل**: تهدف التنمية المستدامة إلى تقليل الفوارق و التفاوت في توزيع الدخول بين الأغنياء و الفقراء. و إن هذا الهدف يتطلب العمل على أن توجه السياسات الاقتصادية و الاجتماعية في البلدان النامية إلى استثمار الموارد المتاحة فيها و العدالة في التوزيع بين الجميع لضمان حقوقهم من تلك الموارد على شكل استثمارات و سلع و خدمات، و يمكن الحد من التفاوت في الدخل عن طريق السياسات الهيكلية من قبل الحكومات في مجال أسواق التعليم و العمل و المنتج عن طريق التأثير في معدل التوظيف و الحد من تشتت الأرباح لمن يملكون وظيفة عن طريق زيادة الحد الأدنى من الأجور و زيادة مستوى حماية العمالة، و إصلاح سوق العمل. (اسماعيل معتصم محمد، 2015، ص54)

2- البعد الاجتماعي: تتمثل فكرة التنمية المستدامة في مجال البعد الاجتماعي في رفض الفقر و البطالة و التمييز، و التفاوت البالغ بين الأغنياء و الفقراء، و يعتبر العدل الاجتماعي أساس التنمية و يقتضي ذلك عدة أمور ينبغي أن يجد المجتمع وسيلة إليها:

- ضبط الزيادة السكانية، فالزيادة السكانية في العالم في ارتفاع مستمر و هي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة و أغلب الزيادة في دول العالم الثالث.

- العدالة الاجتماعية و التي تتضمن العدالة ما بين الجيل الواحد و الأخذ بيد الفئات المستضعفة، و العدالة بين الأجيال .

- أن فكرة التنمية البشرية وسعت معنى التعليم و مراميه، في كل عام يصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا عن التنمية البشرية التي تقاس بمعايير تنموية و اقتصادية و اجتماعية، ويصنف التقرير دول العالم درجات حسب نجاحها في تحقيق التنمية البشرية.

- من الركائز الجوهرية لنجاح التنمية المستدامة المشاركة الشعبية أو المجتمعية الفاعلة في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية الوطنية، و تعتمد هذه المشاركة على القبول الاجتماعي و هي جوهر الديمقراطية.

- تستكمل الوسائل الاجتماعية بضبط السلوك الاستهلاكي للبشر، و قبول حدود رشيدة من خلال الحد من إسراف والتبذير و تحقيق الاكتفاء، فالأوضاع الحالية و الخاصة بالمجتمعات الغنية، أقرب إلى حدود الإسراف غير الرشيد، حيث الزيادة في قدرة الاستهلاك وما يتبعها من زيادة في كمية المخلفات .(طراف عامر و حسنين حياة، 2012، ص109)

3- البعد البيئي: تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية و الوقود ابتداء من حماية التغيرات في استخدام الأراضي، و حماية مصايد الأسماك و يعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة و القادمة مع الحفاظ على البيئة و حمايتها من التلوث و تمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع مرور الزمن، و إن هذا البعد يتضمن:

- **المحافظة على الموارد المائية** من خلال تقليل الهدر و إنشاء السدود لتخزين المياه و المحافظة على المياه الجوفية، تحسين شبكات المياه و الصرف الصحي، و تحسين نوعية مياه الشرب.

- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري** و تعني عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية فالإشعاعات المختلفة و المخلفات النووية و الكيماوية تؤدي إلى حدوث آثار سلبية و تغيرات مناخية تؤثر على الحياة في الكرة الأرضية. (اسماعيل معتصم محمد، 2015، ص57، 58)

4- البعد التكنولوجي: و تعني التنمية المستدامة التحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكثر كفاءة تقلّص من استهلاك الطاقة و غيرها من الموارد الطبيعية الى أدنى حد، و ينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، و تعيد تدوير النفايات داخليا، و تعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها، و في بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي

المحافظة عليها. غير أن التكنولوجيات المستخدمة في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة و أكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. و التعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية و التكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة. (اسماعيل معتصم محمد، 2015، ص58،59)

سابعا: تأثير العولمة على عملية التنمية المستدامة:

لقد أصبح تيار العولمة بمختلف أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والإعلامية، من التيارات التي تشغل مساحات هامة وشاسعة في الفكر الإنساني، لما لهذا التيار من تأثير عميق على مجمل أوجه الحياة. من هذا المنطلق سجلت العولمة عدة تأثيرات سلبية و ايجابية على الحياة الاجتماعية بصفة عامة و على عملية التنمية المستدامة بصفة خاصة، مما دفع إلى انقسام الباحثين في مختلف تخصصاتهم إلى مؤيدين ينادون بحتمية العولمة نتيجة التطور الهائل الذي وصلت إليه أغلب المجتمعات، و بين معارضين رافضين لها نتيجة التأثيرات السلبية التي خلفتها، في هذا الصدد سوف نحاول الكشف عن أهم هذه التأثيرات كما يلي:

1- التأثيرات الايجابية على عملية التنمية المستدامة:

1-1 الجانب الاقتصادي:

- طرح "العولمة الاقتصادية" على نطاق واسع بعد تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات، وتأسيس المنظمة العالمية للتجارة مع ما يتضمن كل ذلك من تعزيز فرص القوة الاقتصادية للدول الكبرى. بتعبير آخر، قد يتفاعل الخلل الموجود في النظام الاقتصادي الدولي إذا ما تركّز الغنى والفقر في مناطق ودول محددة من العالم . (https://www.lebarmy.gov.lb)

- تحفز الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادها لمواجهة التحديات التي تفرزها، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، و رفع كفاءة توظيف و استخدام الموارد عالميا، و زيادة فرص العمل المتاحة، و تعميق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة، و رفع معدلات النمو الاقتصادي إضافة لفتح فرص أكبر للاستثمار، و اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجالات الغاز و المشتقات البيتروكيماوية و الخدمات كالسياحة و النقل. (عبد العزيز أحمد و آخرون، 2011، 75)

2-1 إمكانية خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة بمشاركة رأسمال أجنبي، ومن ثم زيادة قدرة السلطات النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية، و هي الاحتياطات غالبا ما تكون قد استنزفت في خدمة أعباء الديون الخارجية. (الحامد نور الدين، 2003، ص31)

3-1 الجانب الاجتماعي و الثقافي:

- دخول العالم ثورة هائلة في ميدان المعلومات والاتصالات. فلا أسرار مطوية على الشعوب والدول، والدور التقليدي السيادي للدولة في تراجع طالما أن الأقمار الصناعية وشبكة المعلومات والاتصالات

المستندة إلى التقنية الحديثة قادرة على اختراق الحدود والجماعات والمجتمعات والتأثير فيها على كافة المستويات بما فيها المستويين الثقافي والحضاري. (https://www.lebarmy.gov.lb)

– حدوث نوع من التكتل بين قوى اجتماعية ذات طابع كوني لها مطالب و أفكار خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الحياة على المستوى الكوني و فيما يتعلق بحماية الحقوق و الحريات الإنسانية، و قد عبرت هذه القوى عن نفسها مؤسسيا من خلال الجمعيات الأهلية غير الحكومية التي ازداد نشاطها داخل كل دولة بدليل أن المؤتمرات الهامة التي نظمتها الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين لمناقشة القضايا الكونية كتلوث البيئة و الانفجار السكاني و المرأة و الفقر، كانت تعقد في ذات الوقت على مستويين المستوى الحكومي الرسمي و المستوى الأهلي غير الحكومي و هو الأمر الذي أعطى الجمعيات قوة معنوية هامة. (أبوعامود محمد سعد، 2008، ص 99)

4-1 الجانب السياسي: أهم التأثيرات الإيجابية التي مست الجانب السياسي تتمثل في ما يلي: (https://www.lebarmy.gov.lb)

– بروز اتجاه عالمي لنزع الأسلحة النووية، والحد من إنتاج وتجارة الأسلحة التقليدية توخياً لسلم دولي أكثر رسوخاً. مع الإشارة إلى أن العوامل المادية التي ما تزال تتحكم بالقرار الدولي، تحد من هذا الاتجاه أو تخفف اندفاعه.

– اندفاع مسيرة الحقوق عالمياً، بتشجيع من الغرب بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وتطور المفاهيم المتعلقة بها على الصعيدين السياسي والقانوني. مع الإشارة إلى أن المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية والخصوصية الحضارية للأمم والشعوب ما يزالان يحدان من عالمية حقوق الإنسان ومن الجهود الغربية في هذا المجال.

– تطور مفهوم الأمن ليشمل الأمن البشري، الذي يعني أن يمارس الناس خياراتهم بحرية وأمان على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي كافة. والأمن الدولي لا يتحقق أيضاً من خلال الأمن البشري. أما نجاح هذا التوجه العالمي فهو راجع الى إيجاد نسق جديد من التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

5-1 **الجانب البيئي**: من بين التأثيرات الايجابية للعولمة على الجانب البيئي، نذكر منها:

– تزايد الحاجة لتضامن عالمي من أجل حماية البيئة الطبيعية بعد التلوث الصناعي الهائل الذي أصابها، واتجاه الدول والجماعات الإنسانية نحو تكوين منظمات مدنية وحكومية، إقليمية ودولية، في إطار الحفاظ على البيئة. خصوصاً وأن التلوث يؤثر مباشرة في النشاط الزراعي والمياه العذبة والهواء.

– انتشار مصالح "التنمية البشرية المستدامة" في إطار التأكيد على دور الإنسان في التنمية وسيلة وغاية، بالتزامن مع تطور الاهتمامات العالمية بالبيئة وانعكاس هذا الانتشار على القانون الدولي من حيث السعي

لتطوير مضمونه كي يتلاءم مع الحاجات التنموية والبيئية .((https://www.lebarmy.gov.lb

– كما أدى اتساع نطاق التلوث البيئي، و تهديده للتوازن البيئي و للوجود البشري، إلى تشكل في الدول المتقدمة أحزاب سياسية متخصصة في حماية البيئة و هي الأحزاب المعروفة باسم " الخضر Les verts" كما ظهرت و تأسست عدة مراكز بحث متخصصة في الدراسات البيئية قصد إيجاد حلول ناجعة لمعالجة الآثار السلبية لظاهرة تلوث البيئة. (بوقزولة كريمة،2020، ص349)

– إن الوعي المتزايد بأهمية حماية البيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة يمثل أحد الدعائم الأساسية لدفع جميع الدول على اختلاف قوتها الاقتصادية إلى استحداث هيآت و وزارات تهتم بالجانب البيئي و تحاول قدر الإمكان في إحداث توازن بين النشاطات المختلفة و مستلزمات حماية البيئة.(بوقزولة كريمة،2020، ص349)

2– التأثيرات السلبية على عملية التنمية المستدامة:

العولمة عملة ذات حدين، فرغم آثارها الايجابية على التنمية المستدامة إلا أنه هناك عدة آثار أخرى سلبية، يمكن إيجازها فيما يلي:

2–1 الجانب الاقتصادي:

– تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية و تزايد سطوة المؤسسات الاقتصادية العالمية من خلال الشركات الكبرى و المؤسسات الدولية.

– تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات، كان من شأن تنامي قوة الشركات متعددة الجنسيات أن تضاءلت في موجهتها قوة دول العالم الثالث التي باتت تمثل مصدر نهب لهذه الشركات و لعل أبرز مظاهر استغلال الشركات متعددة الجنسيات لدول العالم الثالث، استغلال العمالة المحلية و التهرب الضريبي و استغلال مظاهر الفساد خاصة السياسية لتحقيق مصالحها و لو على حساب المصالح العامة لهذه الدول.(عبد العزيز أحمد و آخرون، 2011، ص 130)

– قانون السوق لا ينتج انتظاماً وشفافية كما يُشاع, واليد الخفيّة لا تدير لعبة إقتصاديّة تلقائيّة أو عفويّة. فالعولمة تعتمد على بنى تدخل سلطوي خارجي تعمل على المستوى العالمي (مثل مجلس إدارة جماعة G7) ومعايير إعادة الهيكلة البنيوية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والتي لا تترك هامشاً واسعاً لسيادة الدول وحريّتها في إدارة اقتصادياتها. وهكذا, فإنّ الليبراليّة المعولمة ليست رديفاً للحريّة ولا نتاجاً للعبة عفويّة آليّة. إنّها في بعض الأحيان أقرب ما تكون لتلك الإدارة الموجهة لاقتصاد صار موجها أكثر منه تلقائيا. (https://www.lebarmy.gov.lb)

– إذا كانت الثروة ستتجمّع أكثر فأكثر في أيدي قلّة من الناس, وإذا كانت معدّلات البطالة ستقفز في شكل هائل, وإذا كانت القوّة الشرائيّة لأولئك العاطلين عن العمل ستنخفض تبعاً لعدم توافر فرص العمل,

معنى ذلك أنّ الإنتاج سيتدهور هو أيضاً وبأنّ الركود الاقتصادي أو الأزمات الاقتصادية ستتوالى باستمرار.(https://www.lebarmy.gov.lb)

2-2 الجانب الاجتماعي و الثقافي:

– ازدياد هائل في معدّلات البطالة وتاليها رمي الناس في الشوارع, وانخفاض الأجور أي تدهور مستوى المعيشة وتقلّص الخدمات الاجتماعية التي تقدّمها الدولة، أي نهاية مفهوم دولة الرعاية الاجتماعية وابتعاد الحكومات عن التدخّل في النشاط الاقتصادي وحصر دورها في حراسة النظام وأخيراً تعميق الهوّة بين الفقراء والأثرياء الذين يتحكّمون بمصير الدول.(https://www.lebarmy.gov.lb)

– تهميش الهوية و الثقافة الوطنية: تعمل العولمة على تهميش الهوية و تدمير و تحطيم الثقافة الوطنية و ذلك بسبب محاولتها تحطيم و تدمير كل القوى الممكن أن تقف في وجهها، و في ظل سقوط التجربة الاشتراكية التي كانت تقف كجدار في طريق انتشارها كان لا بد من اختراع عدو جديد من أجل تسخير القوى الامبريالية لمحاربته و إفساح الطريق أمام مشروعها فكان لا بد من تحويل الصراع نحو الثقافات الوطنية و الإيديولوجيات الدينية التي كانت السبب الرئيسي لتطور المجتمعات ماضيا و من أهمها الثقافة العربية و الإيديولوجية الإسلامية، كل ذلك من أجل الوصول بقوى العولمة للهدف الاقتصادي المنشود الذي لا يتحقق بإيديولوجيات و هويات قوية تستطيع التأسيس لقوى ذات أخلاقيات رافضة لظاهرة العولمة. (الرفاعي عبد الهادي و آخرون، 2005، ص203)

– أنّ العولمة تقوم على اجتياح للثقافات الأخرى ومحوها محواً كاملاً. وإذا كان لهذه الثقافات من بقاء فسيكون بقاءً فولكلوريّاً لمجرّد الاستمتاع وليس لتنمية وإخصاب الذات الإنسانيّة. إنّ سيطرة القوى الكبرى والغالبة، إلى جانب السيطرة الاقتصادية والسياسيّة تمارس السيطرة الثقافيّة وتستخدم كلّ تنوّع ثقافي في سبيل التنكيل بالآخرين وإرهابهم لأجل استتباعهم ثقافيّاً . (https://www.lebarmy.gov.lb)

– تكريس الفقر و التخلف، إن نمو العولمة أدى إلى الفقر و إلى انقسام المجتمع على فئتين أغنياء و فقراء إذ لا وجود للطبقة الوسطى، و إن إجراءات الإصلاحات الاقتصادية المتوافقة مع تطبيقات العولمة، تقضي إلى استقطاب اجتماعي يؤدي إلى سوء توزيع الدخل و الثروة، و تضاعف حدة عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، و هذا يؤثر سلبا في التوافق الاجتماعي و يعمل على تمزيق الكيانات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة. (طارش عبد الرضا أسعد،د.ت، ص 107)

2-3 الجانب السياسي: تتعدد الآثار السلبية للعولمة على الجانب السياسي، لكن سنحاول حصرها في أهم عامل كالآتي:

إضعاف سلطة الدولة الوطنية أو إلغاء دورها و تقليل فعاليتها، ما يستهدف تفتيت وحدة إثارة النعرات الطائفية و إثارة الفتن داخل الدولة الواحدة كما حدث في السودان، كذلك إضعاف دور الأحزاب السياسية في التأثير في الحياة السياسية في كثير من دول العالم خاصة الدول النامية في الوقت الذي بدأت

فيه المنظمات غير الحكومية و الجمعيات الأهلية تمارس دورا متزايدا في الحياة السياسية.(الرواشدة علا زهير،2007، ص 89، 90)

4-2 الجانب البيئي: يمكن حصر أهم التأثيرات السلبية للعولمة على الجانب البيئي حسب ما ذكرته الدكتورة بوقزولة كريمة كما يلي: (بوقزولة كريمة،2020، ص 352، 353)

– دور الشركات المتعددة الجنسيات في تردي الأوضاع البيئية: فهي تعتبر من أهم التحولات الاقتصادية العالمية القائمة على استنزاف المواد الطبيعية، و خاصة موارد الدول النامية، و ما يزيد من خطورة هذه الشركات على البعد البيئي و على التنمية المستدامة خاصة في الدول النامية هو الهيمنة الاقتصادية لهذه الشركات، فهي قوى عالمية تفوق ميزانيتها ميزانية العديد من دول العالم الثالث، كما أن استثماراتها تتعاظم بشكل كبير مما يؤدي بها عدم مراعاة مواصفات الأمان في عمليات الإنتاج مما يهدد البيئة .

– كما تهدف الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحقيق أربح و لو على حساب الاستدامة البيئية، عبر الممارسات التخريبية و تسويق المنتجات الملوثة البيئية، كما أدت سياسة هذه الشركات لزيادة نسب الفقر و البطالة و تردي أوضاع السكان مما ينعكس سلبا على البيئة و التنمية المستدامة.

– و تساهم هذه الشركات في تدمير الطبيعة كحالة تدمير الغابات البكر في العالم، حيث يشير المتخصصون في مجال حماية البيئة أن الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مجال الخشب تخرب هذه الغابات تخريبا جنونيا، بالإضافة إلى ذلك تبحث التجمعات الزراعية الصناعية الضخمة عن أراض جديدة من أجل توسيع مساحات مستثمراتها، أو تكثيف نشاطاتها في مجال تربية الأبقار، و من أجل هذا الغرض تحرق كل سنة آلاف الهكتارات من الغابات.

خاتمة:

رغم اختلاف مفهومي العولمة و التنمية المستدامة في بعض الأهداف و الاتجاهات إلا أنهما مترابطان ارتباطا وثيقا،ذلك لأن كلا منهما يمس جميع جوانب الحياة: الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية، السياسية، البيئية و التكنولوجية.

و باعتبار العولمة مفهوما ذو حدين، فقد كان لها التأثير الواضح على عملية التنمية المستدامة، الذي يمكن توضيحه من خلال الاستنتاجات التالية:

– ترتبط العولمة بالتنمية المستدامة ارتباطا وثيقا وذلك لاشتراكهما في العديد من جوانب الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و التكنولوجية و الثقافية و الساسية.

– من أهداف العولمة هو السيطرة الاقتصادية و الثقافية في مقابل أن التنمية المستدامة تسعى إلى إيقاف تبديد الموارد الطبيعية و العدالة الاجتماعية من خلال تقليل الفوارق و التفاوت في توزيع الدخول بين الأغنياء و الفقراء و كذا رفض التمييز بينهم.

– رغم اختلاف العولمة و التنمية المستدامة في أهدافهما إلا أن للعولمة تأثيرها الايجابي عليها من خلال خلق العديد من التكنولوجيات المعلوماتية المتطورة لنشر المعلومات و التضامن العالمي حول بعض القضايا الدولية، و كذا خلق زيادة فرص العمل نتيجة الاستثمار و اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

– خلفت العولمة إلى جانب تأثيرها الايجابي آثارا سلبية على عملية التنمية المستدامة لأن السيطرة الاقتصادية و الثقافية التي تسعى إليهما العولمة أدى إلى بروز العديد من المشكلات الاجتماعية كعرقلة و وقف بعض العمليات التنموية بسبب تهميش الهوية الوطنية، و ارتفاع البطالة نتيجة سوء توزيع الدخل و خلق الهوة بين الطبقات الاجتماعية...إلخ

التوصيات و الاقتراحات:

– الاهتمام بالتعليم و البحث العلمي و التحكم الجيد و الصحيح للتكنولوجيا الحديثة بما يضمن رفع الكفاءة الاقتصادية و بالتالي تحسين مستوى المعيشة و تخفيف الفقر و تسريع عملية التنمية.

– الاهتمام بالزراعة و توسيع مشاريعها بما يتوافق مع المواصفات العالمية من أجل الوصول إلى التصنيع ثم التصدير.

– توسيع و تحسين البنية التحتية لتشجيع التجارة و الاستثمار.

– توفير المناخ السياسي الديموقراطي من أجل حفظ حقوق المواطنين و حرياتهم.

– تكاثف جهود مؤسسات التنشئة الاجتماعية حول اهتمام و إعداد النشء من خلال رقابة ما يتم ترويجه من ثقافات أجنبية على تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

– اعداد ملتقيات و ندوات وطنية و دولية تهتم بقضايا و احتياجات الشباب و أهم المشكلات التي تعترضهم.

قائمة المراجع:

-أبو عامد،(2008)، محمد سعد، النظم السياسية في ظل العولمة، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية

-ديب كمال،(2015)،عولمة الوعي البيئي، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر.

-الرواشدة، علاء زهير،(2007)، العولمة و المجتمع، دار حامد للنشر، عمان.

-طراف، عامر و حسنين حياة،(2012)،المسؤولية الدولية و المدنية في قضايا البيئة و التنمية المستدامة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت.

-عجاج، قاسم،(د.ت)،العالمية و العولمة نحو عالمية تعددية و عولمة انسانية دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، دار الكتاب الأكاديمي، عمان.

-غدنز أنتوني، (2005)،علم الاجتماع. ترجمة: فايز الصياغ.ط4، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

-اللجنة العالمية للبيئة و التنمية،(1989). مستقبلنا المشترك. ترجمة: محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت.

-الهيتي، سهير ابراهيم حاجم،(2014)،الآليات القانونية الدولية لحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان.

-الحامد، نور الدين،(2003)، آثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر،عمان.

-أبو زنط ماجدة، (2005)، قياس التنمية المستدامة و معاييرها . مجلة الزيتونة للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الانسانية . المجلد3، العدد 1، الأردن.

-بوقزولة، كريمة، (جوان 2020)، "العولمة و التنمية المستدامة" .مجلة المفكر للدراسات القانونية و السياسية، العدد 10، جامعة خميس مليانة، الجزائر.

-حموم، فريدة،(2018)، تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة. مجلة الفكر. العدد السابع، الجزائر .

-الرفاعي، عبد الهادي و آخرون،(2005)، العولمة و بعض الآثار الاجتماعية و الاقتصادية الناجمة عنها. مجلة جامعة تشرين الدراسات و البحوث العلمية. عدد1.

-طارش، عبد الرضا أسعد، (د.ت)،"الآثار الاجتماعية للعولمة على دول العالم الثالث" . مجلة دراسات دولية، عدد 43

-عبد العزيز، أحمد و آخرون،(2011)، " العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على الدول العربية". مجلة الإدارة و الاقتصاد، عدد 86.

-الهيتي، نوزاد عبد الرحمان، (2006)، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية. مجلة الشؤون العربية. العدد125، دولة الكويت.

الأطروحات:

-إسماعيل، معتصم محمد.(2015)، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة – سورية أنموذجا-. رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.

-https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=527557

حميد حبيب المالكي: العولمة و التنمية 22 /2021/05 17:16

كميل حبيب: التنمية بين نعمة العولمة و 18:20 https://www.lebarmy.gov.lb

قمتها 2021/05/22

فارس فائق ظاهر، "دراسة تأثير المساعدات الأمريكية على التنمية في فلسطين،"
-http://blog.amin.org

دور اليقظة الاستراتيجية في تنمية القدرات الإبداعية لمنظمات الأعمال

The role of strategic vigilance in developing the creative abilities of business organizations

د/ بلخضر مسعودة، أستاذة محاضرة أ

[1] مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي LFIEGE، جامعة باجي مختار بعنابة (الجزائر)، messouda.belakhdar@univ-annaba.dz

ملخص: فرضت طبيعة البيئة الديناميكية على منظمات الأعمال تبني وسائل تسييرية جديدة لمواجهة المنافسة وضمان بقائها، هذه الوسيلة تتمثل في اليقظة الإستراتيجية وفي تنمية قدراتها الإبداعية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور اليقظة الإستراتيجية في تنمية القدرات الإبداعية للمنظمات، من خلال رصد ومعالجة المعلومات والتكيف مع التغيرات البيئية، عن طريق تقديم مخرجات إبداعية في شكل منتجات وخدمات جديدة أو أساليب وتكنولوجيا عمل متطورة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية اليقظة الإستراتيجية في تمكين المنظمة من استثمار قدراتها الإبداعية، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق التميز والسبق التنافسي

الكلمات المفتاحية: اليقظة الإستراتيجية؛ القدرات الإبداعية؛ تنمية القدرات الإبداعية

Abstract :The nature of the dynamic environment forced business organizations to adopt new management methods to confront competition and to ensure their survival, this means represented in strategic vigilance and creative abilities. This study aims to highlight the role of strategic vigilance in developing the creative capabilities of the organizations, by monitoring and processing information and adapting to environmental changes, by providing creative outputs in the form of new products and services or Advanced work methods and technology, which highlights the importance of strategic vigilance in enabling the organization to invest its creative capabilities, with the aim of achieving excellence and competitive lead

Keywords: strategic vigilance؛ creative abilities؛ Developing creative abilities

مقدمة

يمر مناخ الأعمال بعدة تحولات، الأمر الذي خلق تحديات على المؤسسات دفعتها للبحث عن الأدوات والآليات التي تمكنها من التغلب على هذه التحولات والتنبؤ بها قبل حدوثها والتيقظ لكل تغيير قد يحدث في بيئتها. ومن هنا ظهر ضرورة اعتماد المؤسسة على نظام اليقظة الإستراتيجية، فالمنظمة المتيقظة تستثمر ما يوفره لها هذا النظام من معلومات من أجل تحسين جودة منتجاتها وخدماتها، بالإضافة إلى إكتشاف طرق جديدة، تمكنها من تطوير عملها وعدم التقيد بالأساليب التقليدية، ما يؤدي إلى تطوير وتنمية قدراتها على الإبداع.

تستدعي عملية تنمية القدرات الإبداعية لمنظمات الأعمال أن تنظر إدارتها العليا للمستقبل بنظرة استراتيجية بعيدة الأمد، بحيث تخصص الموارد وتضع الخطط، من أجل تطوير واستغلال أفضل المهارات وتوجيهها بما يخدم المؤسسة، خاصة مع اشتداد حدة المنافسة وتسارع المنظمات للبحث عن أسس أكثر تميزا، الأمر الذي يستوجب ضرورة التشجيع على السلوك الإبداعي ووضع استراتيجيات لتعزيزه.

اشكالية الدراسة

إن عمل المنظمات في ظل ظروف متغيرة ومعقدة تفرض عليها تحديات عديدة لم تشهدها من قبل، مما يحتم عليها ضرورة مواجهتها بكفاءة وفعالية الأمر الذي يتطلب تطوير نظام لليقظة على المدى البعيد، بالإضافة إلى تطوير قدرات ابداعية عالية. مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي الذي يبرز إشكالية هذه الورقة البحثية "ما دور اليقظة الاستراتيجية في تنمية القدرات الابداعية للمنظمة؟"

أهمية الدراسة

يكتسي البحث أهميته من خلال التعرض لكل من موضوعي "اليقظة الإستراتيجية والقدرات الإبداعية" هذين المفهومين اللذين أصبحا يثيران إهتمام العديد من الباحثين وصناع القرار، فاليقظة الإستراتيجية تعد من أدوات الذكاء الإقتصادي، وتعبر عن تمتع المنظمة بالوعي، كما يعد الإبداع من ضمن أهم مداخل التطوير التنظيمي، والذي يلعب دورا هاما تمكن المنظمات من تقديم منتجات وخدمات جديدة ومن تغيير طرق وأساليب عملها والتأثير في ميكانيزمات السوق.

أهداف الدراسة: تتمثل في:

-التعرف على مفهوم اليقظة الاستراتيجية ومختلف خصائصها وأنواعها؛

-التطرق لموضوع القدرات الإبداعية؛

-التطرق لكيفية بناء نظام اليقظة ودوره في تنمية الإبداع بمنظمات الأعمال؛

منهج الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج التحليلي، من خلال استعراض الأدبيات المتعلقة بكل من موضوعي اليقظة الاستراتيجية والقدرات الإبداعية، كما تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية الأول تضمن كل ما يتعلق بمفهوم اليقظة الإستراتيجية، والثاني تناول موضوع الإبداع، أما الثالث فقد إهتم بالتعرف على دور اليقظة وأهميتها في تعزيز القدرات الإبداعية وتنمية مخرجاته.

أولا: ماهية اليقظة الإستراتيجية

1.1 مفهوم اليقظة الإستراتيجية وأهميتها

تعبر اليقظة عن مدى الحيطة التي توليها المؤسسة تجاه عالمها المتغير، حيث ترتبط بتسيير موارد المعلومات لتجعل المؤسسة أكثر ذكاءا وتنافسية، من خلال عملية رصد للبيئة والذي يتبع بنشر مستهدف للمعلومات المحللة والمنتقاة والمعالجة، وهذا لغرض اتخاذ القرارات الإستراتيجية (بن جيمة نصيرة، بن جيمة مريم، 2021، ص 210). وقد عرفها "RIBAULT" بأنها عملية المراقبة والمتابعة العامة والذكية لمحيط المؤسسة من خلال البحث على المعلومات الواقعية والمستقبلية (Laurent Hermel, 2007, p 210)، فهي نظام يساعد في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، عن طريق المراقبة والتحليل للمحيط العلمي، التقني، التكنولوجي والمؤثرات الاقتصادية الحاضرة والمستقبلية لكشف التهديدات والفرص التطورية، (كنوش نبيل، طويطي مصطفى، 2018، ص 330). يمكن تلخيص أهمية اليقظة الإستراتيجية فيما يأتي(علاوي نصيرة، 2014، ص 167):

- تسمح اليقظة من الناحية المالية بتحقيق الوفرة لأن المعلومات التي تم جمعها قادرة على التحسين من الخصائص التقنية للمنتج والتخفيض من كلفته؛
- تسمح بمرور جيد للمعلومة عبر مختلف المستويات التنظيمية في المؤسسة؛
- تسمح للمنظمة بالمراقبة المستمرة والمتواصلة لبيئتها؛
- تسمح بالتنبؤ بالعراقيل أو التحديات المستقبلية التي سوف تواجهها المؤسسة؛
- تعد وسيلة إستراتيجية للتسيير، أين تكشف خلية اليقظة على مناطق النفوذ وعلى التهديدات والفرص؛
- تمكن من المعرفة المعمقة للأسواق وللمنافسة؛
- اكتساب موقع قوى من أجل طرح سلعها وخدماتها المبتكرة في السوق؛
- ضمان الاستجابة الجيد لحاجيات الزبائن والتحسين المستمر للخدمات؛
- التسيير الجيد للوقت في كل نشاطاتها؛
- التحسين الدائم في علاقاتها مع زبائنها ومورديها.

2. 1 أنواع اليقظة الإستراتيجية

اليقظة التكنولوجية: تمثل مجموعة الإجراءات التي تتخذها المؤسسة للكشف عن التطورات والمستجدات الحاصلة في البيئة العلمية والتقنية والتكنولوجية، من خلال تتبع المعلومات وجمعها من مصادرها الأصلية، ثم تنظيمها وتحليلها ونشرها لمراكز اتخاذ القرار، فهدفها الأساسي هو رصد كل جديد في الميدان التكنولوجي، وبالتالي تسمح بالتقليل من المفاجآت المتعلقة بالتطورات التكنولوجية وبالمنافسين الجدد الذين سيدخلون القطاع بطريقة غير منتظرة. تعتمد اليقظة التكنولوجية على العناصر التالية:

-التحليل المستمر والمنتظم لبراءات الاختراع في قطاع النشاط؛

-التدقيق التكنولوجي للقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة؛

-دراسة السوق التكنولوجي والداخلين والخارجين منه، والتغيرات الطارئة؛

-البحث عن الفرص التكنولوجية والاستفادة من مراكز البحث والتطوير.

اليقظة التنافسية: تهتم بالمنافسين الحاليين والمرتقبين، أي الداخلين الجدد إلى السوق بمنتجات بديلة، وهي مكملة لكل من اليقظة التكنولوجية والتجارية، على اعتبار أن الهدف الأساسي لهم هو تمكين المؤسسة من تحقيق ميزة تنافسية للتموقع في السوق ومواجهة المنافسة الشرسة التي يشهدها قطاع النشاط. وتسعى اليقظة التنافسية إلى جمع المعلومات من البيئة التنافسية، من خلال المتابعة الدقيقة والصارمة لتحركات المنافسين، ونشاطاتهم، حيث تمكن للمعلومات التي تستقيها اليقظة التنافسية أن تغطي عدة جوانب نذكر منها:

-التحري عن تشكيلة المنتجات المنافسة وأداء المنافسين واستراتيجياتهم؛

-تتبع الأعمال التجارية للمنافسين ومبيعاتهم؛

-تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية؛

-تحليل التكاليف ومقارنتها بتكاليف المنافسين إذا تسنى لها ذلك؛

-إثراء محفظة نشاطات المؤسسة بما يتماشى مع متطلبات السوق والمنافسة؛

بصفة عامة فإن اليقظة التنافسية تحدد معايير شدة الضغط التنافسي، وتضع قاعدة بيانات تسمح بالمتابعة الدائمة للمنافسين، كما تضع لوحة قيادة تنافسية تساعد في إحداث قيادة عملية ورد فعل استراتيجي (مصباح عائشة، بوخمخم عبد الفتاح، 2019، ص 28)

اليقظة التجارية: تمثل اليقظة التجارية النشاط الذي تدرس المؤسسة من خلاله العلاقة موردين/زبائن وكذا المهارات الجديدة في السوق، معدل نمو السوق..الخ، فاليقظة التجارية ترتكز بشكل خاص على الزبائن

والموردين من أجل تطوير المنتجات والخدمات والمعلومات المحصل عليها من خلال اليقظة التجارية تلتقي وتتقاطع مع معلومات اليقظة التنافسية.

اليقظة البيئية: تتمثل في وهي المراقبة والتيقظ للتطورات التي تؤثر في نشاط المؤسسة وتخص ما تبقى من عناصر بيئة المؤسسة التي لم تؤخذ بعين الإعتبار في الأنواع السابقة الذكر، مثل الجانب القانوني، الاجتماعي، السياسي والثقافي (كنوش نبيل، طويطي مصطفى، 2018، ص 332)، وهي لا تقل أهمية مقارنة مع الأنواع الأخرى السابقة الذكر لأنها هي الأخرى تؤثر على نشاط ومستقبل المؤسسة (علاوي نصيرة، 2014، ص 169)

1 .3 مراحل اليقظة الإستراتيجية

قبل وضع أي نظام لليقظة لابدّ للمسيرين والقائمين على هذا النظام معرفة المعلومات المطلوب جمعها، واختيار أفضل الوسائل والأدوات التي تساعد على ذلك، ويمكن إيجاز هذه المراحل فيما يلي(مصباح عائشة، بوخمخم عبد الفتاح، 2019، ص 31):

أ– مرحلة تحليل البيئة: من خلال رصد ومراقبة كل التطورات والتغيرات التي تطرأ على بيئة المؤسسة على كل الأصعدة الاقتصادية، التجارية، التنافسية، التكنولوجية، الاجتماعية،والثقافية، السياسية، التنظيمية والتشريعية، وتحديد العناصر والمتغيرات المراد تتبعها بناءا على استراتيجية المؤسسة.

ب– مرحلة جمع وتحصيل المعلومات: بعد تحديد المؤسسة لاستراتيجياتها وأهدافها، تعمل على إحصاء مصادر المعلومات، والمفاضلة بينها طبقا لأهميتها وتكلفتها، ثم تسطر الخطط وتضع البرامج اللازمة لذلك، مع تسخير الوسائل، والتقنيات المساعدة على جمع وتحصيل المعلومات. وبهذا الصدد يجب التمييز بين المصادر التالية للمعلومات، وهي:

-المعلومات الرسمية: تشمل المعلومات الإرشادية، والإعلامية التي يحصل عليها الفرد بسهولة، وبساطة من المصالح الحكومية، ومراكز البحوث، والجامعات، والمعاهد، وقواعد البيانات، أو براءات الاختراع.....الخ.

-المعلومات غير الرسمية: تضمن جميع أنواع المعلومات باستثناء المعلومات الرسمية، ويمكن الاستفادة منها بعد معالجتها، وتتطابق مع تقارير الملتقيات،المؤتمرات، الندوات، الموردين، والزبائن...وغيرهم.

ت– مرحلة التحليل والتركيب: المعلومات المحصل عليها يجب التأكد من صحتها وموثوقيتها، وذلك بفرزها وتصنيفها وتحليلها لاستنباط آثارها، وتداعياتها الحالية، والمستقبلية، ثم تركيبها للوصول إلى نتائج دقيقة تستخدم في اتخاذ القرار، وعرضها على الخبراء والمختصين للمصادقة عليها وإعطائها قيمتها الحقيقية.

ث– مرحلة النشر واتخاذ القرار: يتم نشر النتائج المتوصل للمسيرين، وأصحاب القرار في المؤسسة في الوقت المناسب، لاتخاذ القرارات السليمة على ضوئها.

ثانيا: ماهية القدرات الإبداعية

لا يزال موضوع الإبداع محل اهتمام العديد من الدراسات الإدارية، فعندما يستعمل هذا المصطلح مقرونا بمنظمات الأعمال فإنه يحمل مضامين متعددة والمختصون يشرحونه من خلال الرجوع إلى عامل أو أكثر من العوامل المتعددة وهذه العوامل تضم الخصائص الشخصية والمهارات الذهنية إلى جانب الميزات التنظيمية التي تتصف بها المنظمة عن غيرها من المنظمات، من حيث قدراتها الإبداعية.

1.2 مفهوم القدرات الإبداعية للمنظمة

يمثل الإبداع تلك العملية التي تتعلق بالمستجدات الإيجابية والتي تخص المنتجات وكل أساليب الانتاج، حيث يقوم على تحسيهم، وهو مزيج من القدرات والاستعدادات التي إذا ما وجدت في بيئة مناسبة يمكن أن تؤدي إلى إحداث تغيير في منتج قائم مسبقا، أو خلق منتج جديد (بن جيمة نصيرة، بن جيمة مريم، 2021، ص 212)، ويعد مفهوم القدرات الإبداعية للمؤسسة جديد نسبيا وغير محدد، لذا سيتم التطرق أولا أن لمفهوم القدرات حتى يتسنى تقديم تعريف واضح وبسيط للقدرات الإبداعية للمؤسسة.

تعبر القدرات عن نتيجة الاستخدام الجيد لمورد أو موارد متعددة فمثلا قد يكون لدى المنظمة موارد بشرية على مستوى عال من الكفاءة والعلم وباستخدام هذا المورد وتدعيمه بالموارد المالية والإدارية يكون لدينا قدرة على تطوير المنتجات، وكذلك قد يكون لدينا موارد بشرية وليس لدينا قدرة على تطوير المنتجات، إذا قدرات المؤسسة تمكن من الإبداع والتطوير، التوزيع، تقليل تكلفة المنتج، زيادة الإنتاج، القدرة على التوسع، القدرة على تقديم منتجات أو خدمات جديدة.، كما يشير مفهوم القدرات إلى كفاءة المؤسسة في تنسيق مواردها ووضعها قيد الاستخدام الإنتاجي، وبتمثل في تلك الأنظمة المعتادة للمؤسسة، أي في الطريقة التي تعتمدها المؤسسة على صعيد اتخاذ القرارات وإدارة عملياتها من أجل تحقيق الأهداف، كما تعبر القدرات الإبداعية على ميزة خاصة بالمؤسسة تعطيها القدرة على التكيف السريع والناجح للعمليات والطرق الجديدة كذلك إدخال منتجات محسنة وجديدة، وتعتبر قدرات ديناميكية محفزة على الإبداع، حيث تنطوي على التفاعل بين معرفة المؤسسة الداخلية ومتطلبات السوق الخارجية.

تستخدم القدرات الابداعية الديناميكية لكسر قواعد المنافسة من خلال التغير الاستراتيجي، بوصفها إجراءات إدارية عالية المستوى، وموارد قادرة على التنظيم في الحالات المتغيرة، كما ترتبط القدرات الإبداعية

بالمعرفة التنظيمية والكفاءات الأخرى المطلوبة لتحسين المنتجات الحالية، العمليات، وتطوير المنتجات الجديدة، وقد إتفق كل من (**Lawson & Samson, 2001**) و (**Hayes & Pisano, 1996**) بأن مصطلح القدرات الإبداعية يشير إلى المهارة العالية للمنظمة التي من خلالها تحول مختلف مواردها إلى مخرجات إبداعية (ترغيني صبرينة، 2014، ص 05)

2 .2 متطلبات تنمية القدرات الإبداعية لمنظمة الأعمال

يجب على المؤسسات تنمية قدراتها الإبداعية، من خلال توفير الظروف المناسبة لزيادة النشاط الإبداعي، وفيما يأتي أهم الممارسات التي يجب عليها توفيرها (غياظ شريف، زدوري أسماء، 2010، ص 10)

دعم إدارة المنظمة: تتطور القدرات الإبداعية عندما يهتم قادة المنظمة بتنميتها، من خلال وضع نظام يقوم بتقدير المجهودات الإبداعية واعتبار العمل المبدع هو قمة الأولويات.

التسيير والتنظيم الجيد: يرفع المناخ التنظيمي أداء المنظمات ويخلق ظروف مناسبة تشجع وتحفز المبدعين. ومن أهم العوامل التي تعمل على ذلك هي مرونة التنظيم وقدرته على التكيف مع المتغيرات البيئية، بالإضافة إلى تنوع المهم وإثرائها، فالأعمال الحيوية تثير التحدي وتدفع إلى التفكير الخلاق.

تفعيل نظام المعلومات: يجب إقامة نظام معلومات مرن وديناميكي يهتم بمصادر المعلومات التكنولوجية التنافسية والتجارية التي تدفع الإبداع وتعطي للمؤسسة حضورا دائما على كل المستويات خاصة مع مراكز البحث العلمي والمنافسين الآخرين والبيئة التكنولوجية.

دعم جهود البحث والتطوير: لقد ازداد الوعي بهذا الجانب مؤخرا، حيث أصبحت المنظمات التي تمتلك إمكانيات وقدرات جيدة تهتم بهذه الوظيفة وتصنع لها مكانة في الهيكل التنظيمي.

توفير الموارد البشرية وحسن استغلالها: إن من أهم العناصر التي تساعد المنظمة على القيام بتنمية قدراتها الإبداعية هو توفير الموارد البشرية اللازمة، وذلك يتطلب توظيفها وتكوينها وتنميتها للحصول على الكفاءات والمهارات المتخصصة والتي ستساهم في رفع القدرات الإبداعية للمنظمة.

ثالثا: دور اليقظة الاستراتيجية و تنمية القدرات الإبداعية للمنظمة

3. 1 أهداف اليقظة الاستراتيجية المرتبطة بتنمية القدرات الإبداعية: تتمثل في (قادري محمد، 2016، ص 202):

- تهدف إلى التفاعل السريع، من خلال وظيفة التنبؤ الاستباقية؛
- تهدف لدعم عملية القرار المتعلقة بالإبداع وبمختلف اجراءاته وعملياته؛

– تفسير وترجمة المعلومات المجمعة من المحيط، خدمة للعملية الإبداعية؛

– الكشف في وقت مبكر عن التغييرات البيئية والطريقة التي ستتكيف بها مع الأحداث الجديدة، والتي تعد أحد أهم مصادر الأفكار الإبداعية؛

– توقع التهديدات والصدمات وتجنب المفاجآت الإستراتيجية غير السارة؛

– تقليل المخاطر المرتبطة بالإبداع؛

– البحث عن عملاء وأسواق جديدة للمخرجات الإبداعية؛

– تمييز المعلومات الخاطئة والمضللة والتي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على عملية تنمية القرار المتعلق بالإبداع؛

– التخلص من الروتين والتخصص التقني، الذي يجمد العقل والأنشطة ويعرقل الحوار والرؤية الشاملة؛

– تجنب حالات عدم اليقين وعدم الإستقرار، الذي يعيق عمل المسيرين ويجعلهم في عدم خوف من المخاطرة المتعلقة بتنمية الإبداع داخل المنظمة.

3. 2 اليقظة الإستراتيجية كمرحلة استباقية للإبداع:

تنتج أغلب عمليات الإبداع عن بحث مقصود عن الفرص، وبالتالي فيمكن اعتبار الإبداع جهدا مقصودا الغرض منه التحكم في البيئة أو تخفيف ضغوطها والاستجابة لتغيراتها، فالاستعانة بالمتابعة الدائمة للبيئة وتحليلها يمكن للمؤسسات من إطلاق مشاريع إبداع يتم تطويرها داخليا، بما يتوافق مع معطيات البيئة وعوامل التهديد التي تم تخفيضها بواسطة اليقظة، وسواءا كان الطريق المتبع للحصول على الإبداع هو الاعتماد على الجهود الذاتية (اتفاق تعاون، مناولة من الباطن، شراء رخصة أو براءة اختراع،...)، فإن دور اليقظة في اختيار الطريقة المناسبة مهم جدا، حيث تقوم بتزويد إدارة المنظمة بأفضل الاختيارات الممكنة.

تأتي الأفكار الخاصة بالإبداع من التحليل المنتظم لتطورات البيئة، فاليقظة الإستراتيجية تساعد في:

– تقديم المعلومات للفاعلين في الإبداع من أجل إنتاج أفكار إبداعية؛

– تزويد الفاعلين في مجال الإبداع بالمعلومات المختلفة؛

– إيجاد أفكار لمشاريع الإبداع من الخارج(تكنولوجيات يمكن استغلالها)؛

– تحليل ملاءمة مشاريع البحث في المنتجات والطرق؛

– التحقق من وجود براءات اختراع، منتجات أو طرق موجودة؛

– المساعدة في تحضير دفتر الأعباء الخاص بمشاريع البحث، واحترام القوانين؛

– البحث عن الموردين (طيباوي أحمد، 2015، ص 219)

الجدول التالي يبين كيف أن البحث عن المعلومات تساعد على القيام بالاستباق فيما يخص أنشطة الإبداع في المؤسسة.

جدول رقم (01): البحث عن المعلومات كأحد محاور الاستباق في مجال الإبداع

	برنامج الابداع مدى قصير	برنامج الابداع مدى متوسط	برنامج الابداع مدى طويل
البحث عن المعلومات: - يركز على مشاريع الإبداع. -يوجه بمعايير تطور القطاع. - استكشاف360°	تقييم مستقبلي لأفكار الإبداع	تحديد للأسواق، للزبائن، وللتكنولوجيا في الغد	إيجاد معنى بالتركيز على إشارات التغيير

المصدر: طيباوي أحمد، "اليقظة الإستراتيجية كعامل مساعد للإبداع في المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الإبداع، جامعة البليدة 02، البليدة، الجزائر، المجلد 05، العدد 05، ديسمبر 2015، ص 219.

3. 3 مساهمة أنواع اليقظة الاستراتيجية في تنمية القدرات الإبداعية للمنظمة:

لتنمية القدرات الإبداعية للمنظمة، فإن عليها أن تركز على أربعة اتجاهات أساسية في أنشطة اليقظة الإستراتيجية، وتتمثل هذه الإتجاهات في ما يأتي[1]:

-السوق: من خلال تحليل الجهات الفاعلة، تحديد فرص التطوير والتنمية، تحليل الجهات الفاعلة،..الخ

-الاستراتيجية: تحليل التقارير عن نقاط القوة ونقاط الضعف في مختلف القطاعات التي تعمل بها المنظمة؛

-عروض الخدمات والمنتجات: تحليل العروض الحالية ودراسة قيمتها من وجهة نظر السوق؛

-التكنولوجيا: تحليل معدلات التطور وامكانيات تحقيق التقدم التقني.

فيما يتعلق بمساهمة اليقظة في عملية تنمية القدرات الإبداعية لمنظمات الأعمال، فسيتم التعرف عليها من خلال مساهمة كل نوع من أنواعها في ذلك، كالآتي:

3. 3. 1 مساهمة اليقظة التكنولوجية في تنمية القدرات الإبداعية: تعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال جزء من أدوات اليقظة التكنولوجية، والتي تلعب دورا كبيرا في تعزيز قدرة المؤسسة على خلق الإبداع وتطوير التفكير الإبداعي والتميز في قطاع الأعمال، وذلك من خلال تحقيق السبق على المنافسين في رصد المتغيرات البيئية والأفكار الجديدة ونقل المعلومة وإدراجها في تكنولوجيات المؤسسة مما يسمح بتحسين المنتجات الموجودة والخدمات الموفرة للزبون،كما تعمل اليقظة التكنولوجية على تحقيق الإبداع من خلال

[1]- قادري محمد، مرجع سبق ذكره، ص 197.

عملية تنشيط الاستهلاك عبر إدخال منتجات جديدة تتلاءم مع الرغبات المتزايدة للمستهلكين أو تحسين منتجات في الجودة، وفي نفس الوقت تسهر لضمان سلامة المستهلك (خلفاوي شمس ضيات، 2017، ص 188)

3. 3. 2 مساهمة اليقظة التنافسية في تنمية القدرات الإبداعية: يبرز دور اليقظة الذي تجاوز مجرد توفير الاحتياجات من المعلومات، إلى قيادة لعملية التغيير والإبداع الذي يمثل أساس إنشاء وتنمية المزايا التنافسية من خلال توفير معلومات كمية ونوعية مناسبة عن المنافسين، هذه المعلومات تعطي صورة واضحة عن البدائل والخيارات الإستراتيجية المتعلقة بالمنتج والخدمة، وما تحمله من تحدّيات وفرص وتهديدات وهو ما عبّر عنه "**ميشال كارتي**" في قوله "الهدف النهائي لليقظة هو الإبداع والحفاظ أو خلق مزايا تنافسية تسمح للمنظمة بالتكيّف مع تحولات بيئتها" (يحة عيسى، العيداني حبيبة، 2016، ص 219)

3. 3. 3 مساهمة اليقظة التجارية في تنمية القدرات الإبداعية: يؤدي التطور التكنولوجي إلى تنميط المنتجات الموجودة في السوق، كما تعمل اليقظة التجارية على رصد المجال التجاري والتركيز على السوق، أي إدراك الفرص التي يمنحها المحيط قبل اشتداد المنافسة (بوسلامي عمر، 2013، ص 16)، بالمقابل فإن الإبداع يمكن أن يؤدي إلى ظهور موردين جدد أو يطور قدرات الموردين الحاليين، وبالنسبة للزبائن فتؤدي اليقظة التجارية دورا مهما في تعزيز القدرات الإبداعية القادرة على تعديل تكاليف التبديل والتحديث، حيث يؤدي التطور إلى تنميط المنتجات في السوق (بخوش أحمد، 2007، ص 59)

3. 3. 4 مساهمة اليقظة البيئية في تنمية القدرات الإبداعية: من أهم مكونات هذا النوع من اليقظة هي القيم والمبادئ والعادات الثقافية والاجتماعية، حيث تسمح اليقظة البيئية بتعزيز التفكير الابداعي من خلال إكتشاف الفرص المتاحة التي تسمح بـ (العنزي بسام بن مناور، 1425هـ، ص 46):

– وضع تصوراتها المستقبلية بتعاون من المبدعين؛

– وضع نماذج لتطوير المؤسسة والتي تنقلها من واقعها إلى مرحلة الطموح والتطور؛

– أن ترافق خطواتها التطويرية معززات للسلوك المتطور، وأن يحس العاملون بالنتائج الإيجابية لإبداعاتهم وأفكارهم وسلوكياتهم المتجددة والمبدعة ويكون ذلك بالترقيات والمكافآت ومنح الأوسمة...الخ؛

– توفر قنوات الاتصالات المفتوحة التي تسمح بنقل المعلومات المرتدة والسماح لكل المستويات بتوصيل ما لديها من أفكار أو تحفظات؛

– معرفة الاحتياجات المتجددة للزبون والتي تبحث دائما على التميز، وبالتالي فتح المجال لفرص جديدة للإبداع والتشجيع على أسلوب التفكير الفريد، والنظر للأعمال بطرق جديدة غير مسبوقة.

خاتمة:

أصبحت اليقظة الإستراتيجية أداة فعالة لتسييير موارد المنظمة وتوجيهها خدمة لأهداف نموها وبقائها، بالإضافة إلى مساهمتها في اتخاذ قرارات إستراتيجية تتعلق بأسواقها ومنتجاتها، خاصة ما تعلق منه بتغيير أساليب العمل وآلياته وطرح منتجات وخدمات جديدة ومتطورة، إذ تلعب اليقظة الإستراتيجية دورا بارزا في تنمية القدرات الإبداعية للمنظمة وتحقيق السبق التنافسي وبلوغ قفزات كمية ونوعية في مختلف مجالات العمل ومختلف المستويات الإدارية، من خلال تطبيق الأفكار الجديدة التي تؤدي إلى تحسين ايجابي وناجح يعود بالنفع على المنظمة، وبالتالي فإن اليقظة الإستراتيجية تعد أداة فعالة تساهم في رفع قدرة المنظمة على الإبداع وعلى تجديد نشاطها والاستفادة من كامل إمكانياتها.

من خلال ما سبق تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، نوجزها في ما يأتي:

– تعد اليقظة الإستراتيجية أداة فعالة لتسييير المنظمة وتمكينها من اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بمنتجاتها، أسواقها والأسس المعتمدة في التنافس؛

– تساهم اليقظة الاستراتيجية من خلال خلية اليقظة على اكتشاف مناطق النفوذ والتهديدات والفرص، والتوصل إلى حل المشاكل بصفة سريعة ورفع عملية الوعي عند اتخاذ القرارات؛

– اليقظة الاستراتيجية هي تكامل لعدة أنواع من اليقظة أهمها اليقظة الاستراتيجية، اليقظة تجارية، اليقظة التنافسية واليقظة التكنولوجية؛

– تعكس القدرات الإبداعية في المنظمة تمتعها بدرجة عالية من المهارة التنظيمية، والتي تمكنها من تحويل مدخلاتها إلى مخرجات إبداعية؛

– تتكون القدرات الإبداعية من تكامل بين القدرة الإستيعابية، القدرة على التكيف والقدرة على التفكير؛

– تتطلب عملية تنمية القدرات الابداعية توفر عدة متطلبات أهمها "دعم الادارة العليا، التسيير الجيد، دعم جهود البحث والتطوير، توفير الموارد البشرية المؤهلة"

– تعمل اليقظة التكنولوجية على تحقيق الإبداع من خلال تنشيط الاستهلاك عبر إدخال منتجات جديدة تتلاءم مع الرغبات المتزايدة للمستهلكين أو تحسين جودة المنتجات؛

– تساهم اليقظة التنافسية في تنمية المخرجات الإبداعية، من خلال خلق مزايا تنافسية تسمح للمنظمة بالتكيّف مع تحولات بيئتها وتوفير معلومات كمية ونوعية مناسبة عن المنافسين وعن البيئة التنافسية؛

– تعمل اليقظة التجارية على رصد متطلبات المجال التجاري وإدراك الفرص التي يمنحها المحيط، حيث تؤدي دورا مهما في تعزيز القدرات الإبداعية القادرة على تعديل تكاليف الصفقات؛

– تسمح اليقظة البيئية بتعزيز التفكير الابداعي من خلال الوصول لنماذج لتطوير المؤسسة وفقا لمتغيرات البيئة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والقانونية؛

– تساهم اليقظة الاستراتيجية في تعزيز القدرات الابداعية، من خلال تزويد الفاعلين بالمعلومات الضرورية في مجال الابداع وتشخيص العوامل البيئية المحددة للفرص والتهديدات المتعلقة بالجانب الإبداعي؛

– يؤدي تفعيل آليات اليقظة الاستراتيجية ومختلف أنواعها المتمثلة في اليقظة التنافسية، التكنولوجية، التجارية والبيئية إلى تنمية القدرات الإبداعية للمؤسسة.

بناءا عليه يمكن إقتراح ما يأتي:

– ضرورة الرفع من مرونة التنظيم لضمان قدرته على التكيف مع المتغيرات البيئية؛

– تفعيل نظام معلومات مرن وديناميكي يهتم بمصادر المعلومات التكنولوجية التنافسية والتجارية والبيئية

– تطوير الوعي لدى المدراء والمسيرين بأهمية اليقظة الإستراتيجية وضرورة إيجاد ممارسات تدعمها

– إعداد برامج تكوينية بخصوص اليقظة الإستراتيجية، لتمكين الإطارات لإدارة هذه الآلية واستخدامها

– ترسيخ فكرة الأهمية للمعلومات الإستراتيجية التي توفرها اليقظة الإستراتيجية، ودورها في عملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية المتعلقة باغتنام الفرص وتجنب المخاطر؛

– ضرورة دعم إدارة المنظمة وتوجيه الجهود نحو تنمية القدرات الإبداعية؛

– ضرورة عقد ملتقيات ومؤتمرات للتباحث في موضوعي اليقظة الإستراتيجية والقدرات الإبداعية للمؤسسة وذلك لنقص تداولهما في الوطن العربي خصوصا.

قائمة المراجع:

بخوش أحمد (2007)، دور اليقظة وطرح المنتوجات الجديدة في زيادة القدرة التنافسية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تسويق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،الجزائر.

بوسلامي عمر (2013)، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة مجمع صيدال وحدة الدار البيضاء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، سطيف، الجزائر.

بن جيمة مريم، بن جيمة نصيرة (2021)، دور اليقظة والإبداع في تنمية وتطوير الميزة التنافسية للمؤسسة: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر ببشار، مجلة الإقتصاد والبيئة، م(04)، ع (01)، جامعة بن باديس، مستغانم، الجزائر.

ترغيني صبرينة (2014)، دور التفكير الإستراتيجي في تفعيل القدرات الإبداعية للمؤسسة: دراسة حالة مجمع صيدال، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، بسكرة، الجزائر.

حيان حمدان (2021)، أثر القدرات الابداعية لدى المديرين على تحسين أداء المنظمات الخدمية: دراسة مسحية على المصرف التجاري بمدينة حماة، https://ssrn.com/abstract=3649460 .

خلفاوي شمس ضيات (2017)، مكانة اليقظة التكنولوجية في تفعيل عملية الإبداع: دراسة حالة مؤسسة جزائرية، مجلة آفاق للعلوم، م(02)، ع(08)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.

طيباوي أحمد (2015)، اليقظة الإستراتيجية كعامل مساعد للإبداع في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الإبداع، م(05)، ع(05)، جامعة البليدة 02، البليدة، الجزائر.

علاوي نصيرة (2014)، اليقظة الإستراتيجية كعامل للتغيير في المؤسسة"، مجلة الباحث الاقتصادي، ع(02)، جامعة ورقلة، ورقلة، الجزائر.

العنزي بسام بن مناور (1425هـ)، الثقافة التنظيمية والإبداع الإداري دراسة استطلاعية على العاملين في المؤسسات العامة في مدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة العامة، جامعة الملك سعود، السعودية.

غياظ شريف، زدوري أسماء (2010)، تنمية وتدعيم الإبداع في المنظمات، ملتقى دولي: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، 12و13 ماي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.

قادري محمد (2016)، اليقظة الإستراتيجية والإبداع في المؤسسة الإقتصادية: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، تلمسان، الجزائر.

كنوش نبيل، طويطي مصطفى (2018)، دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق وتعزيز الميزة التنافسية: دراسة ميدانية لعينة من موظفي الإدارة العليا والوسطى لمؤسسة كوندور، مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، م (09)، ع (04)، المركز الجامعي تيسمسيلت، تيسمسيلت، الجزائر.

مصباح عائشة، بوخمخم عبد الفتاح (2019)، دور اليقظة الاستراتيجية في تطوير الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المديرية الجهوية للشرق لمتعامل الهاتف النقال أوريدو، مجلة دراسات اقتصادية، م (06)، ع (01)، جامعة الجلفة، الجلفة، الجزائر.

يحة عيسى، العيداني حبيبة (2013)، نموذج مقترح في تعزيز الميزة التنافسية من خلال الإستراتيجية التنافسية، مجلة الإبداع، م(06)، ع(06)، العدد 06، جامعة البليدة 02، البليدة، الجزائر

Laurent Hermel," maitriser et pratiquer veille stratégique et intelligence économique", Editions afnor,2 Emme édition, France,2007.

التنمية المستدامة في ظل إستراتيجية اليقظة ونظام العولمة

Sustainable development in light of the strategy of vigilance and the globalization system

بن حمزة حورية [1*]، غماري زعرة [2]

[1] جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، houriabenhamza@yahoo.fr

[2] جامعة الشاذلي بن جديد، ghoumari.zaara@gmail.com

ملخص: إن التحولات الإستراتيجية التي يشهدها العالم في ظل نظام العولمة، وفي محيط المؤسسات الاقتصادية بشكل خاص، قد استوجب من أصحاب القرار تبني آليات وسياسات جديدة لمواكبة هذه التطورات التكنولوجية والمعلوماتية، وتوجيه الموارد البشرية إلى تحديث أنماط إدارتها داخل المؤسسة بهدف مواجهة المخاطر الخارجية، والتنبؤ بها قبل حدوثها.

من خلال هذه الأهداف التي تندرج ضمن إستراتيجية اليقظة في المؤسسة الاقتصادية، سنتناول في هذه المداخلة دور الموارد البشرية في تحقيق إستراتيجية اليقظة والتوجه نحو تنمية مستمرة وفعالة، كما سنحاول تبيان مضمون اليقظة في ظل التنمية المستدامة، والكشف عن الوسائل التي تمكن المؤسسة العصرية من تطبيق عملية اليقظة لتحسين مكانتها وللتميز في ظل التنافسية ونظام العولمة.

كلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، اليقظة، المؤسسة، المورد البشري، نظام العولمة

Abstract: The strategic transformations that the world is witnessing in light of the globalization system, and in the vicinity of economic institutions in particular, have required decision-makers to adopt new mechanisms and policies to keep pace with these technological and informational developments, and direct human resources to modernize their management patterns within the institution in order to face risks externalities, and predict them before they happen

Through these goals that fall within the vigilance strategy in the economic institution, we will address in this intervention the role of human resources in achieving the strategy of vigilance and moving towards continuous and effective development. Vigilance to improve its position and excellence in light of the competitiveness and globalization system

Keywords: Sustainable development ; vigilance ; institution ; human resource ; globalization system

مقدمة:

يعد موضوع إستراتيجية اليقظة والعولمة من المواضيع الحديثة التي لاقت اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين في عدة مجالات سياسية واقتصادية واجتماعية، لما يحمله هذا المفهوم من مضامين ومسائل هامة تندرج ضمن التخطيط والتحليل بهدف مواجهة المخاطر والأزمات، بل وأيضا التنبؤ بها قبل حدوثها، حتى يتسنى للمؤسسة تقديم كل الحلول وجمع مختلف المعلومات التي تمكن من دفع المؤسسة نحو النمو والتنافسية والاستمرارية، وبالتالي المساهمة في التنمية المستدامة وخاصة بتكوين المورد البشري وتأهيله في هذا المجال.

تتناول مداخلتنا هذه عدة محاور وهي كالآتي:

- تحديد بعض المفاهيم الأساسية: التنمية المستدامة، اليقظة، العولمة.
- التنمية المستدامة ومؤشراتها.
- العولمة كمفهوم، الأهداف والمظاهر.
- أهمية اليقظة وأبعادها .
- دور اليقظة في تحقيق التنمية المستدامة .

أولا: التنمية المستدامة (مفهومها – نشأتها– تطورها):

يعد موضوع التنمية من المواضيع الهامة التي سجلت اهتمام المفكرين والباحثين في مختلف الميادين الاقتصادية السياسية والاجتماعية، حيث ظهر هذا المفهوم بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثا، لذلك اعتبرت المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة، التنمية كحق وحتمية على الدول كغيرها من الحقوق، كما أصبح مطلب أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه، ولقد تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى تنمية العنصر البشري، فخلال الخمسينيات اهتم مضمونه بمسائل الرفاه الاجتماعي لينتقل خلال الستينيات إلى الاهتمام بالتعليم والتدريب ثم ظهر مفهوم التنمية التكميلية وتأمين الحاجات الأساسية للبشر، وفي منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات برز مفهوم التنمية الشاملة في جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية، ثم ظهر مصطلح التنمية البشرية وصولا إلى مصطلح التنمية المستدامة.

والتنمية بشكل عام، هي وضع الخطط اللازمة للتطوير في كافة المجالات، فهناك التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية و التنمية الصحية، ولكن مع محاولة استغلال الموارد الطبيعية بشكل عقلاني، خوفا من نقصها بشكل عام، تم إطلاق مفهوم التنمية المستدامة كونها تسعى إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية في عام 1955: أن التنمية هي العملية المرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا اعتمادا على اشراك المجتمع المحلي وتطويره، ثم عرفتها عام 1956 باعتبارها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع (شفيق، د.س).

وتمت الإشارة إلى أن مفهوم التنمية قد ظهر في البداية في حقل علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن تحسين نوعية حياة الأفراد، بالصورة التي تكفل زيادة درجة اشباع الحاجات الأساسية عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائدات ذلك الاستغلال . ثم انتقل مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك مفهوم "التنمية الثقافية" التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك "التنمية الاجتماعية" التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع : الفرد، الجماعة و المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

والتنمية المستدامة كمصطلح ظهر في خضم المصطلحات الأكثر استخداما، حيث عرفتها منظمة الأغذية و الزراعة "الفاو"على أنها:"التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية. أن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية، وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي (العوضي، 2003)

كما عرف قاموس **ويبستر Webster** التنمية المستدامة على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا . وعليه فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الفرد ولكن ليس على حساب البيئة، فهي في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية الاستخدام للموارد الطبيعية بطريقة عقلانية، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام للموارد معدلات تجددها للطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة، أما بالنسبة للموارد المتجددة يجب الترشيد في استخدامها، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد (،، 2007).

لقد ركزت بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية، شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت (رومانو، 2003). و عرفها أيضا الاقتصادي الشهير **روبرت سولو** التنمية المستدامة على أنها عدم الإضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليه الجيل الحالي، وأكد أنه عندما نتكلم عن الاستدامة فلا بد أن نأخذ في الاعتبار ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضا أن نوجه اهتماما كافيا إلى نوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل تلك البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الانتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وهياكل المعرفة (الهيتي، 2009).

وأيضا عرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها: التنمية التي تفي احتياجات الجيل الحالي (الحاضر) دون الأضرار و المجازفة بقدرة الأجيال القادمة (المستقبل) على الوفاء باحتياجاتها (فلاحي، 2003). فهذا التعريف يوضح الرؤية المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، أي أنها عملية تغيير ومحافظة حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المواسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.

أما هيئة الأمم المتحدة فقد عرفتها من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة على أنها تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تفسيرات لمفهوم التنمية المستدامة والمتواصلة بأنها تعني القضاء على الفقر وتدعيم كرامة الانسان وإعلاء حقوقه، وتوفير فرص متساوية أمام الجميع عن طريق الحكم الصالح، والذي يمكن عن طريقه ضمان جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية (شعبان، 2007).

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن التنمية المستدامة هي تنمية لخدمة الأجيال القادمة، والتي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار، وهي تنمية شاملة بمعنى هي تنمية تهتم بالأرض ومواردها من جهة وتهتم بالموارد البشرية من جهة أخرى، فهي تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية.

ثانيا:أبعاد التنمية المستدامة:

1- البعد الاقتصادي:

النظام المستدام اقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من انتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن الاقتصادي، وأن يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية (2010-2011،ص25، 2011/2010).

2- البعد الاجتماعي:

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، ووقف تدفق الأفراد على المدن، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في المناطق الريفية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

3- **البعد البيئي**: للحفاظ عل التراث البيئي العالمي والموارد الطبيعية لأجيال اللاحقة، يجب إيجاد حلول قابلة للاستمرار إقتصاديا في سبيل تحقيق الحد من الاستغلال غير عقلاني للموارد، وكذا الحد من التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها.

ويتم ذلك من خلال استغلال الموارد البيئية المحلية في عمليات الإنتاج بطريقة عقلانية تحافظ على طاقة والاستيعاب لأنماط البيئة ومحيطها، ومن تم قدرتها على تجديد حيويتها.

ثالثا) نظام العولمة(المفهوم- الأهداف- المظاهر):

1. مفهوم العولمة:

يعتبر مصطلح العولمة من المصطلحات الشائعة الاستعمال منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، فقد حظيت العولمة كظاهرة جديدة على الساحة الدولية على اهتمام متزايد من قبل المؤسسات الدولية ومراكز البحوث العلمية.

فقد وردت عدة تعاريف للعولمة والتي تقابلها باللغة الانجليزية Globalisation وبالفرنسية Mondialisation يمكن عرض أهمها فيما يلي:

-تعريف " برهان غليون": يعرف العولمة على أنها ديناميكية جديدة، تبرز دائرة العلاقات الدولية، وبتحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار للمعلومات وللمكتسبات التقنية والعلمية للحضارة، فيصبح مصير الإنسانية موحدا أو نازعا للتوحد، الذي لا يعني هنا التجانس، والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري، ولكنه يعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة، وبالتالي ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين (غليون، 1997 أفريل).

-العولمة هي تغير اجتماعي حدث في عصرنا هذا، يمتاز بالتعقيد الاجتماعي والمادي والاقتصادي والسياسي، وكما يراها البعض (الأسود، عدد 4، 1999): أنها عصر ما بعد التحديث الاجتماعي، أو أنها مرحلة ما بعد التصنيع، ويراها المفكر الياباني "فوكوياما" (الشيخ، 1993) على أنها نهاية الحركية التاريخية (الديناميكية) التي تمر بها المجتمعات الإنسانية عبر تاريخها الطويل.

كما أن للعولمة علاقة بترويج لقيم دخيلة وأنماط سلوكية تتحدى المنظومات الدينية للشعوب وأخلاقها.

-وبذلك فالعولمة هي حركة السلع والخدمات والأيدي العاملة، ورأس المال، والمعلومات عبر الحدود الوطنية والإقليمية، بالإضافة للقوى التي لا يمكن السيطرة عليها من الشركات العابرة للقارات التي ليس لها ولاء لأي دولة.

-وحيث يرى البعض أن الرأسمالية الجديدة المنطوية حول عولمة الاقتصاد هي " نظام اقتصاد السوق الحرة التي تؤدي إلى تقدم اقتصادي وتقني وإلى استخدام فعال للموارد، وأخيرا إلى مستوى معيشي مرتفع يجري توزيعه مع بعض الاستثناءات التي لابد الاعتراف بها، توزيعا عادلا ". (الموسوي، 2009)

فالعولمة كنظام كان نتاج لتوسع كوني للنظام الرأسمالي من خلال تدويل وظائف الإنتاج والتوزيع واستهلاك السلع والخدمات والمعارف على نطاق عالمي، كما أنها نتاج للتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتجمع العولمة في ديناميتها باعتبارها سيرورة تاريخية بين عمليتين متناقضتين لكنهما متكاملتين، الاندماج والتفكك. في البداية برزت عملية الاندماج من خلال توسيع السوق العالمية، حيث جرى إدماج الأسواق المحلية لرأس المال والسلع والمنتجات، والمعلومات والأفراد في سوق عالمية واحدة تتسع وتتعقد باستمرار. لكن هذه العملية ذاتها كانت وراء حدوث استقطاب متزايد على مستوى كوني بين الدول والمناطق الغنية والفقيرة.

2. أهداف العولمة:

للعولمة مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

-الوصول إلى سوق عالمي مفتوح بدون قيود وحواجز جمركية وإدارية، من خلال السعي للوصول إلى إقامة سوق متسع ممتد يشمل العالم كله ويشمل كل قطاعاته ليصبح كتلة واحدة متكاملة ومتفاعلة.

-الوصول بالعالم إلى جعله كتلة واحدة مندمجة سواء من حيث المصالح والمنافع المشتركة والمتبادلة أو من حيث الاحساس والشعور بالخطر الواحد الذي يهدد الإنسانية جمعاء وتحقيق الأمن الجماعي لشعوب العالم.

-السعي للوصول إلى التجانس العالمي من خلال تقليل الفوارق في مستويات المعيشة أو في الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة أو في حقوق الانسان.

-التوجه نحو لغة اصطلاحية واحدة تتحول بالتدرج إلى لغة وحيدة للعالم يتم استخدامها وتبادلها بها سواء بالتخاطب بين البشر، أو بين أجهزة الاعلام الآلي، أو ما بين مراكز تبادل البيانات وصناعة المعلومات (عامر، 2000).

3. **خصائص العولمة:** إن التتبع التعاريف المختلفة لمفهوم العولمة يكشف لنا الكثير من الخصائص الرئيسية لها والتي من أهمها:

-أنها شديدة التعقيد منذ أن ظهرت في بداية التسعينات وإلى الآن لم يصل المفكرون لتعريف موحد وثابت نظرا للتعقيد التي تتسم به وعدم وضوحها.

-إن علاقاتها المتشابكة بدرجة كبيرة تجعلها غير واضحة حيث أن العولمة بطبيعتها تشمل العديد من المتغيرات تربط بينها علاقات متشعبة، ولذلك فهي ظاهرة غير واضحة المعالم.

-أنها كثيرة التناقضات، فهناك تعريفات للعولمة على أنها هدف الانسانية في سعيها التاريخي نحو التنمية والتقدم والرخاء، وهنالك على النقيض من يقول أن العولمة هي الوسيلة الرسمية للأغنياء لكي يزدادوا قوة وإلهاء الفقراء حتى لا يقوموا بعمل مظاهرات أو ثورات.

4. **مظاهر العولمة:**

4.1**المظهر الاقتصادي:** يتجلى ذلك من خلال تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول وحرية حركية الأموال والخدمات، الاستثمار الأجنبي، وتحرير الأسواق، التبادل الحر للسلع والخدمات وسياسة المنافسة والعرض والطلب.

4.2**المظهر السياسي:**يظهر ذلك من تراجع عدد الأنظمة التسلطية وانتشار حركية التحول الديمقراطي والتوجه نحو قبول وتبني الديمقراطية والتعددية السياسية، وكذا تزايد عدد المنظمات غير الحكومية وتزايد دور المجتمع المدني، فهي آليات لنشر وتعميم أسس ومفاهيم الديمقراطية الليبرالية.

4.3**المظهر التكنولوجي**: يتمثل في الثورة المعلوماتية و التقدم التكنولوجي والرقمي المتسارع كسرعة البث ووصول المعلومة مع تزايد قوة وسائل الاعلام بمختلف دعائمها الورقية والسمعية والبصرية والالكترونية، ويعد هذا المظهر المساهم الكبير في انتشار وسرعة المظاهر أو الجوانب الأخرى للعولمة.

كما أنها تعتمد بالدرجة الأولى على التطور التكنولوجي و الاتصالي، فلقد ساهمت التطورات التكنولوجية في الإسراع بظهور العولمة ووضوح معالمها وعناصرها، وقد عزز ذلك وسائل الاتصال التي سهلت حركة التواصل بين الأفراد وبين الدول والشعوب.

4.4 المظهر الثقافي: يتجسد هذا المظهر بداية في تشكل تصور في القيم الموحدة للقضايا الكبرى، كحقوق الانسان بما فيها حقوق المرأة وأنماط الاستهلاك (النمط الاستهلاكي الغربي)، ويرتبط الكلام عن "هذا المظهر بالتصور الذي يقرن العولمة بالهيمنة الغربية وبمحاولتها فرض نمط قيمي على سكان العالم"(حموم، 2018).

ثالثا: دور اليقظة الإستراتيجية في ظل العولمة في تحقيق التنمية المستدامة:

إن من المفاهيم الحديثة في عالم الاقتصاد خاصة مصطلح اليقظة الذي يتوضح في ذلك النظام لدعم القرار في المؤسسات الاقتصادية، ويعتمد على الملاحظة والتحليل للمحيط الداخلي والخارجي، والتأثيرات الحالية والمستقبلية، ويعتمد أيضا وبالدرجة الأولى على المعلومات ذات الطبيعة الإستراتيجية، حيث يقول العالم "ليسكا" أنها نظام للمعلومات يهدف الى تقديم وتحليل ونشر للمعلومات ذات القيمة المضافة للمؤسسة." (http://www.vielle.com.page -)

وهناك تعريف آخر لليقظة عند "ميشال كارت" فهي ذلك النشاط الذي يمكننا من البقاء على علم بكل المستجدات في القطاع الذي نشغله، كما تعتبر أهمية اليقظة على مدى الحيطة التي توليها المؤسسة اتجاه عالمها المتغير (رتيبة، 2003/2002).

وتتجسد أهمية اليقظة الإستراتيجية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية من خلال الوسائل والأدوات التكنولوجية والمعلوماتية التي توظفها المؤسسة حتى تتمكن من الاطلاع على كل ما يحدث من نشاطات اقتصادية داخل محيطها وخارجه، وتكوين الموارد البشرية وتأهيلها لكي تستطيع التعامل والاستخدام الجيد والسليم لهذه الوسائل بما يحقق لها من انتفاع اقتصادي ويوجهها نحو تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

إن مضمون اليقظة الإستراتيجية هو بمثابة رباط أساسي للتنمية، ويتوضح في كونها: تنظيم يسعى لمعرفة بيئة الأعمال واستباق التغيرات، فهي سيرورة معلوماتية، حتى يمكن اتخاذ القرار والتسيير فيما بعد. ويمكن

اعتبارها نظام متكون من نظم فرعية متأثرة بتدفقات المعلومات الواردة من البيئة الكلية (قوجيل، 2012/2011).

وتتجسد اليقظة في الأشكال التالية:

-اليقظة الثقافية: أنها تتمثل في جمع وتحليل وتقييم المعلومات بأسلوب منهجي عن المنظمات المنافسة.

-اليقظة التكنولوجية: رصد تطورات العلمية والتكنولوجية وتحليلها لتحديد مدى تأثيرها على المنظمة والتنبؤ بالتطورات التكنولوجية.

-اليقظة التجارية: دراسة العلاقات بين المتعاملين والسوق ومعدل النمو للسلع والعرض والطلب وتحديد مواطن الضعف والقوة للمؤسسة حسب وضع السوق اقتصاديا خاصة.

-اليقظة البيئية: هي مكونات البيئية الخارجية وتشمل اليقظة الاجتماعية والقانونية والتشريعية. (سرحان، 2011).

فمن خلال هذا التنوع في أساليب وأشكال اليقظة الإستراتيجية للمؤسسة العصرية، يمكن لهذه الأخيرة أن تكون على مستوى الكفاءة والفعالية التي تصبو اليها في مخططاتها، كما تستطيع بذلك مواجهة المشاكل والأزمات وتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في ظل نظام العولمة ومخاطره السياسية والاقتصادية.

ولقد أصبح من الضروري التعرف على تأثير العولمة ومخاطرها على التنمية المستدامة، في عالم سيطرت فيه قوة السوق وتزايدت أهمية ودور المؤسسات المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات في التحكم في مصالح الدول النامية، حيث أوضح تقرير لمجلة "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية المستدامة، أن نموذج التنمية الحالي يعد فاشلا، وذلك بسبب تزايد الفقر وتفاقم التدهور البيئي في العالم، واتساع الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية بعيدا عن التطورات التكنولوجية والمعلوماتية المتواصلة. ومن هنا حتى نؤكد على أهمية تطبيق اليقظة الإستراتيجية في المؤسسات بمختلف تخصصاتها، لابد من معرفة ايجابيات وسلبيات نظام العولمة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في الجزء الموالي:

1. ايجابيات للعولمة في تحقيق التنمية المستدامة:

- **من الناحية الاقتصادية:** ان الانضمام لآليات اقتصاد السوق ونظام العولمة هو: بديل مقبول للدول النامية لخلاصها من مأزق التخصص في تجارة المنتجات الخام، واحتكارها من طرف المؤسسات القائمة ما يعرف بشركات متعددة الجنسيات، والاهتمام بالمهارات في التسيير والتعرف في كل دولة بما يتيح لها من فرص للاندماج والتكامل.

– امكانية خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات المختلفة بمشاركة رأسمال الأجنبي، ومن تم زيادة قدرة على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية.

– تحفيز الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصاديتها لمواجهة التحديات التي تفرزها، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة، ورفع كفاءة للتوظيف واستخدام الموارد عالميا، وزيادة فرص العمل المتاحة، وتعميق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي إضافة لفتح فرص أكبر للاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجالات الغاز والمشتقات البتروكيماوية والخدمات كالسياحة والنقل (وآخرون، عدد 86، 2011)

– أن الاستمرار في نقل مقر أنشطة التصنيع من البلدان النامية يتيح فرصة لتوسيع التجارة، ليس فقط في السلع بل أيضا في الخدمات التي أصبحت قابلة للتداول في شكل متزايد (سايح، 2014).

1.1من الناحية الاجتماعية والثقافية:

– يمكن الاستفادة من المعلوماتية والانترنت في مجال الاطلاع المستمر على أحدث الانجازات العلمية في مجالات الطب و الهندسة وغيرها ... وفي حالة وجود كوادر تمتلك القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وبذلك نستطيع التعرف على المنجزات الحديثة التي تساعد في حال استثمارها على تحسين نوعية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية للدول النامية وخاصة قطاعي التعليم والصحة، وهما من الأسس الرئيسية لبناء وتنمية الفرد وعناصر لبناء الأوطان، ومواجهة المشاكل من خلال إيجاد الحلول المناسبة، وكذلك وتسريع عملية البحث العلمي (وآخرون ع.، 2005).

– حدوث نوع من التكتل بين قوى اجتماعية ذات طابع عالمي لها مطالب وأفكار خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على الحياة على المستوى الكوني وفيما يتعلق بحماية الحقوق والحريات الإنسانية، وقد عبرت هذه القوى عن نفسها من خلال الجمعيات الأهلية غير الحكومية التي ازداد نشاطها داخل كل دولة بدليل أن المؤتمرات الهامة التي نظمتها الأمم المتحدة في العقد الأخير من القرن العشرين لمناقشة القضايا الكونية كثلوث البيئة والانفجار السكاني والمرأة والفقر، كانت تعقد في ذات الوقت على مستويين المستوى الحكومي الرسمي والمستوى الأهلي غير الحكومي وهو الأمر الذي أعطى الجمعيات قوة معنوية هامة، وهنا يجسد التفاعل مع منظمات المجتمع المدني في بعث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

1.2من الناحية السياسية:

يمكن ايجازها في الدعوة إلى تضافر جهود الإنسانية عبر تزايد التبادل التجاري والسلعي والخدماتي، وكذلك إدارة الموارد البشرية لخدمة المجتمع، ففي زمن العولمة ازداد الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، وزاد معها التركيز على التزامات الدول حول موضوع حقوق الإنسان متعدد الجنسيات، حيث تضم جمعيات

ومنظمات حقوق الإنسان في العالم، وكذا مؤسسات التمويل الغربي، وتعد هذه الشبكات النواة الحقيقية لقيام المجتمع المدني على مستوى العالم (صالحة، 1991).

2. الانعكاسات السلبية للعولمة:

رغم إيجابيات العولمة إلا أن لها مخاطر وسلبيات لا حصر لها والتي لها أثر على التنمية، مما دفع بعض المجتمعات لتشكيل حركات مناهضة لها، وتتمثل أبرز الانعكاسات السلبية للعولمة فيما يلي:

2.1 الانعكاسات الاقتصادية:

العولمة بأبعادها المختلفة هذه، تخلف آثارا سلبية على الجانب الاقتصادي، وهي بذلك تجسد ظواهر خطيرة تمس كيان كل المجتمعات خاصة دول الجنوب، كالمديونية، التبعية والتخلف ... وفي المقابل يروج على أن العولمة تحقيق للحرية وللانتعاش الاقتصادي وينشر دعاة العولمة كل الأفكار المدافعة عن حقوق الإنسان، في العديد من الخطابات محاولة لكسب ثقة شعوب العالم خاصة النامية منه، بأن العولمة هي مسعى ايجابي للرفاهية وتحقيق أسمى الاستراتيجيات ومسار التنمية الناجعة،وأنها تسعى لنشر مبادئ الديمقراطية والتقدم،فهي وجه لا مثيل له للإنسانية وأنها تعمل على تقليص مظاهر الاستغلال والتخلف والفقر.

فالتنمية المستدامة في هذا الجانب لا بد أن ترتكز على: القيادة المستقبلية: والتي تجعل القائد يؤمن وله شعور بالمسؤولية نحو البيئة التنظيمية، والإدارة الالكترونية: باستخدام المكننة وأدوات العمل والبيانات والمعلومات...وأيضا الثقافة التنظيمية: وهي تبني ثقافة تسعى الى المثابرة والعمل على إنجاح المنظمة. وكذلك الاعتماد على ادارة المعرفة: كإتخاذ القرار بتطبيق ونقل المعلومات والخبرات الإدارية لإنجاح مشروع المؤسسة. وهي ركائز أساسية وهامة من أبعاد التنمية المستدامة.

– توجيه سياسات الدول النامية نحو تحقيق المصالح الذاتية للدول المتقدمة بإيهامها بأساليب ووسائل وسبل مختلفة ليمكنها الاستمرار في الحكم من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، وتكبيل الدول بشرط تحد من حريتها بالإضافة إلى استغلال المشكلات الاقتصادية والإدارية للدول للتدخل في شؤونها، والضغط عليها عن طريق تقديم المعونات والقروض المشروطة، وإجبارها على إقامة القواعد العسكرية للحفاظ على بقاء النظام القائم فيها إلى أطول فترة ممكنة عن طريق إثارة الاضطرابات الداخلية (عطار، 2006).

– كما يلاحظ أن للعولمة علاقة بتعميق التبعية الاقتصادية لمعظم الدول العربية للغرب، ويتزامن ذلك مع تدهور حال الصناعة الوطنية في الدول العربية، وفي ظل هدر الثورة النفطية العربية وتدمير البيئة.

– إضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة بالنفط الذي يعد مصدرا رئيسيا واستراتيجيا لكثير من الدول العربية، حيث يتم إضعاف أهميته كسلعة، حيث تم استثناؤه من السلع التي تخضع لحرية التجارة الدولية، وتخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليها من الدول المستهلكة (وآخرون ع.، 2011).

– رغم شعار الحرية الاقتصادية في ظل العولمة، فإن الدول النامية تجد نفسها موقع غبن كبير بالنظر إلى حجم القيود والحواجز المفروضة على أهم عنصر إنتاجي لها، وهو عنصر العمل، وتتعدد هذه الحواجز من تأشيرات الدخول، عدم تكافؤ الشهادات، المراقبة الصحية والأمنية، وهذا في الوقت الذي تنساب فيه رؤوس أموال الدول المتقدمة بدون رقابة (قدي، عدد 1،2011).

2.2 الانعكاسات الاجتماعية والثقافية:

– الترويج للنمط الغربي في أسلوب الحياة والسلوك عبر وسائل الاتصال بأنواعها وأشكالها كافة، كذلك تعميق التفاوت الاجتماعي عبر الأخذ بالليبيرالية الجديدة، فيتم تقليص دور القطاع العام لصالح تمدد القطاع الخاص و الشركات متعددة الجنسيات مما أدى إلى زيادة معدل البطالة والفقر وتوسيع درجة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة، ومن ثم تعميق التفاوت الاجتماعي، وأيضا العولمة تعمل على إيقاظ الانتماءات الأولية (طائفية، قبلية، مذهبية، جهوية) تحت شعار إشاعة الديمقراطية الليبرالية، والدعوة إلى الشفافية، وضعف دور الدولة، وكذلك بث أفكار في وسائل الإعلام تشجع على إثارة الانقسامات على أسس مذهبية وطائفية.

فبالرغم من أن العولمة الاقتصادية هي الأساس والهدف فإن الانعكاسات والامتدادات الاجتماعية والثقافية أصبحت واضحة ولا يمكن التغاضي عنها أو إغفالها مع التطورات السياسية العالمية من ناحية، وانتشار ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية أخرى.

ومن أهم المؤسسات التي تعد آلية تثبيت مفهوم العولمة تتمثل في المؤسسات الاقتصادية والمالية من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمنظمة العالمي وللتجارة، ثم المؤسسات الإعلامية من تقنيات الاتصال الحديثة التي توسع فيه النشر الإعلامي على نطاق مفهوم الكوكبية – وهو مصطلح آخر للعولمة– وأخيرا المؤسسات المعلوماتية الذي يتمثل في الثورة العلمية من حواسيب والشبكة العنكبوتية، وغيرها من الأجهزة التي تتطور يوما بعد يوم.

فهي مسار أساسي في حراك هذا النظام الجديد، لتحرير الاقتصاد والتجارة العالمية والوصول الى نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج الحر، وقوى الإنتاج الرأسمالي وبالتالي الى علاقات الإنتاج الرأسمالية، التي تفرض البقاء للأقوى، وعليه فهذه

التطورات تستدعي يقظة إستراتيجية للمؤسسة حتى تتمكن من مسايرة نظام العولمة ومواجهة أي مخاطر تحول دون كفاءتها أو استمراريتها.

الخلاصة:

إن مختلف التحولات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل نظام العولمة، والتي أدت إلى التنافس الكبير في مجال التطور التكنولوجي والإنتاجي فيما بين الدول، قد جعل من الضروري التفكير في استخدام آليات اليقظة الإستراتيجية في إدارة وتسيير المؤسسات باختلاف أنماطها، لتحقيق ولتطبيق التنمية المستدامة في دول الجنوب، كما أن الضغط على حكومات العالم الثالث، من خلال إمبراطورية العولمة ومؤسساتها التجارية والمالية خاصة يجعلها أمام خيار مواكبة التطورات التكنولوجية والمعلوماتية، والعولمة بمعناها الاقتصادي وبخلفياتها السلبية تشكل استعمار ا جديدا للقوى الكبرى العالمية، من خلال آلياتها المتنوعة ومنظماتها السياسية ومؤسساتها المالية خاصة، مما يستلزم مواجهة هذا التوسع أو الاستعمار الجديد بتبني إستراتيجية شاملة كنموذج لليقظة، وذلك على مستوى مؤسساتها وشركاتها لحماية مواردها الطبيعية والبشرية والحفاظ على سيادتها ومكانتها.

قائمة المراجع:

1-برهان غليون : العرب وتحديات العولمة الثقافية: مقدمات في عصر التشريد الروحي، ملتقى المجمع الثقافي، أبو ظبي 10 أفريل 1997.

2-شعبان الطاهر الأسود : الثقافة والمجتمع والتغير الاجتماعي، مجلة دراسات، عدد 4، 1999

3-فرنسيس فوكوياما :نهاية التاريخ،ترجمة حسين الشيخ،دار العلوم العربية، لبنان،

4-ضياء مجيد الموسوي: العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2007 ط3

5-محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،دس.

6-سعاد عبد الله العوضي : البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت،2003.

7-عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007

8- دوناتو رومانو: الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، سلسلة الموارد التدريبية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، 2003.

9-سعاد عبد الله العوضي : البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت،2003،

10- أحمد أبو صالحة: تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي،دار العلوم، القاهرة، مصر 1991،

11- طلال محمد نور عطار: إمبراطورية العولمة البعد الاستراتيجي، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، 2006.

12- أحمد عبد العزيز وآخرون: العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية، مجلة الادارة والاقتصاد، عدد 86، 2011،

13- عبد الحميد قدي: الكوكبة وواقع دول العالم الثالث، مجلة العلوم الانسانية، عدد 1،2011.

14- عبد الهادي الرفاعي وآخرون: العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، عدد 1، 2005،

15- رزان عبد الرحمن الهيتي : التنمية المستدامة الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مجلة دراسات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي،2009، ص 13.

16- هيام لطفي سرحان: دور اليقظة الإستراتيجية في تحقيق التنمية الإدارية المستدامة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد12، العدد3، جامعة قناة السويس، مصر 2011.

17- صلاح فلاحي: التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة، العدد02، مارس 2003، ص75.

18- عبد الحسين شعبان: الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة مجلة الحوار و التمدن، العدد 1804 الصادر بتاريخ 2007/01/23

19- فريدة حموم: تأثير العولمة في بلورة قيم التنمية الإنسانية المستدامة، مجلة الفكر، العدد7، 2018

20- بوزيد سايح : دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل هادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2012-

21- العايب عبد الرحمن: التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010-2011.

22- نحاسية رتيبة: أهمية اليقظة التنافسية في تنمية ميزة المؤسسة، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2003/2002.

23- نورالدين قوجيل: دور اليقظة الإستراتيجية في ترشيد الاتصال بين المؤسسة ومحيطها، كلية الإعلام والاتصال جامعة عنابة 2012/2011

24- http://www.vielle.com.page .00 .15 20/05/2021 veille html - h

اليقظة الإعلامية سبيل لتعزيز التنمية المستدامة

Media vigilance is a way to promote sustainable development

البروفيسور دحدوح منية[1،*]، طالبة الدكتوراه صيافة خولة [2]

[1] جامعة 8 ماي 1945قالمة مخبر sophilab (الجزائر)،

Dahdouh.Mounia@univ-guelma.dz

2 جامعة 8 ماي 1945 قالمة مخبر sophilab (الجزائر)،

Siafa.khawla@univ-guelma.dz

ملخص:

تعتبر اليقظة الإعلامية ودورها في تعزيز التنمية المستدامة من ابرز المواضيع المطروحة على الساحة العالمية في وقتنا الراهن خاصة بوجود علاقة وطيدة بين وسائل الاعلام و التنمية، تهي تلعب دورها هاما و مؤثرا في حياة الافراد و المجتمعات و فعال في تحقيق التنمية المستدامة، فوسائل الاعلام تمنح المجتمع من فراد و مؤسسات كل المعلومات و البيانات اللازمة لاتخاذ القرار و تجاوز الازمات لتحافظ على وجودها.

ومنه فمن خلال هذه الدراسة نهدف الى التعرف على المفهوم الجديد نسبيا في الساحة الإعلامية الا وهو اليقظة الإعلامية وعلاقتها وسبيلها لتعزيز التنمية المستدامة سواء كانت للمؤسسات او للمجتمع بصفة عامة

الكلمات المفتاحية: اليقظة الإعلامية، وسائل الاعلام، التنمية المستدامة

Abstract: Media vigilance and its role in promoting sustainable development is considered one of the most prominent topics on the global scene at the present time, especially in the presence of a strong relationship between the media and development, which plays an important and influential role in the lives of individuals and societies and is effective in achieving sustainable development. Society of individuals and institutions provides all the information and data necessary for decision-making and overcoming crises in order to maintain its existence.

Through this study, we aim to identify the relatively new concept in the media arena, which is media vigilance and its relationship and way to promote sustainable development, whether it is for institutions or society in general.
Keywords: media vigilance, mass media, sustainable development

مقدمة

شهد العالم في الفترة الأخيرة العديد من التطورات والتوجهات الجديدة بالنسبة للمجتمع والمؤسسات على حد سواء بالعديد من التغيرات، حيث ابرزت واقعيا جديدا وأدخلت مفاهيم حديثة تتسم بملامح ورؤى تتوافق مع طبيعة العالم المعاصر

فالمعلومة اليوم أصبحت المورد الأساسي للمنظمة و مصدر غني تجعلها تتميز على منافسيها فتعمل وسائل الاعلام التقليدية و الاعلام الجديد على توفيرها للمجتمع و المؤسسات، فيها هذه الاخيرة الى معرفة ما يدور حولها وفي محيطها و ما يجد فيه من احداث لتتمكن هذه الأخيرة من فرض مكانتها في السوق و استمرارها و تعتبر هذه العملية عملية يقظة إعلامية ، التي من خلالها تراقب وسائل الاعلام القديمة و الجديدة لجمع المعطيات تحليلها و بناء نظام معلوماتي يساعدها على تبني و بلوغ تصور التنمية المستدامة التي أصبحت تعني تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية مع ضمان المحافظة على الخدمات و نوعية الموارد الطبيعية عبر الزمن

الإشكالية:

تلعب وسائل الاعلام دور الحارس الامين على مصالح المجتمع فهي تسعى الى لتقديم كل المعلومات المفيدة لهم من خلال البرامج و الروبورتاجات و النشرات التي يسهر الصحفيون على اعدادها لإبقاء الافراد و المؤسسات على اطاع دائم بما يدور حولهم و كل ما يتعلق بطبيعة المحيط المتواجدين فيه ، فبعد جمعها من قبل مختصين و فريق خاص بها يقومون بتحليلها من خلال البرامج المعلوماتية المتخصصة ليقوموا بتفسيرها، بعد ذلك تصنف حسب اولويتها و توضع في نظام للمعلومات للاستفادة منها ، في اتخاذ اقرارات اللازمة و الصحيحة و الضرورية في الوقت المناسب ، أيضا اعتمادها في وضع استراتيجيتها، و تنبؤها بالأزمات المحتملة و منه تساعدها على حلها و تجاوزها باقل الاضرار الممكنة.

مع اشتداد المنافسة في السوق ألزمت على المؤسسات العمل على وضع خطة محافظة على بقائها واستدامتها فاهدف الاساسي لكل مؤسسة هو الحفاظ على مكانتها لأطول فترة ممكنة فتتوجه الى المجتمع

الموجودة فيه لتأخذ منه كل ما من شأنه مساعدتها على ذلك فيأتي هنا دور وسائل الاعلام التي تمد المؤسسة بالمعلومات والبيانات تستغلها هذه الأخيرة في بناء نظام معلوماتي في عملية تسمى اليقظة الإعلامية وهي المراقبة المستمرة لما يقدمه الاعلام عن كل ما يهمها لتبني عليها اهدافها وقراراتها التي تمنحها الاستدامة في السوق. فما هو سبيل اليقظة الاعلامية لتعزيز التنمية المستدامة؟

اهداف الدراسة:

-القاء الضوء على مفهوم جديد نسبيا في المجال الإعلامي الا وهو اليقظة الإعلامية

-محاولة التعرف على دور المعلومات في وضع خطط للتنمية المستدامة

-ابراز دور اليقظة الإعلامية في تعزيز التنمية المستدامة

أولا: اليقظة الإعلامية

قبل التطرق الى اليقظة الاعلامية علينا اولا التعرف على معنى اليقظة واهم أنواعها ومنها:

1. اليقظة:

1.1مفهوم اليقظة:

اليقظة او التيقظ الطابق حالة الوعي أين تكون حواسنا منفتحة على العالم من حولنا اي الانتباه لكل ما يحيط بنا واخذ المحيطة منه (علاوي، 2015 ص 31)

كلمة اليقظة مأخوذة من المصطلح اللاتيني veille والتي تعني السهر وانطلاقا من المجال الطبي ومجال علم النفس فإن الانسان يكون في حالة واحد من الحالات التالية

اما في حالة نوم Etat de sommeil

اما في حالة حلم Etat de Reve

اما في حالة يقظة Etat de veille

وفي الحالة الاخيرة التي تطابق حالة الوعي تكون الحواس منفتحة على ما يجري حولها والرغبة في الاستمرار في حالة الوعي هذه ونقول تيقظ الانسان اي انتبه لشيء ما واخذ المحيطة منه كما قد تشير كلمة كاشف الى الشخص الجهة الذي يبقى يقظا وكذلك الى الذي يسعى الي مراقبة او حراسة شيء ما (قوجيل، 2012 ص 17)

2.1 أنواعها:

ان من أهم انواع اليقظة الموجودة نجد:

اليقظة الاجتماعية: تتمثل في تحديد وملاحظة كل الظواهر الاجتماعية مثل الصراعات الاجتماعية التعارضات الدينية والعرفية، وسوء التفاهم بين الاجيال التمسك بالتقاليد، وكل ما يستوقف انتباه المتيقظ ويهدد سلامة او يعزز التناسق التنظيمي (picard, 1991 p 2)

اليقظة القانونية: تتمثل في تتبع ورصد تطور القوانين والأنظمة في القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، وليس فقط المعايير التقنية التي غالبا ما تكون حاسمة في نجاح الاعمال التجارية، فالمؤسسات الصناعية مثلا مهما كان موقعها الجغرافي لابد عليها من معرفة الأنظمة الموجودة والسائدة في المنطقة وكذا تطور السياسات (علاوي, 2015 ص 59)

اليقظة البيئية: هي سيرورة متسلسلة المراحل بمديرية التوعية والتربية والشراكة لأجل حماية البيئة، تقوم على عملية رصد ومراقبة البيئة ومختلف التغيرات الطارئة عليها من مشاكل و مخاطر بيئية وجمع معلومات بيئية، ومعالجتها وتصنيفها ثم استعمالها واستغلالها في اعداد استراتيجية الاتصال العمومي للتوعية وتحسيس وتربية الافراد (اليقظة البيئية واستراتيجية الاتصال العمومي في الجزائر، 2018 ص 12)

اليقظة الاستراتيجية: جمع معلومات حول الأحداث والعلاقات في البيئة الخارجية للمؤسسة، والمعرفة التي من شأنها أن تساعد الإدارة العليا في مهمتها المتمثلة في تخطيط مستقبل المؤسسة (زواو، 2013 ص2)

ونظرا لتعدد انواع اليقظة الموجودة لم يتم ذكرها كلها وسنركز على اليقظة الاعلامية التي هي محور دراستنا ومنه

2. اليقظة الاعلامية

1.2 مفهومها: يمكن استخلاص تعريفها هي نوع من التخصص الاعلامي الموجه للمراقبة المستمرة للمعلومات المتدفقة غبر مختلف وسائل الاعلام حتى نكون على يقظة وعلم بكل ما يحدث ولهه علاقة بما نريد دراسته او متعلق بمجال اختصاصنا ولنقوم بفرز المعلومة الصالحة من الطالحة

2.2 أهمية اليقظة الإعلامية:

-حلقة الوصل بين نشر الوعي واثارة الفزع

-المساعدة على تجنب الوقوع في التظليل او الخطأ المتحقق

-ترشيد المعلومات وتحليلها قبل عرضها

3.2 مراحلها:

من خلال تجربة المركز لمحابة السموم واليقظة الدوائية في مجال اليقظة الإعلامية حيث اعتمد على خبرته في مجال اليقظة الصحية قد حدد مراحل لليقظة الإعلامية وتتمثل في:

المرحلة الأولى: عملية جمع المعلومات من مختلف وسائل الاعلام المختلفة كونها الأداة التي تساهم بشكل كبير وسريع في الحصول على البيانات المتنوعة التي نحتاجها

المرحلة الثانية: تحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها من مختلف وسائل الاعلام

المرحلة الثالثة: بعد تحليل هذه البيانات نقوم بتسجيل المعطيات المتحصل عليها في قاعدة للبيانات وترتيبها حسب أهميتها

المرحلة الرابعة: توليد الإشارة وذلك من خلال استخدام أساليب خاصة ومتطور في التحيل الاحصائي

المرحلة الخامسة: التحقق من الاشارات قبل تحويلها الى إنذارات

المرحلة السادسة: العمل على تقليص المخاطر بأخذ التدابير التنظيمية من خلال البيانات المتحصل عليها للعمل بها في حل الازمات والمشاكل التي تواجه المؤسسة (السملالي، 2016 ص14)

ثانيا: التنمية المستدامة

1 **مفهوم التنمية:** يعرفها احمد رشيد هي عملية تغيير في البنية الاقتصادية الاجتماعية الثقافية للمجتمع وفق توجيهات عامة لتحقيق اهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب بمعنى ان اية تنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب اقتصادية وغير اقتصادية (احمد، 1986 ص ص 14-15)

التنمية عبارة عن عملية تدخلية او هي تدخل اداري من قبل الدولة وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وهي تغيير إيجابي يهدف الى نقل المجتمع من حالة الى حالة أفضل (بودانة، 2014 ص 15)

2 **مفهوم التنمية المستدامة:**

هي نتيجة تفاعل مجموعة من اعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من اجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان وتنظيم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي الى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها (العايب، 2011)

التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم كما انها التنمية القائمة على تشجيع اماط استهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئية وبما

يحقق التوازن بين الأهداف البيئية وبما يحقق التوازن بين اهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية (قويدر، 2006)

تعرف أيضا بانها التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من استغلالها للموارد الطبيعية، والتي يمكن ان تحدث من خلال الإطار الاجتماعي البيئي، والذي يهدف الى رفع معيشة الافراد من خلال النظم السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي (العجال و غوال، 2019 ص 217) [1]

1.2 خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص من بينها:

التنمية المستدامة تعتبر البعد الزمني هو الأساس

تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد

تراعي المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات الحية وتعددها

تنمية مستدامة متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين السياسات لاستخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي

2.2اهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها الى تحقيق مجموعة من الأهداف:

اهداف اقتصادية تتمثل في:

النمو

المساواة

الكفاءة

اهداف ايكولوجية وهي:

وحدة النظام الايكولوجي

التنوع البيولوجي

قدرة التحمل للنظام البيئي

القضايا العالمية

[1] العجال ،عدالة .نادية ،غوال "دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر" .*مجلة الاستراتيجية و التنمية*. مجلد 9. عدد 2. مستغانم، جامعة عبد الحميد بن باديس، ص 217.

اهداف اجتماعية هي:

العدالة في التوزيع

المشاركة الشعبية

الحراك الاجتماعي

التماسك الاجتماعي

الهوية الثقافية

وهناك أيضا تصنيف اخر للأهداف تتمثل في:

تحقيق الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد

ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تعزيز وعي السكان وتحقيق حياة أفضل لهم

رفع مستوى الصحة والتعليم

حماية المناخ من الاحتباس الحراري

تنظيم العمران البشري وتوزيع السكان (هرموش، 2010)

ثالثا: اليقظة الإعلامية سبيل لتعزيز التنمية المستدامة

1 دور المعلومات في التنمية:

أصبحت قضية المعلومات وكيفية الحصول عليها وجمعها واسترجاعها وتنظيمها وخزنها وسهولة الوصول اليها ووضعها في خدمة الباحثين والعاملين في المؤسسات وقطاعات التنمية المستدامة من القضايا الجوهرية كونها تشكل ثورة وطنية لا تقل أهمية عن الثورات الطبيعية والبشرية وأصبحت لها مكانتها في تحقيق التقدم العلمي والتطور الثقافي والانتقال الى المجتمع المعلوماتي إذا ما أحسن توظيفها من خلال مؤسسات المعلومات والاتجاهات والقوى البشرية المؤهلة والقادرة على التعامل مع تقنيات وخدمات المعلومات (عودة، 2021)

2 الاعلام وقضايا التنمية المستدامة:

لا يزال دور وسائل الاعلام والاتصال على اختلاف أنواعها مثارا للجدل بين الباحثين، فبالرغم من انه ثبت احصائيا وجود معامل الارتباط بين التعرض لوسائل الاتصال من ناحية، والمتغيرات الإحصائية الاجتماعية المرتبطة بالتنمية من ناحية أخرى الى انه لم يثبت وجود علاقة سببية بينهما فيدعي فيجن ان الاعلام سبب ونتيجة في نفس الوقت في عملية التحديث، بينما يذكر روجرز ان دور الاعلام مساعد غير مباشر للعوامل الاجتماعية الأخرى المؤدية للتنمية.

والافراد هم هدف التنمية لذا لابد ان يكون لكل منهم دور في تطوير المجتمع الامر الذي يحتاج الى توعية وتثقيف متصلين، وتعليم وتدريب مستمرين.

وتأتي أهمية استخدام وسائل الاعلام المختلفة في الدور النامية من حاجة تلك الدول الى اعلام يواكب خططها الإنمائية ويعمل على خلق مشاركة من جانب الافراد في عجلة التنمية، فهو السبيل في نشر المعرفة بخطط الدولة وأهدافها

و قد اكدت عدة دراسات اجراها علماء الاتصال على وجود علاقة إيجابية بين الاعلام و التنمية منها الدراسة التي اجراها ولبر شرام على 100 دولة من الدول النامية لإلقاء الضوء على العلاقة بين الاتصال الجمهوري و التنمية حيث تصل الى ان معامل الارتباط بين النشاط التنفيذي لوسائل العلام و بين نتائج تنفيذ خطط التنمية قد وصل الى 72% وقد يكون اعلى من ذلك لوجود مجموعة من العوامل السلبية التي تحول دون التنفيذ في كل من التخطيط الإعلامي و التخطيط للتنمية بالدقة المطلوبة و بالتالي فان هذه العوامل السلبية قد اضعفت مستوى الارتباط و قللت درجته عن 72 (امين، 2008)

3. دور وسائل الاعلام في التنمية من خلال نظرية نشر الأفكار المستحدثة

اهتم علماء الاجتماع بكيفية تغيير النظم الاجتماعية عن طريق نشر الأفكار المستحدثة اما علماء الاتصال فاهتموا بكيفية استخدام الأنشطة الاتصالية لدعم ونشر الموافقة والقبول للمنتجات والأفكار الجديدة. واستطاعت الدول المتقدمة تحقيق نجاحات كبيرة في هذا الشأن وكان للعالم افريت روجز السبق في نظرية الاتصال والأفكار المستحدثة وقد أشار الى أهمية الاتصال في عملية التغيير الاجتماعي التي تمر بثلاث مراحل متعاقبة وهي:

- الاختراع الذي يتم بواسطته خلق او تطوير الأفكار الجديدة
- الانتشار ويقصد به العملية التي تتم بواسطتها توصيل هذه الأفكار الجديدة على الجمهور
- النتائج ويقصد بها التغيرات التي تحدث داخل النظام الاجتماعي كنتيجة لتبني او رفض الأفكار الجديدة

وعملية اتخاذ القرارات في الفكرة المستحدثة تمثل بالمراحل التالية:

- مرحلة الوعي والمعرفة بوجود الفكرة الجديدة من خلال وسائل الاتصال المختلفة
- مرحلة الاهتمام بالفكرة الجديدة والبحث عن معلومات عنها

-مرحلة التعميم حيث يختار الفرد تبني الفكرة المستحدثة او رفضها

-مرحلة التجريب او المحاولة حيث يحاول الفرد تجربة الفكرة الجديدة على نطاق ضيق لتقرير الموافقة او الرفض

-مرحلة لتبني حيث يستخدم الفرد الفكرة الجديدة بصفة مستمرة على نطاق واسع وتتم المرحلة الأخيرة بناء على عدة صفات في الفكرة وهي:

- تميزها عن الأفكار والمنتجات السابقة
- التوافق والانسجام مع النظم والتقاليد القائمة في المجتمع
- درجة تعقد الفكرة الجديدة وصعوبة فهمها او استخدامها
- القابلية للتجريب على نطاق ضيق
- القابلية للملاحظة أي درجة رؤية الفكرة المستحدثة من قبل الاخرين

ولا شك ان الفرد يجمع معلومات عن الفكرة في مختلف مراحلها وتختلف مصادر المعلومات باختلاف كل مرحلة فوسائل الاتصال الجماهيرية أكثر تأثيرا في المرحلة الأولى اذ تتسم بقدرتها على جعل الأشياء معروفة للجمهور

4. دور وسائل الاعلام في التنمية من خلال نظرية ترتيب الأولويات عند الجمهور (وضع الاجندة)

يؤكد علماء الاتصال وجود علاقة إيجابية بين ما تركز عليه وسائل الاعلام في رسائلها وبين ما يراه الجمهور هاما، فهي تسهم بدور كبير في ترتيب الأولويات لدى الجمهور ومن ثم فإنها تقوم بمهمة تعليمية حيث ترشد وتعلم الناس عما يتحدثون.

وتبعا لهذا فان الجمهور لا يتعلم من وسائل الاعلام فحسب حول المسائل العامة والأمور الأخرى ولكنه يتعلم كذلك كم تبل هذه المسائل من أهمية تبعا لما تلقاه من قبل وسائل الاعلام بمعنى اخر فان الإعلاميين يلعبون دورا مهما في تشكيل حياتنا الاجتماعية حينما يمارسون دورهم في اختيار وعرض الاخبار علينا وترتيب الأولويات فيها.

وظيفة وضع الاجندة للاتصال الجماهيري تتمثل في مقدرتها للتأثير على تغيير المعرفة عند الافراد وتقوم ببناء تفكيرهم، وهنا يكمن اهم تأثير لوسائل الاتصال وهو مقدرتها على ترتيب العالم وتنظيمه عقليا لنا.

ان ترتيب الأولويات كوظيفة تأثيرية لوسائل الاعلام تتمثل عمليا في كونها نصيرا أكبر في صنع الثقافة السياسية للجمهور بحيث انها تربط بين تصور إدراك الناس للواقع السياسي وبين الشؤون السياسية اليومية.

ويمكن ان تلعب وسائل الاعلام من خلال وظيفة وضع الاجندة دورا اجتماعيا بتحقيق الاجماع حول بعض الاهتمامات عند الجمهور التي يمكن ان تترجم فيما بعد باعتبارها رايا عاما.

وجدير بالذكر ان بعض أصحاب القرار في المؤسسات المختلفة يستطيعون ان يؤدوا دورا في ترتيب الأولويات –وضع الاجندة- حيث يمكنهم اشراك وسائل الاعلام في تبني بعض قضايا الاجندة المؤسساتي وطرحها على الجمهور والتركيز عليها الى ان تصبح من الأولويات المنتظمة لأجندة وسائل الاعلام.

وتجدر الإشارة الى ان وسائل الاعلام تستطيع ان تحقق فعاليتها القصوى كوسائل تنموية اذ اخذت بعين الاعتبار عدة عوامل منها:

ما يمتلكه المتصل من خبرة، ودراية بالبيئة التي يتم فيها الاتصال، وقدرة على تحديد الهدف تحديدا دقيقا وفهم للجمهور ومعرفة خصائصه واهتماماته والعوامل الانتقائية المؤثرة في سلوكه الاتصالي، واعداد الرسالة المناسبة لنوعية الجمهور والقادرة بأسلوبها على اجتذابه مع مراعاة اختيار الوسيلة المناسبة

5. مسؤولية وسائل الاعلام اتجاه عملية التنمية المستدامة:

عادة ما تعمل وسائل الاعلام على تزويد المجتمع بأكبر قدر ممكن من الحقائق والمعلومات الدقيقة التي يمكن للمعنيين بالتنمية التحقق من صحتها، ويعتبر الانسان محور التنمية المستدامة والهدف الأسمى للإعلام فالقوى البشرية تمثل أهمية كبرى في التخطيط الاجتماعي على اعتبار ان المتلقين من افراد المجتمع هم هدف التخطيط الإعلامي من اجل ربطهم بأهداف خطة التنمية بنوعيها الشاملة والمحلية وفي مجالاتها المختلفة

وتبرز العلاقة الوطيدة بين التخطيط الاعلامي والتخطيط للتنمية المستدامة ذلك ان التخطيط الإعلامي هو جزء من التخطيط القومي الشامل للتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي كما ان التخطيط الإعلامي لا يتصل فقط بالتغير المادي ولكنه يتصل بالمتغيرات النفسية والاجتماعية والمعنوية والثقافية للفرد

وقصد تفعيل مهام أدوار مختلف الوسائل الإعلام لإحداث تنمية مستدامة لابد من التركيز على ثلاث جوانب:

-الاخبار والتفسير

-القدرة الايحائية والاقناعية لهذه الوسائل

-تحول وسائل الاعلام الى فاعل اجتماعي وسياسي واقتصادي (فريجات و سبتي، 2013 ص 148)

6. اليقظة الإعلامية ومجابهة الازمات

تعمل المؤسسة على الاستعداد اجيد لمجابهة الازمات و المشكلات التي تتعرض لها من أجل البقاء و الاستدامة حتى المحيط الذي تتواجد فيه فالأزمات تؤثر سلبا عليها فبعض الشركات أعلنت افلاسها و اتلفت من السوق لتعرضها لازمة او مشكلة لعدم استعدادها لمثل هذه المواقف ومنه تعمل اغلبها ه في الوقت الحاضر على بناء نظام معلوماتي يسهل عليها عملية اتخاذ القرار يتم بناء هذا الأخير تعمل المؤسسة على الاستعداد اجيد لمجابهة أي أزمات ومشكلات تتعرض لها من اج البقاء والاستدامة في المحيط الذي تتواجد فيه فالأزمات تؤثر سلبا عليها فبعض الشركات أعلنت افلاسها واختفت من السوق لتعرضها لازمة او مشكلة لعدم استعدادها لمثل هذه المواقف ومنه تعمل اغلبها من خلال جمع المعلومات و البيانات

وافضل سبيل يمنحها هذا الامر هي وسائل الاعلام التقليدية و الحديثة التي لديها مجموعة هائلة من البيانات المتعلقة بالمحيط سواء كانت بيئية قانونية اقتصادية سياسية لمهمتها في تتبع كل ما هو جديد و تغطيته الإعلامية بإعداد التقارير و البرامج والربورتاجات فما على المؤسسة الا تجنيد فريق مهمته القيام السهر على اليقظة الإعلامية و بناء نظام معلوماتي ترتب فيه المعطيات حسب اولويتها و تجديده كل مدة و ايصالها الى متخذي القرار و المدراء في المؤسسة لمساعدتهم على اتخاذ افضل و انسب قرار في الوقت المناسب

فهناك مقولة: المعلومة المناسبة في الوقت المناسب وبالدقة المطلوبة كلما كان مؤثرا في نجاح اتخاذ القرار

7. متطلبات اليقظة الإعلامية لتحقيق التنمية المستدامة:

من اجل تحقيق خطة تنمية إعلامية، واجندة للعمل وتحقيق دور نشط لوسائل الاعلام للمشاركة في التنمية لابد من تحقيق الاتي:

- تحديد معوقات لدى القائمين بالاتصال وتحديد الأدوار لكل شخص قائم بالاتصال وفق خطة اتصالية برامجية محكمة، ومن ثم تحديد الجمهور المستهدف من حيث مناطق توزيعه الجرافي وتحليله، ومن ثم التعرف على الوقت المناسب لتحقيق اهداف الرسالة التنموية
- تحديد الحجج والبراهين والأدلة الاتصالية والاقناعية بما يساعد على المشاركة المجتمعية في عملية التنمية.
- تحديد الإمكانات البشرية والمادية اللازمة لإنتاج الرسائل الإعلامية التنموية.
- الاتفاق على تحديد الوسائل الاتصالية، بما يناسب القائمين بالاتصال وبما يناسب الجمهور المستهدف وبما يناسب مضمون الاتصالي من حيث المصداقية والدقة والاخذ بعين الاعتبار الظروف المحيطة الداخلية منها والخارجية.
- تحديد حجم وطبيعة مصادر الثروة الموجودة في المجتمع والبيئة التنموية الممكن استخدامها حتى يمكن معرفة حدود العمل الإعلامي
- توفير المعلومات والإحصاءات التفصيلية لدى المخططين امام الإعلاميين وغير الإعلاميين عن المناطق التي خطط لتنميتها تنمية شاملة بما يساعد المخطط الإعلامي على إعطاء القدر المناسب من الاهتمام والمعالجة الإعلامية اللازمة
- تحديد العادات والتقاليد التي تساهم في توجيه الرسالة الإعلامية اللازمة لعملية التنمية
- تجهيز الخطط وتحديد التوقيت المناسب لتنفيذها مع مراعاة ان تكون خاضعة لمبدأ المرونة بما يتناسب مع الظروف والتغيرات المتلاحقة.
- ان ترتبط خطط التنمية بخطة إعلامية ارتباطا عضويا أي ان الخط الذي يوصلنا الى شكل معين من اشكال التنمية وهو الخط نفسه الذي يقودنا الى الخطة الإعلامية.

والنقاط الاتية إذا ما استخدمت جيدا فإنها ستساعد على إيجاد تكامل بين خطة الاعلام والتنمية:

– ضرورة ان تتسع وسائل الاعلام للتعبير الحقيقي والاحسن عن اراء الشعوب وفئاته وان تشجع الحوار البناء فالحرية لا تتمثل فقط في عدم الرقابة والقيود على الصحف، بل تشمل عدم تدخل الحكومة فيما تنشره الصحف.

– إعادة النظر في القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الإعلامي بما يجعلها أكثر مرونة، وبما يشجع المنظمات الإنمائية والنقابات على التعبير بشكل جاد وبناء وبما لا يجعل التشريعات والقوانين الإعلامية قيودا تحد من حرية الفكر والتعبير

– التطوير المستمر للعاملين في العلام وذلك بالتدريب ومدهم بالإحصاءات والمعلومات واتاحة الفرصة الكافية امامهم للتزود بالمعرفة حتى يمكن نقلها الى الجمهور

– مساعدة أجهزة الاعلام بتطويرها وتدعيمها بالتكنولوجيا مع ضرورة قيام صناعة متقدمة للاتصال الجماهيري وخفض الرسوم على وارداتها من وسائل وأدوات الاتصال الجماهيري بحيث تعد وسائل الاعلام من إذاعة وتلفزيون وصحافة مكتوبة والكترونية من أكثر الوسائل انتشارا وتأثيرا في هذا العصر

– تخطيط حملات إعلامية لجذب رؤوس الأموال العربية والدولية للاستثمار في بعض البلدان ففي ذلك عمل قومي وإسلامي

– ان الدور الأكبر في مجال التنمية يجب ان تقوم به وسائل الاعلام والاتصال في المجال الثقافي حيث تعد التنمية الثقافية بعدا مكملا وأساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار ان الثقافة هي المظهر التعبيري للسلوك الإنساني الروحي والمادي

– ان الظروف السيئة التي يعيشها المواطن تتطلب الاهتمام بتوصيل الخدمات الثقافية بمختلف وسائل الاتصال الجماهيري الشخصي الى المناطق النائية على قدم المساواة مع الخدمات الأخرى مما تتطلب ما يأتي:

1/تبني خطة إعلامية يمكن من خلالها اعداد محاضرات ومؤتمرات ومجموعات نقاشية يصاحبها خطط إعلامية تساهم فيها جميع وسائل الاعلام بالعمل على نشر الدعوة الى التنمية وتعميق ابعادها التربوية والثقافية الى جانب عرض الإنجازات في مختلف أنواعها المادية والأدبية للحركة التنموية.

2/ تنويع مجالات العرض الإعلامي لزيادة جاذبية البرامج التي تعرض الأفكار والإنجازات

3/ تركيز الاهتمام على الأنشطة التنموية المحددة بما يحقق التعاون والولاء والاحترام

4/ أهمية ان تمثل الاتحادات الصناعية والزراعية في مجالس المؤسسات الإعلامية مثل الإذاعات التلفزيون بما يحقق التركيز على الجوانب التنموية

5/ ضرورة اعداد كوادر إعلامية متخصصة في المجالات الصناعية والزراعية بما يؤكد انتشار المعلومات الصناعية والزراعية وبما يعطي مساحة أكبر للخريجين للمشاركة في التنمية الشاملة.

6/ ان التنمية أولا وقبل كل شيء قضية وطنية تعتمد على جهد الشعب نفسه وكل مساعدة خارجية يجب ان تضاف الى هذا الجهد لا ان تكون بديلا عنه او عبئا عليه (حربي, 2021)

الخاتمة

ساهمت اليقظة الإعلامية من خلال وسائل الاعلام التقليدية والجديدة على تقديم يد المساعدة من خلال المعلومات التي تعرض من خلالها، سواء للمجتمع او المؤسسات الناشطة في السوق لتحللها وتستفيد منها في عمليات اتخاذها للقرارات المصيرية التي تمنحها تنمية مستدامة والحفاظ على مكانتها في السوق وكذلك لمواجهة الازمات التي تتعرض لها.

قائمة المراجع:

picard, d. (1991). *la veille sociale previor et gerer la conflictualite.* paris: le lrairie viabert.

الهام الحسني السملالي. (2016). اليقظة الاعلامية في الاعلام الصحي. *المجلة الصحية المغربية*، 1-25.

اليقظة البيئية واستراتيجية الاتصال العمومي في الجزائر. (2018). الجزائر، كلية علوم الاعلام والاتصال، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

رشيد احمد. (1986). *التنمية المحلية*. القاهرة: دار الجامعة العربية للطباعة والنشر.

رضا عبد الواجد امين. (2008). دور وسائل الاعلام في تحقيق التنمية المستدامة في العالم الاسلامي. *رابطة الجامعات الاسلامية والبنك الاسلامي للتنمية* (الصفحات 1-24). القاهرة: جامعة القاهرة.

سمير قويدر. (2006). دور الجمعية لوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية . عنابة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة باجي مختار .

ضياء الدين زواو. (2013). دور اليقظة الالستراتيجية في تحسين تنافسية المؤسسة. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

عبد الرحمان العايب. (2011). التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات لتنمية المستدامة. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة فرحات عباس.

عدالة العجال، و نادية غوال. (2019). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر. *مجلة الاستارتيجية والتنمية*، 212-236.

علوي محمد عودة. (1 ماي, 2021). تم الاسترداد من كلية الاداب: https://www.academia.edu،

فوزية حجاب حربي. (1 ماي, 2021). *ksu.edu.sa*. تم الاسترداد من ksu.edu.sa: https://samc.ksu.edu.sa/sites/samc.ksu.edu.sa/files/imce_images/wrq_ml_-_fwzy_lhrby.pdf

كمال بودانة. (2014). اثر الرقابة الادارية على التنمية المحلية. بسكرة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر.

منى هرموش. (2010). دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة . *رسالة ماجستير*. باتنة، كلية الحقوق، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة.

نسيبة فريجات، و رشيدة سبتي. (2013). الاعلام وتعزيز قضايا التنمية المستدامة. *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، 140-150.

نصيرة علاوي. (2015). دور اليقظة الاستراتيجية في تحسين تنافسية المؤسسة. تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة ابي بكر بلقايد.

نور العابدين قوجيل. (2012). دور اليقظة الاستراتيجية في ترشيد الاتاصل بين المؤسسة ومحيطها. عنابة، كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة باجي مختار.